الموسم الثاني
للانصاف المركزي

استاذة جامعية : لا سياسة خارجية ناجحة من دون شراكة داخلية

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 33
الاحد
2026/08/02
No. : 8112

فاجعة شنكال..

جريمة لم تنته آثارها

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

12 عاماً، ونحن نطرح القضايا نفسها

ايصال مشاكل ومطالب ابناء خانقين الى رئيس الجمهورية

في الذكرى السنوية للإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام الاستبداد بحق البارزانيين

رئيس الجمهورية : العراق يتبنى سياسة خارجية متوازنة

نائب القنصل الصيني: نشعر بصدق أننا في بيتنا الآن

أزمة مالية خانقة تخيم على العراق

العراق وتركيا يوقعان اتفاقاً لاستمرار تصدير النفط عبر ميناء جيهان

قضايا كردستانية

عماد أحمد : التاريخ، شهادة الماضي ودليل المستقبل

ستران عبدالله : اعلام جديد لحزب عريق

الطبيبة الأيزيدية نغم نوزت : هذه شهادتي عن بيع واغتصاب الإيزيديات

علي شمدين : بغياب خيمة الوطن، تنصب (خيم الحرب)

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

د.شيلان فتحي شريف : لا سياسة خارجية ناجحة من دون شراكة داخلية

عبد الرحمن الراشد: جبهة إيران العراقية

نجاح محمد علي: العراق بين صدمة الضربات واختبار السيادة

حسين علي الحمداني : الثاني من آب وما بعده

نرمين عثمان محمد : خطوة تاريخية لتعزيز حضور المرأة في قمة السلطة العراقية

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

الأمر مستحيل بدون دميرتاش

ضرورة التوافق على القانون الإطاري ومضمونه

داود أوغلو يعتزل السياسة بعد انتقادات حادة لحزبه القديم

حسني محلي: حزب جديد في تركيا .. فهل يهزم أردوغان؟

المـرصد الايراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

تغيير النهج الإيراني وتوسيع الصراع جغرافيا: الدلالات والأسباب

الحرب في إيران تدخل شهرها السادس

ظريف: عقود من إستراتيجية إسرائيل لدفع أمريكا وإيران إلى الحرب

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

نقطة تحول في الصراع الإقليمي

فرانسيس فوكوياما: ترامب أحدث ثورة في السلطة التنفيذية

تحالف إسلامي جديد بقيادة الرياض.. قوة دفاعية أم جبهة في مواجهة إيران؟

الاخيرة:

شنكال... جرح الإنسانية الذي لم يلتئم

12 عاماً، ونحن نطرح القضايا نفسها

أيزيدية ناجية من «داعش» تنتقد «بطء العدالة»

فرانس بريس: بعد ١٢ عاماً من «الإبادة الجماعية» التي ارتكبها تنظيم «داعش» في حق الأقلية الأيزيدية في العراق، قالت نادية مراد التي كانت مستعبدة جنسياً لدى التنظيم المتطرف الخميس ٢٠٢٦/٧/٣٠ إن التقدم نحو تحقيق العدالة ما زال بطيئاً جداً.

وارتكب داعش مجازر ضد النساء والاطفال والرجال من هذا المجتمع الناطق بالكردية وخطف النساء وباعهن لعناصره، وأقدم على تجنيد الأطفال.وخلص محققو الأمم المتحدة إلى أن تلك الأفعال ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

وقالت مراد الحائزة جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨ «بعد نجاتهم، قرر كثر استخدام أصواتهم للنضال من أجل تحقيق العدالة لمجتمعنا».

وأضافت في مؤتمر صحافي نظمته فرنسا في مقر الأمم المتحدة في جنيف لإحياء ذكرى الفظائع التي ارتكبت عام ٢٠١٤ «ما زال أفراد من عائلاتهم في الأسر، كذلك لم يتم التعرف إلى هوية أقاربهم الذين قتلوا أو استعيدت جثثهم».

وتابعت مراد محاطة بنساء أخريات كن سبايا لدى تنظيم «داعش»، «لدينا أقارب في مخيمات النازحين».

وقالت «على مدى ١٢ عاماً، ونحن نطرح القضايا نفسها: قضية النساء والأطفال المفقودين، وبقايا الضحايا التي لا تزال بانتظار تحديد الهوية، وتمكين الأيزيديين من العودة إلى ديارهم، وتحقيق العدالة للناجين».

وأشارت إلى أنه «تم إحراز تقدم، لكنه بطيء جداً. وبالنسبة إلى كثير من العائلات، فالأمر أشبه بالتعذيب».

من جهتها، نددت خاوة علي، وهي ضحية سابقة أخرى للاستعباد الجنسي، بحقيقة أن بعض عناصر تنظيم «داعش» باتوا «يتمتعون بالحرية» بعد عودتهم إلى أوروبا، في حين ما زال ضحاياهم «يعيشون في خوف».

ورحبت بإدانة الرجل الذي احتجزها رهينة في بلجيكا العام الماضي وقالت «رسالتي اليوم هي أننا نأمل بأن تتحقق العدالة وأن يواصل المجتمع الدولي إجراء المحاكمات».

ايصال مشاكل ومطالب ابناء خانقين الى رئيس الجمهورية

اكد كاروان يارويس مسؤول مركز تنظيمات خانقين للاتحاد الوطني الكوردستاني، ايصال مطالب ومشاكل مدينة خانقين الى فخامة رئيس الجمهورية.

وقال كاروان يارويس لـPUKMEDIA: قدمنا مطالب ومشاكل مدينة خانقين والمناطق الكوردستانية في محافظة ديالى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار آميدي.

واضاف: عرضنا خلال اللقاء، بدقة أوضاع مدينة خانقين والمناطق الكوردستانية في ديالى، وأكدنا أن حساسية الاوضاع في المنطقة تتطلب دعماً واستجابة جادة ومخلصة.

واوضح: كما تناولنا في اللقاء المشاكل الأساسية لمدينة خانقين واطرافها من خلال عدة ملفات تفصيلية مع رئيس الجمهورية، وقدمنا الحلول الدستورية والقانونية لها.

وتابع: نعبر عن شكرنا لاهتمام وحرص فخامة رئيس الجمهورية على حل المشاكل واهتمامه بمدينة خانقين والمناطق الكوردستانية الاخرى في محافظة ديالى.

في الذكرى السنوية للإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام الاستبداد بحق البارزانيين

رئيس الجمهورية يستذكر أرواح الشهداء وتضحياتهم

في منشور لفخامته على موقع X، استذكر رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، يوم الجمعة ٣١ تموز ٢٠٢٦، أرواح الشهداء وتضحياتهم في الذكرى السنوية للإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام الاستبداد بحق البارزانيين وكتب فخامته:

« تمرّ اليوم الذكرى السنوية للإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام الاستبداد بحق البارزانيين، تلك الجريمة النكراء التي راح ضحيتها الآلاف، ولم تكن سوى حلقة في سلسلة طويلة من الجرائم التي طالت أبناء شعبنا، من حملات الأنفال إلى قصف حلبجة بالسلاح الكيمياوي وغيرها من المآسي التي خلّفها الاستبداد.

نستذكر اليوم أرواح الشهداء جميعاً بإجلال وننحني وفاءً لتضحياتهم، مؤكدين أن إنصاف الضحايا وصون ذكراهم مسؤوليات لا تسقط بالتقادم.».

رئيس الجمهورية :
العراق يتبنى سياسة خارجية متوازنة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ١ آب ٢٠٢٦ ببغداد، سفير جمهورية التشيك لدى العراق السيد يان شنايدوف.

وخلال اللقاء أكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية تطوير العلاقات الثنائية بين العراق وجمهورية التشيك والعمل على توسيع آفاق التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتعليمية والثقافية، مشيراً إلى أن العراق يتبنى سياسة خارجية متوازنة تقوم على تعزيز علاقاته مع الدول الصديقة، وبما يدعم التنمية المستدامة وتبادل الخبرات وتحقيق المصالح المتبادلة.

من جانبه، أكد السفير شنايدوف حرص بلاده على تطوير علاقاتها مع العراق وتوسيع التعاون المشترك في مختلف المجالات، معربا عن تقديره لما يشهده العراق من خطوات إيجابية على صعيد التنمية والانفتاح.

نشعر بصدق أننا في بيتنا الآن

نائب القنصل العام الصيني في مكتب الاعلام والتوعية للاتحاد الوطني

ويؤكد :نستطيع ان نقول بان المرصد بمثابة مركز للدراسات الصينية

استقبل لطيف نيرويي مسؤول بورد الإعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الأربعاء ٢٠٢٦/٧/٢٩، وفداً دبلوماسياً رفيع المستوى من القنصلية العامة لجمهورية الصين الشعبية في إقليم كوردستان، ترأسه نائب القنصل العام جانك جيانشين، في زيارة ركزت على تعزيز التعاون الإعلامي والثقافي المشترك.

وجرى خلال اللقاء، استعراض عمق العلاقات التاريخية الراسخة التي تجمع بين الشعبين الكوردي والصيني، فضلا عن التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لتمتين أواصر العمل المشترك والعلاقات الثنائية الوثيقة بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الشيوعي الصيني، بما يخدم المصالح المتبادلة ويدفع بالروابط السياسية والثقافية نحو آفاق أرحب.

من جانبه، أعرب نائب القنصل العام الصيني، جانك جيانشين، عن تقديره البالغ للمكانة الرائدة التي يتمتع بها إعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني، مبدياً سعادته بزيارة مكتب الاعلام والتوعية للاتحاد الوطني مشيدا باواصر العلاقات العريقة والوثقية بين الصين حكومة وحزبا مع الاتحاد الوطني وقال: ينتابنا شعور صادق بأننا في بيتنا الآن.

ووجه جيانشين الشكر والتقدير لمؤسسات الاتحاد الوطني الإعلامية، مشيداً بدورها الاحترافي كمنصة حيوية ساهمت بكفاءة في إبراز الوجه المشرق للنهضة والتطور التنموي في الصين، فضلاً عن دورها المحوري في تسليط الضوء على مبادرات التبادل الثقافي والحضاري بين الجانبين.

واضافة الى اشادته بقناة شعب كردستان وغيرها من قنوات الاعلام التابعة للاتحاد الوطني تحدث باهتمام عن موقع ومجلة «المرصد» مثمنا تخصيصه حقلا خاصا للمرصد الصيني والقبام بتوثيق هذا الملف لاكثر من عقدين بناءا على توجيهات الرئيس مام جلال وقال :نستطيع ان نقول بان المرصد بمثابة مركز للدراسات الصينية وهذا محل تقديرنا .

وفي ختام الزيارة، أجرى الوفد الدبلوماسي الصيني جولة ميدانية داخل أروقة واستوديوهات قناة «شعب كوردستان» الفضائية، حيث اطلع على طبيعة سير العمل التقني والإعلامي في مختلف أقسام وتفرعات القناة، بحثاً عن فرص جديدة لتطوير التنسيق والتبادل الإخباري والثقافي المستقبلي.

تعثر صرف الرواتب في موعدها

أزمة مالية خانقة تخيم على العراق

دخلت الأزمة المالية التي يواجهها العراق مرحلة أكثر حساسية بعد إقرار مسؤولين حكوميين بصعوبة تأمين رواتب موظفي الدولة في مواعيدها المعتادة، بينما طالب سياسيون الجهات المقربة من إيران بالضغط عليها بهدف «استثناء النفط العراقي من قيود مضيق هرمز».

ويشكل انتظام صرف الرواتب أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق، حيث يعتمد ملايين الموظفين والمتقاعدين والمتعاقدين والمشمولين بشبكات الرعاية الاجتماعية على الرواتب الحكومية بوصفها مصدر دخلهم الرئيسي.

كما ترتبط بها حركة الأسواق المحلية والقوة الشرائية التي تمثل المحرك الأساسي للنشاط التجاري في بلد يعتمد بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية.

ويعتمد الاقتصاد العراقي على عائدات النفط التي تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من الإيرادات العامة، بينما تستهلك الرواتب والأجور وشبكات الحماية الاجتماعية الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي.

وخلال السنوات الماضية، أسهم تدفق الإيرادات النفطية في الحفاظ على مستويات مرتفعة نسبياً

من الاستهلاك المحلي، الأمر الذي انعكس على توسع الاستثمار في قطاعات الخدمات، لا سيما المراكز التجارية والمطاعم والمقاهي، وسط انتقادات متواصلة بشأن ارتباط بعض هذه الاستثمارات بعمليات غسل أموال واستغلال النفوذ، في وقت ظلت فيه الحكومات المتعاقبة تواجه اتهامات بعدم القدرة على الحد من الفساد والسيطرة الكاملة على المنافذ الحدودية.

وجاءت الأزمة الحالية في وقت أعلنت فيه الحكومة، برئاسة علي الزيدي، برنامجاً اقتصادياً يركز على تنفيذ مشروع «طريق التنمية»، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص والشركات العالمية بهدف إعادة صياغة هوية الاقتصاد العراقي، وتنويع مصادر الدخل بعد عقود من الاعتماد على القطاع العام والنفط.

إلا أن إغلاق مضيق هرمز وما ترتب عليه من تراجع صادرات النفط العراقية كشف هشاشة الاعتماد على منفذ تصدير رئيسي، في ظل غياب بدائل مكتملة لنقل النفط عبر دول الجوار، بعدما واجهت مشاريع التصدير عبر تركيا أو سوريا أو الأردن أو السعودية اعتراضات سياسية خلال السنوات الماضية.

ومع انخفاض الإيرادات النفطية، بدأت الحكومة تواجه ضغوطاً متزايدة لتوفير السيولة اللازمة لتغطية النفقات الأساسية، بالتزامن مع حملة لمكافحة الفساد كشفت، بحسب السلطات، عن ملفات فساد واسعة تورط فيها مسؤولون كبار ومتوسطو المستوى، بينما يواصل العراقيون استخدام تعبير «الحيتان الكبار» للإشارة إلى الشخصيات النافذة التي يعتقد أنها تقف خلف شبكات الفساد.

اعتراف رسمي

جاء الاعتراف الرسمي بالأزمة بعدما تأخر الإعلان المعتاد عن إطلاق تمويل الرواتب، الأمر الذي أثار تساؤلات واسعة لدى العراقيين، خصوصاً في ظل تصاعد الحديث عن ملفات فساد بمليارات الدولارات.

وقال وزير الصحة عبد الحسين الموسوي في تصريح متلفز: «ليس هناك مال»، مضيفاً أن رئيس الوزراء «حائر كيف يؤمن الرواتب الشهرية».

من جانبه، قال وزير المالية فالح الساري إن «هناك مشكلة في مسألة تأمين الرواتب التي يحتاج تأمينها إلى نحو ٨ تريليونات دينار عراقي، بينما لا يتوفر إلا نحو ٣ تريليونات»، موضحاً أن الحكومة بدأت بصرف الرواتب بشكل متأخر وعلى دفعات كلما توفرت السيولة المالية.

بدوره، قال الناطق باسم الحكومة العراقية حيدر العبودي، في تصريحات متلفزة، الجمعة، إن الحكومة قد تلجأ إلى الاقتراض الداخلي والخارجي إذا استمرت أزمة إغلاق مضيق هرمز.

وأضاف أن الحكومة وقّعت خلال زيارتها الأخيرة إلى تركيا اتفاقات تتعلق بتنفيذ مشروع طريق التنمية، وتعمل على ضمان استمرار تدفق النفط العراقي رغم الأزمات الإقليمية، مشيراً إلى أن «المتغيرات الجيوسياسية انعكست على السياسة الخارجية العراقية التي تقوم على الاقتصاد وعدم التمحور».

وأوضح أن الأزمة الإقليمية أثرت بصورة كبيرة في الاقتصاد العراقي، وأن بغداد وأنقرة شكلتا لجاناً مشتركة لإعداد دراسة متكاملة بشأن تصدير النفط العراقي.

حل مؤقت

يرى المستشار المالي لرئيس الوزراء، الدكتور مظهر محمد صالح أن التوسع في الاقتراض الداخلي يجب أن يتم بحذر شديد.

وقال صالح لـ«الشرق الأوسط» إن «اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والتوسع فيه يحمل معه مجموعة من التداعيات التي ينبغي أخذها في الحسبان».

وأضاف أنه «في حال استدعت الضرورة اللجوء إلى الاقتراض، ينبغي أن يكون ذلك ضمن حدود مدروسة، وأن يوجه لتمويل الاحتياجات المؤقتة أو المشاريع ذات العائد الاقتصادي، وليس لتغطية النفقات التشغيلية بصورة مستمرة، لأن التوسع في هذا المسار قد يؤدي إلى زيادة أعباء الدين العام وظهور أثر المزاحمة، بما يحد من قدرة القطاع الخاص على الحصول على التمويل اللازم للاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض والائتمان المصرفي».

وأشار صالح إلى أن «استخدام أدوات الاقتراض الخارجي بشكل مدروس قد يمثل أحد الحلول المؤقتة لاحتواء الضغوط المالية خلال المرحلة الانتقالية، إلى حين استعادة الإيرادات النفطية مستويات أكثر استقراراً، مع ضرورة أن يترافق ذلك مع إصلاحات مالية واقتصادية تعالج جذور المشكلة، وتقلل من الاعتماد على الاقتراض مستقبلاً».

من جهته، قال المحلل السياسي إياد السماوي لـ«الشرق الأوسط» إن الإصلاح المالي ينبغي ألا يقتصر على ترشيد الإنفاق أو ضبط الرواتب، بل يجب أن يشمل مراجعة أوضاع الشركات الحكومية الخاسرة.

وأضاف أن «الهدف من إنشاء الشركات الحكومية ليس أن تكون عبئاً على الموازنة العامة أو تعيش على الإعانات الحكومية، وإنما لتكون أدوات إنتاج ومحركات للتنمية ورافداً للاقتصاد الوطني».

وأوضح أن «الإصلاح المالي لا يقتصر على ترشيد الإنفاق، وضبط الرواتب، وإيقاف الإنفاق الحكومي، بل يتطلب مراجعة جادة لوضع الشركات الحكومية الخاسرة التي تستنزف المال العام عاماً بعد آخر».

دعوة سياسية بشأن هرمز

في السياق السياسي، دعا السياسي العراقي ظافر العاني الأطراف العراقية المقربة من إيران إلى السعي لدى طهران لاستثناء شحنات النفط العراقية من أي قيود على المرور عبر مضيق هرمز.

وجاءت دعوة العاني بالتزامن مع تصريحات وزير الصحة بشأن العجز المالي الحكومي.

وقال العاني في تدوينة على منصة «إكس» إن تصريحات وزير الصحة تمثل «صرخة مدوية»، مضيفاً: «هل يستطيع الولائيون أن يطلبوا من إيران السماح للعراق بتصدير نفطه عبر مضيق هرمز، حتى يتمكن العراقيون من تأمين رواتبهم ودوائهم؟».

العراق وتركيا يوقعان اتفاقاً لاستمرار تصدير النفط عبر ميناء جيهان

وقّعت تركيا والعراق، السبت، اتفاقًا نفطيًا مدته عام واحد لنقل ٧٥٠ ألف برميل يوميًا عبر خط الأنابيب الممتد بين البلدين، بهدف ضمان الاستخدام الفعال للخط النفطي وتعزيز أمن إمدادات الطاقة للأسواق العالمية.

وذكرت وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية، في بيان، أن الوزير ألب أرسلان بيرقدار، التقى بمقر الوزارة في العاصمة أنقرة، وزير النفط العراقي باسم محمد خضير، والوفد المرافق له.

وعقب اللقاء، وقعت شركة خطوط الأنابيب ونقل النفط التركية «بوتاش» اتفاقية لنقل النفط الخام مع شركة تسويق النفط العراقية «سومو» وشركة نفط الشمال العراقية.

ويخدم خط أنابيب النفط الخام العراقي التركي منذ نحو نصف قرن ممرا استراتيجيا للطاقة بين البلدين.

ونقل بيان وزارة الطاقة التركية عن الوزير بيرقدار تأكيده على أن خط أنابيب النفط الخام العراقي التركي لا يسهم فقط في العلاقات التجارية بين البلدين، بل يدعم أيضا أمن إمدادات أسواق النفط العالمية.

وأضاف بيرقدار: يحمل خط الأنابيب أهمية استثنائية بوصفه مسارا بديلا في عالم يواجه أزمة هرمز، وفي

ظل بقاء ٢٠ مليون برميل عالقة، بشكل أو بآخر، في الخليج».

وأوضح أن تركيا تواصل منذ نحو ٥٠ عاما تشغيل خطين يمتدان من سيلوبي (جنوب شرقي تركيا) إلى جيهان (ميناء جنوبي تركيا).

وأشار إلى أن شركة «بوتاش» تتولى تشغيل الخط، إلى جانب عمليات التخزين والتحميل في جيهان.

وقال بيرقدار، إن تركيا تسعى إلى الاستفادة الكاملة من طاقة الخط البالغة ١٫٥ مليون برميل يوميا.

وأضاف أن الهدف يتمثل في نقل النفط القادم من العراق، إلى جانب النفط الذي قد يصل مستقبلا من الكويت ودول الخليج الأخرى، إلى الأسواق العالمية عبر هذا المسار.

ولفت بيرقدار، إلى أن المصافي التركية صممت منذ سنوات طويلة لمعالجة نفط المنطقة، وأن النفط العراقي ونفط كركوك يأتيان بين أكثر أنواع الخام استخداما فيها.

وسبق أن بحث بيرقدار في بغداد، في ٩ يوليو/ تموز الفائت، ملف خط أنابيب النفط الخام العراقي التركي مع رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، الذي زار أنقرة في ٢٨ يوليو.

وفي نفس يوم زيارة الزيدي إلى أنقرة، استحوذت شركة البترول التركية على حصة قدرها ١٥ بالمئة في شركة تابعة لـ»بي بي» تتمركز أعمالها في كركوك.

رئيس وزراء العراق: إنجاز ستراتيجي مهم

أعلن رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي، السبت، توقيع اتفاق بين العراق وتركيا بشأن نقل وتحميل النفط الخام العراقي عبر الأنبوب العراقي التركي وصولاً إلى ميناء جيهان، بحد أدنى يبلغ ٧٥٠ ألف برميل يومياً.

وقال الزيدي في تدوينة له على منصة أكس، «إنجاز ستراتيجي مهم لتأمين انسيابية صادراتنا النفطية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين العراق وتركيا، إذ وقع الجانبان هذا اليوم اتفاقاً بشأن نقل وتحميل النفط الخام العراقي عبر الأنبوب العراقي التركي إلى ميناء جيهان، وبحد أدنى يبلغ ٧٥٠ ألف برميل يومياً».

واضاف: «وستباشر شركات عراقية وتركية مهامها في هذا الاتجاه، فيما ستعمل حكومتا البلدين، ضمن مسار مدروس، على استكمال اتفاقية إطارية تشمل قطاعات؛ النفط، والكهرباء، والموارد المائية، وسواها من مجالات التعاون التي تعزز المصالح المشتركة وتدعم التنمية والاستقرار.».

باراك : قيادة دبلوماسية رائعة من الطرفين

وأشاد المبعوث الأميركي توم باراك، السبت، بالاتفاق النفطي المبرم بين العراق وتركيا، واصفاً إياه بأنه يعكس «قيادة دبلوماسية رائعة» من الجانبين.وقال باراك في منشور له على منصة أكس: «اتفاق النفط بين العراق وتركيا قيادة دبلوماسية رائعة من الطرفين».

عماد أحمد :

التاريخ، شهادة الماضي ودليل المستقبل

*ترجمة: نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوى

ليس التاريخ مجرد تسجيل للأحداث، بل هو مرآة ضمير الأمم. فكل قرار، وكل موقف، وكل فعل يُتخذ اليوم، قد يصبح غدًا صفحة من صفحات التاريخ. لذلك فإن التاريخ ليس مجرد حديث عن الماضي، بل هو صلة حية بين الأمس واليوم والغد؛ صلة تدفع الأمم إلى أن تسأل نفسها باستمرار :» ماذا تعلمنا؟ وإلى

> مهمة المؤرخ ليست مجرد سرد القصص، وإنما البحث عن الحقيقة

أين نمضي؟».

كثيرًا ما يُظن أن التاريخ لا يُعرف إلا بالحروب، وسِيَر الملوك، والتواريخ الزمنية، لكن الحقيقة أن جوهر التاريخ هو حياة الإنسان؛ تفكيره، وأخطاؤه، وتجربته، ونجاحه. فمهمة المؤرخ ليست مجرد سرد القصص، وإنما البحث عن الحقيقة الكامنة وراء تلك القصص.

وقبل اكتشاف الكتابة، كانت ذاكرة الإنسان تُصان في الأغاني والأساطير والحكايات الشعبية. ومع ظهور الكتابة تحولت الذاكرة إلى تدوين، والتدوين إلى مصدر، والمصدر إلى أساس لعلم التاريخ. ومن هنا انفصل التاريخ عن مجرد رواية الحكايات، وأصبح علمًا قائمًا على البحث والتحقيق. ولذلك لا ينبغي للمؤرخ أن يكون صوت السلطة، بل يجب أن يكون صوت الدليل؛ فالسلطات تتغير، أما الدليل، إذا حُفظ بأمانة، فإنه يبقى.

ليس كل حدث جديرًا بأن يصبح جزءًا من التاريخ، وإنما تبقى في صفحاته تلك الأحداث التي تترك أثرًا طويل الأمد في حياة الإنسان ومسيرة الشعوب. فكثير من الأخبار تتصدر العناوين اليوم ثم تُنسى غدًا، بينما قد تتخذ قرار ات في لحظة واحدة، وتبقى أثرها مئات السنين. والزمن هو القاضي الأعدل في تقدير أهمية الأحداث.

يقوم التاريخ على ثلاثة أعمدة: المصدر، والذاكرة، والتفسير. فالمصدر يحفظ الحقيقة، والذاكرة تحفظ روح الأحداث، أما التفسير فيكشف معناها للمستقبل. وإذا غاب أحد هذه الأعمدة الثلاثة، أصبحت صورة التاريخ ناقصة.

واليوم أصبح بإمكان أي شخص، من خلال هاتفه المحمول، أن يوثق حدثًا وينشره ويؤثر في الرأي العام. وقد سهّل ذلك، من جهة، حفظ الذاكرة، لكنه فتح، من جهة أخرى، الباب أمام الكذب والتزوير والادعاءات التي لا تستند إلى دليل. وفي عصر الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي، لم تعد المهمة الكبرى للمؤرخ جمع المعلومات، بل التمييز بين الحقيقة والزيف. وقد نجحت الأمم التي قرأت تاريخها بعين ناقدة، لا بعين التقديس أو الانتقام. فالتاريخ ليس لكي نتفاخر بالماضي فحسب، بل لكي نتعرف إلى أخطائنا ونتجنب تكرارها.

ويمتلك كوردستان تاريخًا غنيًا، لم يبق محفوظًا في الكتب وحدها، بل ظل حيًا في اللغة، والأدب، والأغاني، والآثار، والأسماء القديمة، وذاكرة الناس. وإذا فقدت أمة تراثها التاريخي، فإنها تفقد جزءًا من هويتها. لذلك فإن الحفاظ على هذا التراث ليس مسؤولية المؤرخين

> **المستقبل لا يصان بالعاطفة والأماني بل بالوحدة**

وحدهم، بل مسؤولية المجتمع بأسره.

إن دروس التاريخ لا تُكتب في صفحات الكتب فقط، بل تُقرأ أيضًا في الجبال والأنهار والحدود والمدن. وكثيرًا ما تكشف الجغرافيا حقائق تعجز الكلمات عن التعبير عنها كاملة. ولذلك، فلندع الجغرافيا والتاريخ يتحدثان بأنفسهما.

تخيل أن التاريخ والجغرافيا يتحاوران على أحد المسالك الجبلية في جبل (زه رده)، في جنة كوردستان. فيقول التاريخ:

«أنا شاهد على كل ما مرّت به أمتنا من أخطاء وتضحيات وفرص ضائعة. وكل صفحة من صفحاتي تنبّه إلى أن الخلافات الداخلية، والابتعاد عن الوحدة، وغياب الاستراتيجية المشتركة، تؤدي إلى تكرار الأخطاء نفسها.»

فتجيبه الجغرافيا بهدوء:

«أنا هذه الأرض التي تقع في قلب تقاطع مصالح القوى المحلية والإقليمية والدولية. وموقعي يمنحني في الوقت نفسه فرصًا للتنمية ومخاطر للصراع. فإذا توفرت الحكمة السياسية، والوحدة، والتوازن، أصبحت جسرًا للتواصل والازدهار، أما إذا غابت، فإن المكان نفسه يتحول إلى ساحة للصراع.»

وحين بلغ الحوار قمة الجبل، ارتفع صوت روح الشهيد(صادق شريف) بنداء وطني، فقال:

«إن مستقبل هـذه الأرض لا يُصان بالعاطفة والأماني، وإنما يُصان بالوحدة. ولا يتحقق التقدم بالشعارات وحدها، بل بالحكمة السياسية، وبناء المؤسسات القوية، والحكم الرشيد، والتعلم من دروس التاريخ. فكل أمة لا تتعلم من تاريخها، تُجبر على تكرار التضحيات نفسها، أما الأمة التي تقرأ الجغرافيا والتاريخ معًا، فإنها تستطيع أن تكتب مصيرها بيدها.»

وفي تلك اللحظة حملت الريح رسالته بين الأشجار والصخور، ونشرتها فوق جبال كوردستان وتلالها وأوديتها ومدنها. أما التاريخ فقد التزم الصمت، لأنه قال كل ما ينبغي أن يُقال، وبقيت الجغرافيا ساكنة، لأنها كانت تعلم أن مصير الأرض يُكتب أولاً في عقول البشر وضمائرهم، قبل أن يُرسم على الخرائط.

واتفق الاثنان على حقيقة واحدة: إن عظمة الأمم لا تكبر بمساحة أراضيها، بل بقدر ما تتعلمه من تاريخها من دروس ، فالأمة التي تقرأ تاريخها بحكمة، وتستثمر جغرافيتها بعقلانية، هي التي تكتب مستقبلها بيدها. ولذلك فإن التاريخ ليس مجرد شهادة على الماضي، بل هو أيضًا دليل إلى المستقبل، كما أن الجغرافيا ليست مجرد مكان، بل هي اختبار لحكمة الأمم ووحدتها وإحساسها بالمسؤولية.

ستران عبدالله :

اعلام جديد لحزب عريق

اصبح استخدام منصات الاعـلام الجديد بجميع خياراتها المتاحة في الحركات السياسية والعمل الحزبي ظاهرةً من ظواهر العصر، ومحطةً جديدة في مسار اندماج الصحافة والاعلام في ميدان النشاط الحزبي والنضال السياسي. وهذا امر تحتاج اليه جميع الاحزاب في العالم، ولا سيما احزاب كردستان بمختلف توجهاتها.

لطالما شكّلت الحرية والديمقراطية نقطة الالتقاء بين العمل الحزبي والاعلام بصورة عامة؛ فكلاهما يحتاج الى الحرية بوصفها مبدا، والى الديمقراطية بوصفها اسلوبًا في ممارسة العمل السياسي وادارة التنافس والصراعات.

وكانت دعوات الاحزاب الى الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الصحافة، تتصدر مطالبها في اطار بناء النظام السياسي وتدشين الانفتاح السياسي والاجتماعي في البلاد. غير ان هذه المطالب كانت دائمًا عرضة للقمع في ظل الانظمة الدكتاتورية، وكذلك في ظل سلطات الاحتلال.

وكان منح حرية الصحافة يعني، في الوقت نفسه، منح الاحزاب حق اصدار صحفها ومنشوراتها السياسية والفكرية، كما ان ممارسة الحريات السياسية كانت تبدا اولاً من خلال المنابر الصحفية. ونحن هنا نتحدث عن مرحلة تاريخية ليست ببعيدة ، حين لم يكن امام الحركات السياسية داخل البلاد سوى فرص اصدار الصحف والمطبوعات، بينما كان البث الاذاعي والتلفزيوني حكرًا على الدولة، لم يكن يُتاح للاحزاب التعبير عن ارائها عبر

الاذاعة او التلفزيون الرسمي الا في ظل نظام ديمقراطي، او بعد انتقال السلطة، او خلال فترات قصيرة ومؤقتة من الانفتاح السياسي. لذلك كان المصطلح الشائع انذاك هو «حرية الصحافة»، وليس «حرية وسائل الاعلام».

وفي مرحلة الصحافة الحزبية الهادفة، وبصورة عامة خلال العصر الذهبي للصحافة الورقية، كانت الصحف الحزبية، مثل (خبات النضال) و «كوردستان» و «صحفة النور» ، تحقق في كثير من الاحيان مردودًا ماليًا واستثماريًا، شانها شان اي مشروع تنافسي. اما بفضل قوة محتواها، او انتماء الجماهير للقضية الكردية والديمقراطية، الالتزام بها فضلاً عن العائدات المتاتية من الاعلانات. وهكذا اصبحت هذه الصحف مصدرًا للدخل والتمويل بالنسبة للاحزاب، بدلاً من ان تكون عبئًا ماليًا عليها، كما هو الحال في الوقت الحاضر.

في المقابل، كانت الاذاعة تمثل انذاك الجهاز الدعائي الداخلي للاحزاب، سواء اثناء الثورات وفي المناطق المحررة، او في المنفى والعمل السري للثوار، حيث كانت الاذاعات تبث رسائلها متجاوزةً رقابة السلطات ومحاولات التشويش عليها. وقد تجلى ذلك بوضوح في الثورات الكردية، اذ كان يتعين حماية اجهزة الارسال والرادار من التشويش، واخفاء مواقع محطات البث عن القصف اليومي الذي كانت تشنه طائرات العدو.

ومع ذلك، كانت الاحزاب، سواء في البلدان التي تمر بمرحلة انفتاح سياسي، او في ظروف العمل السري والثوري، تُولي اهتمامًا اكبر بالمطبوعات والمنشورات؛ كالصحف والمجلات والكتيبات والنشرات، بل وحتى المنشورات السرية التي عُرفت في تجربة المعارضة خلال العهدين القاجاري والبهلوي في ايران. فمع ان الاذاعة كانت تصل الى جمهور اوسع، فان المطبوعات كانت تتيح مساحة اكبر للشرح والتحليل، وهو ما كان اكثر فاعلية في ترسيخ قيم النضال وتعزيز القناعة السياسية والفكرية، واعداد الكوادر الحزبية واقناع الانصار.

وفي اطار الثورة الكردية الجديدة لشعبنا. فقد راى الرئيس جلال طالباني، في الخطة الاولى لانطلاق الثورة، المسماة خط رزكاري (التحرير) ضرورة تاسيس «فرق الدعاية المسلحة»، وهي وحدة لم يكن دورها خوض المعارك او الاشتباكات المسلحة، وانما توزيع الكتيبات والمنشورات الحزبية والثورية في القرى والارياف وضواحي المدن، بحماية مقاتلي البيشمركة، بهدف نشر فكر الاتحاد الوطني الكردستاني واهداف الثورة بين الجماهير.

> **محطة جديدة في مسار اندماج الصحافة في النشاط الحزبي والسياسي**

وبعد ان اصبحت الثورة تسيطر على مناطقها المحررة، انشات مطابع ومراكز للطباعة و اصدرت مختلف انواع المنشورات: الاخبارية، والفكرية، والسياسية، والادبية، والثقافية ذات الطابع الثوري، الى جانب اذاعة «صوت شعب كردستان»، التي اضطلعت بدور حاسم ومؤثر في دعم الثورة وتوجيهها.

فضاء القنوات الفضائية

جاء عصر البث الفضائي قبل عصر المواقع الالكترونية والمنصات الرقمية. وقد تمكنت الاحزاب الحاكمة من توظيف المنابر الفضائية الرسمية التابعة للدولة، كما استطاعت، وفقًا لقوانين بلدانها، انشاء منابر اعلامية رديفة (منابر الظل او سيبرانية) توصل من خلالها رسائلها وقيمها الى المواطنين بصورة غير مباشرة. اما الاحزاب المعارضة التي كانت تمتلك امكانات مالية وتنظيمية كبيرة، فقد استطاعت هي الاخرى ان تبث قنواتها الفضائية من خارج

البلاد لتصل الى بيوت جميع المواطنين، سواء كانوا من انصارها او من خصومها، شريطة الا تكون الدولة قد حظرت استقبال البث الفضائي.

ومع ظهور المواقع الالكترونية، انتهى عمليًا الحصار الاعلامي الذي كان يُفرض على الاحزاب المختلفة في مختلف انحاء العالم، سواء كانت تعمل بصورة قانونية او سرية، او كانت احزابًا معارضة ديمقراطية او حتى جماعات تُصنَّف على انها «ارهابية». غير ان الضغوط بمختلف اشكالها، من رقابة الكترونية، وحجب للمواقع، اجهزة تشويش امنية وسياسية تفرضها الـدول على الاحزاب والقوى المعارضة، ظلت قادرة، على غرار عمليات التشويش التي كانت تُمارس ضد اذاعات الثورة، على الحد من انتشار الافكار والرسـائـل التي تبثها المنابر الالكترونية.

ومـــع مـــا وفـرتـه تكنولوجيا الاتـصـال من فرص متقدمة عبر الانـتـرنـت والـمـواقـع الالكترونية وتطبيقاتها المختلفة، مثل المدونات وبرامج المحادثة كـ«ماسنجر» و«بالتوك»، ادركت الاحزاب والمؤسسات السياسية، رغم حاجتها الماسة الى هذه المنصات، ان جمهورها المستهدف كله لم يكن قد استوعب بعد هذه الفرص الاعلامية الجديدة او لم يمتلك القدرة التقنية على استخدامها، كما ان اجهزة الحاسوب ومتطلبات الاستفادة من الانترنت كانت لا تزال محدودة الانتشار في الدول الفقيرة والنامية. صحيح ان التطور التقني كان سريعًا، لكن انتشار ثقافة الاستخدام واكتساب المهارات اللازمة كان يسير ببطء، الى ان جاءت الثورة الرقمية والقفزة الكبرى التي احدثتها وسائل التواصل الاجتماعي، والتي اطلق عليها اسم «الاعلام الجديد»، لتنقل المشهد الاعلامي كله الى مرحلة مختلفة. فقد ازداد عدد الشركات المتخصصة، وتعاظمت قدرات المنصات الرقمية، واصبحت اكثر جاذبية واستقطابًا للمستخدمين.

القفزة الكبرى

ان ظهور الاعلام الجديد وتعدد منصاته، التي ما تزال تتزايد وتتوسع باستمرار حتى اصبح من الصعب حصرها دون ان نضيف عبارة «وغيرها»، يمثل، من ناحية، امتدادًا طبيعيًا لتاريخ تطور وسائل الاعلام وتقنياتها. لكنه، من ناحية اخرى، احدث تحولاً جذريًا مقارنة بوسائل الاعلام التقليدية، ووسّع مجالات الخدمة والاستخدام الى درجة يمكن معها الحديث عن قطيعة نوعية بين الاعلام التقليدي والاعلام الجديد. وقد تمثلت اهم ملامح هذا الـتـحـول فـي توسيع مساحة مشاركة الجمهور فلم يعد المتلقي، سواء كان قارئًا او مستمعًا او مشاهدًا، مجرد مشارك محدود (ضيف مهذب) كما كـان في المرحلة الذهبية من ديمقراطية الاعـلام التقليدي، بل اصبح هو نفسه منتجًا للمحتوى الاعلامي، وصانعًا للرسائل والمنصات، بل واصبح قادرًا على اعادة توظيف مواد الاعلام التقليدي بما يتوافق مع حاجاته واهدافه.

> **لطالما شكلت الحرية والديمقراطية نقطة الالتقاء بين العمل الحزبي والاعلام**

فبامكانه ان يقتطع جزءًا من عمل اعلامي تقليدي، ويعيد تحريره، ويمنحه عنوانًا جديدًا، ثم يدمجه مع مواد اخرى لانتاج عمل مختلف يخدم غاية جديدة. وليس من الضروري ان تكون هذه الغاية سلبية او مضللة؛ فقد تكون ايضًا خدمةً لقضية نبيلة، او توظيفًا ايجابيًا، او محاولة لربط موضوعات متقاربة وانتاج رسالة ذات قيمة.

فعلى سبيل المثال، قد يجمع احد مستخدمي الفيسبوك بين مشاهد لشخصية نجم سينمائي ومقاطع من افلامه لاعداد مادة تعريفية او سيرة بصرية عنه. وقد

يعمد احد المناصرين لحزب سياسي الى جمع لقطات من برنامج تلفزيوني مع صور نادرة لاحد شهداء حركة التحرر الوطنية، ثم يضيف اليها موسيقى حزينة، ليخرج بعمل جديد قد يفوق، من حيث الجودة الفنية، المادة التلفزيونية الاصلية، او قد يكون اقل جودة، لكنه يظل ذا قيمة لان فكرته ورسالة انتاجه ايجابيتان، وتخدمان تخليد ذكرى ذلك الشهيد.

الديمقراطية الجديدة على المنصة الجديدة

كنت قد تناولتُ في مقال سابق الابعاد الاعلامية لظهور وسائل التواصل الاجتماعي، وذكرتُ ان من ابرز اشكالياتها وجود شبكات دعم خفية، داخلية وخارجية، محلية واجنبية، تقف وراءهـا. وهذه الشبكات قد تكون مؤسسات حكومية او شركات استثمارية، لكل منها مصالحها وصراعاتها الخاصة. وتسهم هذه المساندة غير المرئية الى حد كبير في تضخيم شبكات الاعلام الجديد وتمويلها وترسيخ حضورها، بل ان اجهزة الاستخبارات الاجنبية تدخل احيانًا على هذا الخط، وهو ما يحول دون اعتبار المزاج السائد على وسائل التواصل الاجتماعي مقياسًا دقيقًا للراي العام تجاه القضايا العامة. غير ان اعادة مناقشة هذه القضية ليست غاية هذا المقال، كما انها ليست مرتبطة مباشرة بموضوع الاعلام الجديد والعمل الحزبي، لذلك لن نتوسع فيها.

ولاشك ان هذه الاشكالية ما تزال قائمة ولم تُحسم بعد، لكنها لا تحول دون الاستخدام الايجابي والفاعل للاعلام الجديد، ولا سيما في المجال الحزبي، وفي توجيه السياسات الحزبية نحو الجمهور المستهدف ضمن الحدود التي يحددها الحزب نفسه.

ومن هنا اود العودة الى الفكرة التي طرحتها سابقًا، وهي ان تطور الاعلام الجديد احدث قطيعة في الوظيفة الحزبية بين الاعلام التقليدي والاعلام الجديد.

وهذه الملاحظة ليست مجرد استنتاج اكاديمي او نظري، بل هي قراءة تنظيمية وحزبية واقعية تنطلق من الواقع؛ فالاعلام التقليدي (الصحف، والاذاعة، والتلفزيون) والاعلام الجديد (المواقع الالكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي) اصبحا اليوم مترابطين، ويكمل كل منهما الاخر في اداء وظائفه المهنية.

فمنصات الاعلام الجديد اصبحت بمنزلة «الحديقة الخلفية» للاعلام التقليدي، ومنابر جماهيرية اضافية تتيح انتشارًا اوسع لمحتواه. واصبح المتلقي يستفيد من هذه المنصات في المشاهدة والاستماع والقراءة اكثر مما يعود الـى المنابر التقليدية نفسها؛ فلم يعد يجلس امام شاشة التلفاز او ينصت الى المذياع او يطالع الصحيفة الورقية كما كان في السابق وكانها اصبحت مخزن للمحتوى الاعلامي اكثر منه بؤرة للبث. كما تحولت هذه المنصات الى فضاء مهم لاستطلاع ردود فعل الجمهور وتعليقاته ومشاركاته الفاعلة، بما يمنح وسائل الاعلام التقليدية فرصة لفهم اتجاهات الراي العام وقياس مستوى الرضا او الاعتراض على ما تقدمه في منابرها الاصلية.

> **“اصبحت الصحف عبئا ماليا على الحزب في الوقت الحاضر”**

وفي هذا الاطار، ورغم الترابط والتكامل بين مراحل تطور الاعلام من التقليدي الى الجديد، فانني اعتقد ان القطيعة الحقيقية حدثت بينهما في ميدان الاعلام الحزبي. فقد انتقلت وظيفة الاعلام الحزبي التقليدي الى وظيفة غير مباشرة، يتمثل في نقل الرسائل السياسية العامة عبر وسائل اعلام لا تحمل اسماء الاحزاب، لكنها تؤدي عمليًا دورًا اعلاميًا رديفًا لها، وتعكس توجهاتها

السياسية بصورة غير معلنة او مباشرة.

في المقابل، اصبح الاعلام الجديد يتولى بصورة مباشرة المهام التنظيمية والحزبية، بل بات جزءًا من البنية التنظيمية للحزب نفسه كجزء في العلاقات العامة وهذا يعني ان العمل التنظيمي للحزب اصبح يُدار عبر ادوات الاعلام الجديد، وان الكادر الحزبي لم يعد يقتصر دوره على النشاط التنظيمي التقليدي، بل اصبح يؤدي مهامه الحزبية المباشرة والمكثفة من خلال هذه المنصات. وهكذا اندمج الاعلام الجديد في جسد التنظيم الحزبي، واصبح اداة لتنفيذ المهام الحزبية، صغيرها و كبيرها.

ويمثل هذا التحول، في التجربة الحزبية، تغييرًا جوهريًا ونوعيًا، اذ يُرجح ان تختفي في المستقبل القريب الصحف والاذاعات والقنوات التلفزيونية بوصفها اجهزة حزبية مباشرة. وستتحول هذه المؤسسات الى وسائل اعلام وطنية او عامة، تحمل اسماءها المستقلة، وتعالج الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية العامة، بينما يتراجع تدريجيًا دورها بوصفها منابر وعناوين حزبية ضيقة. وبذلك ستنتقل الوظيفة الحزبية المباشرة الى الاعلام الجديد، تاركة للاعلام التقليدي مهامه الاعلامية العامة.

ولا يعني ذلك ان الاعلام الجديد سيقتصر على اداء الوظائف الحزبية وحدها؛ فبحكم تنوع المجتمع واتساع مجالات الحياة، فانه سيواصل اداء وظائف اعلامية وثقافية واجتماعية متعددة، شانه شان الاعلام التقليدي الذي سيستمر بدوره في الاستفادة من منصات الاعلام الجديد، سواء الموجودة اليوم او التي ستظهر مستقبلاً، بوصفها امتدادًا لمنابره الاساسية، اي الصحافة والاذاعة والتلفزيون.

غير ان محور حديثنا هنا يقتصر على الوظيفة الحزبية الجديدة التي جاء بها الاعلام الجديد، وهي وظيفة تستحق مزيدًا من الدراسة والتحليل لفهم طبيعتها واتجاهاتها المستقبلية.

ان هذا كله ليس سوى انعكاس لتطور الحياة وتطور تكنولوجيا الاعلام، التي تعلمنا في كل مرحلة درسًا جديدًا.

فيا سادتي:قليلون يعلمون ان الولايات المتحدة عرفت من قبل رئيسًا ملونا قبل باراك اوباما بفترة طويلة، لكن عدسات الكاميرا الحديثة سلطت الضوء على حضور اوباما، فاظهرت للعالم حقيقة اتساع الفرص السياسية في الولايات المتحدة، وان بامكان رجل اسود من اصول افريقية، نشا في ظل نظام دولة متقدمة، ان يصل الى اعلى منصب فيها.

> **مام جلال راى ضرورة تاسيس فرق الدعاية المسلحة**

وفي سياق تطور تكنولوجيا الاعلام يمكن القول ان نجحة حرب الخليج الاولى عام ١٩٩١ كانت قناة CNN، بينما كان بطلة الحرب على طالبان ومعركة تورا بورا في عام ٢٠٠٢ هي قناة الجزيرة. ثم جاءت مرحلة صعود اوباما الى الرئاسة عام ٢٠٠٩، وما رافقها من ازدهار الفيسبوك، تلتها احداث الربيع العربي، ليصبح الفيسبوك بطل المشهد الاعلامي في تلك المرحلة.

اما في المرحلة التي شهدت اعادة انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، وكذلك الانتخابات الاخيرة لمجلس النواب العراقي عام ٢٠٢٥، فقد برز التيك توك بوصفه المنصة الاعلامية الاكثر تاثيرًا، بما يمتلكه من طبيعة سريعة وخفيفة وجاذبة للمستخدمين.

النص مترجم من اللغة الكردية عن طريق الذكاء الاصطناعي

الطبيبة الأيزيدية نغم نوزت :

هذه شهادتي عن بيع واغتصاب الإيزيديات

*اندبندنت عربية

صلاح لبن :صحافي مصري:في الثالث من أغسطس (آب) ٢٠١٤ اجتاح تنظيم «داعش» قضاء سنجار والنواحي والقرى التابعة له، ومنذ ذلك التاريخ وعلى مدى ثلاثة أعوام، استمرت عناصره في تنفيذ عمليات الإعدام الجماعية، وإجبار الإيزيديين، سكان هذا القضاء، على تغيير ديانتهم وخطفهم واسترقاقهم وممارسة العنف الجنسي الممنهج بحقهم، إلى أن نجح التحالف الدولي في انتزاع جميع الأراضي من تحت سطوته، وأعلن تحريرها في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٧.

في تلك الأثناء كانت الطبيبة الإيزيدية نغم نوزت تواصل عملها في مساعدة الناجيات من أَسر «داعش» على التعافي من الإيذاء الجسدي والألم النفسي الذي تعرضن له، موثقة ١٢٠٠ شهادة لأطفال ونساء، وتنوعت الحالات بين اغتصاب جماعي وبيع في مزادات علنية وتعذيب من قبل زوجات عناصر «داعش»، وعلى رغم مرور تسعة أعوام على بداية تلك الأحداث ما زالت نغم نزوت مؤمنة بأن دورها لم ينته بعد، لا سيما أن هناك مئات من مجهولي المصائر وآلاف غيرهم يعيشون في مخيمات تفتقر إلى أبسط مقومات العيش.

وفي ضوء استمرار معاناة الإيزيديات في العراق، حاورت «اندبندنت عربية» الطبيبة النسائية نغم نوزت، الحائزة على اعترافات دولية باعتبارها واحدة من أكثر الملهمات في المنطقة العربية، نظراً إلى أنها استطاعت رسم الابتسامة على شفاه الناجيات من أسر تنظيم «داعش» وتقديم الدعم الطبي لهن، فضلاً عن توثيق شهادات الضحايا في أوقات كانت عناصر التنظيم تتمدد في قرى ومدن العراق، من دون أن تخاف على مصيرها.

شهادات الاغتصاب والاستعباد

تقول نغم نوزت (٤٥ سنة)، الحائزة على «جائزة الشجاعة الدولية» من قبل وزارة الخارجية الامريكية والتي تمنح للنساء اللواتي يظهرن شجاعة واستعداداً للتضحية من أجل الآخرين، ولعبن دوراً مؤثراً في تقدم وضع النساء في العالم، «عالجت ناجيات من أسر داعش أصبحن ناشطات مهمات في المجتمع الدولي مثل نادية مراد الحائزة على جائزة نوبل للسلام، وما زالت الصدمة بداخلهن، على رغم قدرتهن على التعبير عن آرائهن، فهن لم يتغلبن بعد على الأذى النفسي، أقول ذلك بصفتي الطبيبة التي عايشت قصصهن، فما حدث معهن لا يمكن نسيانه بسهولة».

وأشادت الناشطة الإيزيدية العراقية نادية مراد الحائزة على جائزة نوبل للسلام في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٨ بالدور الذي قامت به نغم نوزت مع الناجيات من تنظيم «داعش»، وحرصت عندما أهدتها كتابها «الفتاة الأخيرة» الذي سردت فيه قصتها في الأسر واستعبادها من قبل التنظيم، على كتابة رسالة خاصة لنوزت جاء فيها «أنت حاربت داعش بأقوى سلاح حين قررتِ أن تعالجي كل واحدة منا، وتلك تجربة أعادت الروح لأجسادنا».

مجهولو المصائر

وتستمر الطبيبة نوزت في الدق على وتر إهمال ملف الإيزيديات في العراق، وتقول إن «١٧٠٠ حالة لا تزال مجهولة المصير، إذ بدأت عمليات تحرير الناجيات تقل مع مطلع عام ٢٠١٨، بعد استلام ٣٤٠٠ ناجية، وطالبنا بتأسيس فريق دولي ومحلي للبحث عن مصائر هؤلاء الضحايا وسط تجاهل غير مفهو، وجهود تشكيل هذا الفريق باءت بالفشل، إضافة إلى الحال المزرية التي تعيشها الناجيات من أسر داعش، فكثيرات حصلن على الرعاية في ألمانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى، لكن العدد الأكبر منهن ما زال موجوداً في مخيمات بائسة تفتقر إلى أبسط مقومات العيش، ومعاناتهن مستمرة منذ اليوم الأول لاجتياح داعش للعراق وحتى هذه اللحظة».

وتابعت نوزت أن «الظروف النفسية للناجيات صعبة جداً لأسباب عدة أولها عدم القدرة على نسيان ما حدث معهن في معسكرات داعش، من عنف ومتاجرة وعمليات بيع، مروراً بفقدانهن ذويهم، وصولاً إلى نقص المساعدات المقدمة لهن».

وأقر مجلس النواب العراقي في مارس (آذار) ٢٠٢١، قانون الناجيات الإيزيديات الذي يضع إطاراً لتقديم الدعم المالي وأشكال التعويض الأخرى للناجيات، ليس فقط للنساء الإيزيديات، ولكن للناجيات من الطوائف الدينية والإثنيات الأخرى اللواتي استهدفهن «داعش» عقب احتلاله مساحات شاسعة من العراق في الفترة بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٧، وفق برنامج أممي لتأهيل الناجيات على تجاوز الصدمات النفسية والاجتماعية. ورحبت منظمة العفو الدولية في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٢١ بصدور اللوائح التنفيذية للقانون، لكنها استنكرت «تجاهل» السلطات العراقية التوصيات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني.

ونص القانون على تقديم الدعم لضحايا «داعش» وعلى رأسهم النساء الإيزيديات اللواتي اختطفن قبل تحريرهن، وكذلك أفراد من أقليات عرقية أو دينية أخرى عانوا جرائم التنظيم الإرهابي، كالتركمان والمسيحيين والشبك، وأتاح للضحايا الحصول على دعم مادي شهري، وتوفير السكن والمساعدة النفسية والاجتماعية، على أن تكون لهم الأولوية في اثنين في المئة من الوظائف بالقطاع العام.

الهروب من الجحيم

وروت الطبيبة نوزت «عندما سقطت سنجار في أيدي تنظيم داعش في الثالث من أغسطس ٢٠١٤، غادرت بعشيقة لاقتراب عناصر التنظيم من اجتياح بلدتي، هاربة إلى إقليم كردستان، واتجهت إلى منطقة النزوح، حيث التقيت من فروا من سنجار، كانوا نحو ٤٠٠ ألف نازح، قطعوا مسافات طويلة وصلت إلى ثلاثة أيام سيراً على الأقدام، تطوعت وأشرفت طبياً على الحالات التي تعاني الإجهاد، مقدمة لهم الإسعافات الأولية، وبدأت أنصت إلى القصص والحكايات المأسوية التي مرت بها مدينتهم، ووجدت معظم الحالات فاقدة لعائلاتها، وصدمتُ من شهادات السبي والتعذيب وخطف أطفال ونساء من أبناء الطائفة الإيزيدية. لم أكن قادرة على استيعاب تلك المآسي».

وتقع سنجار، موطن أجداد الإيزيديين، في شمال غربي العراق، وهي أقلية ناطقة باللغة الكردية عانت التهميش والاضطهاد.

ووفقاً لتقرير نشرته منظمة الهجرة الدولية في أغسطس العام الماضي، تزامناً مع مرور ثمانية أعوام على بدء هجمات «داعش» في سنجار، فإن المدينة القديمة في حال خراب كامل مع بقايا قليلة من مظاهر الحياة السابقة، لا سيما أن ٤٢٠٠٠ شخص ممن عادوا للمنطقة لا يزالون يواجهون تحديات هائلة لإعادة بناء حياتهم، ويعيش حوالى ٢٠٠ ألف إيزيدي في نزوح داخل المخيمات وخارجها في جميع أنحاء إقليم كردستان العراق.

ومضت الطبيبة الإيزيدية في حديثها «بقيت إلى جوارهم ١٠ أيام، أوضاعهم كانت بائسة لأقصى درجة، إذ إنهم اضطروا إلى افتراش الرصيف، وهم في حال إعياء شديد لعدم وجود أماكن للسكن، وحين علمت بهرب طفلتين من جحيم داعش، غادرت مكاني متجهة إلى الحدود لألتقي بهما، كانت أعمارهما لا تزيد على ثماني سنوات، تحدثتا بألم عن فقدان ذويهما، ومنذ تلك اللحظة بدأت توثيق شهادات ضحايا داعش من الأطفال والنساء الإيزيديات، كانت جميعها مروعة بين اغتصاب جماعي وبيع أطفال ونساء وإهداء فتيات بين عناصر التنظيم».

طرق بيع النساء

وعادت نوزت لتسليط الضوء على شهادات الناجيات، فقالت إن «إحدى النساء كانت متزوجة حديثاً بعد قصة حب جمعتها بزوجها، إلا أن أفراد داعش قتلوا زوجها أمامها، وأصيبت بحال نفسية حادة، فبيعت ١٦ مرة بين عناصر التنظيم، وعندما حاولت الهرب بصحبة صديقتها، قبضوا عليهما وقطعوا رأس زميلتها أمام عينيها».

وترى الطبية الإيزيدية أنه على رغم المعاناة التي واجهت الناجيات فإن «تلك النساء يمتلكن قوة خارقة، إذ إنهن هربن من دون خوف من ذلك الجحيم على رغم تهديدات التعذيب والحرق والضرب، ولا أبالغ إن قلت إنني كنت أستمد قوتي منهن لمواصلة دوري في فضح جرائم داعش ضد الإيزيديات، ومن أجل الاستمرار في رسالتي الإنسانية تجاه النساء المعنفات من دون تمييز بين الإيزيديات وغيرهن من النساء ممن يتعرضن لمثل هذه الانتهاكات».

وفي ما يتعلق بأساليب المتاجرة بالنساء التي استخدمت من قبل «داعش»، قالت إن «البيع والمتاجرة حدثا بطرق عدة، منها إنشاء سوق النخاسة في الموصل، حيث كانوا يأخذون عدداً من النساء أعمارهن بين ١٣ و٥٠ سنة، يجبروهن على ارتداء ملابس كاشفة، يتحركن مثل عارضات الأزياء، وتتم عملية المزايدة عليهن، إضافة إلى أشكال أخرى مثل تبادل إهداء السبايا بين بعضهم بعضاً، وحكت إحدى الناجيات بمرارة في شهادتها أنها بيعت بسيجارة، وشعرت في تلك اللحظة بحسب وصفها بأنه تتم معاملتها في منزلة أقل من الحيوانات».

وتابعت نوزت حديثها عن عمليات المتاجرة بالإيزيديات، فروت أن «عمليات البيع تمت أيضاً عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بداعش، فكانوا يعرضون الفتيات عن طريق جريدة يمتلكونها وفي مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي. اهتموا بعرض الصغيرات لإظهار مفاتنهن، وكثير من الصور كانت شبه عارية، مرفقة بعبارات تفيد بأن الفتاة جميلة ومطيعة وقادرة على الخدمة والطبخ وكانوا يضعون متوسطاً للبيع بـ ١٠٠ دولار».

وفي معرض الكلام عن اهتمام «داعش» باستغلال الأسرى من النساء في الأعمال المنزلية، صرحت نوزت «كانت تلك المسؤولية تقع على عاتق كبيرات السن بشكل رئيس، فكان من النادر استخدامهن في الجنس، ومعظم الحالات التي تجاوزت ٦٥ سنة أفلتن من الاغتصاب وتم تحريرهن، نظراً إلى إصابتهن بأمراض مزمنة بحكم التقدم بالسن، ومع صعوبة انتقالهن من مكان إلى آخر، أطلق التنظيم سراح بعض المسنات في منطقة كركوك عام ٢٠١٥، بينما كانت عمليات الاغتصاب والمتاجرة والاستخدام كدروع بشرية خلال المعارك تتزايد بين النساء دون ٥٥ سنة».

دور زوجات «داعش»

وفي ما يتعلق بدور زوجات «داعش» ودرجة تعاطفهن مع الأسرى من النساء، قالت نوزت إن «زوجات

داعش أسوأ من الرجال، كن يتعاملن مع الإيزيديات كخدم، وأخبرتني ناجية في شهادتها أن 'إحداهن طلبت مني عصر ثديها أثناء عملية الرضاعة إمعاناً في إذلالي'، وشهادات أخرى عن استغلال الأسرى النساء من قبل زوجات داعش في الأعمال المنزلية الشاقة، وتعذيبهن في حال وقوع أي خطأ بسيط مثل كسرهن قدوح الماء، وبعضهن شجعن عناصر داعش على اغتصاب الإيزيديات باعتبار أننا كفار من وجهة نظرهن، والبعض الآخر كان ينتقم من باب الغيرة لاختيار أزواجهن تلك الفتيات وإعجابهم بهن».

وفي محاولة لإعادة تسليط الضوء على قضية الإيزيديات ومعاناتهن، ذكرت نوزت أن «عملية تحرير المختطفات بدأت عام ٢٠١٧، لكن المجتمع الإيزيدي لم يتحرر حتى هذه اللحظة، وما زال هناك ما يقرب من ١٧٠٠ شخص في عداد مجهولي المصير، ونساء أخريات في الأسر على رغم مرور ما يقرب من ست سنوات على تحرير المناطق من سطوة داعش».

غياب الدعم

ومع إشادتها بدور المجتمع الدولي في مساندة الإيزيديات، عادت نوزت وأكدت أنه «مع الأسف بعد عام ٢٠١٧ والبدء بعمليات التحرير انخفض الدعم وغاب الاهتمام عن القضية الإيزيدية، خصوصاً في ما يتعلق بملف الناجيات. لسنا ضد مساعدة أي ضحايا في مناطق أخرى، بل على العكس من حق جميع من تعرضوا للمعاناة أن يجدوا أيادي تساعدهم، لكن قضيتنا قضية كبرى تتطلب تسليط الضوء عليها طوال الوقت، ما زال بعضهم مصيره مجهولاً، وما يقرب من ٢٥٠ ألف شخص يعيشون في مخيمات بائسة تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة»، وأضافت «كنا نتمنى أن تظل الحماسة قائمة من الجهات الدولية للقضية، أنا أقوم بدوري في توصيل أصوات الضحايا باعتباري من الشهود على ما حدث، ولا بد من أن يقوم كل بدوره لأن الغرض الأساس إنساني لمساندة من تعرضوا للإيذاء من قبل داعش».

وعبرت نوزت عن أملها في «عودة تلك الجهود، فمنطقة سنجار تحولت إلى مقابر جماعية، العظام ملقاة في الشوارع، بينما الملف يضمحل، وما زالت المنطقة محوراً للصراعات الإقليمية والدولية، والجميع يخشى العودة لسنجار لغياب الأمن والأمان، مفضلين البقاء في مخيمات تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، وطالبنا جهات عدة بتقديم دعم أكبر للمخيمات، بخاصة عائلات المخطوفين».

وفي نوفمبر ٢٠١٨، أفاد تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول تركة إرهاب «داعش» في العراق بوجود أكثر من ٢٠٠ مقبرة جماعية تضم رفات الآلاف الضحايا تم اكتشافها في المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم في البلاد سابقاً.

وبحسب نوزت «لم يحدث تغير ملموس في حياة الناجيات، معاناتهن مستمرة، على رغم ما قدم لهن من دعم طبي، نظراً إلى أن عمليات التأهيل تستغرق فترات طويلة ليتقبلن الحياة مرة أخرى. بعض تلك الحالات عادت لنقطة الصفر، بعد مضي تسعة أعوام على المأساة، فعائلاتهم مفقودة ومناطقهم غير آمنة والأماكن التي تم تحريرها مهدمة ولا تصلح للحياة».

علي شمدين :

بغياب خيمة الوطن، تنصب (خيم الحرب)

الحقيقة أن سير العملية السياسية في البلاد، وكما هو متوقع، سيقود البلاد نحو طريق مسدود، بسبب تراكم الاحتقان الذي قد يخرج عن السيطرة وينفجر، عاجلاً أم آجلاً. وإن ما يجري ميدانياً اليوم على أرض الواقع، من تحشيد للاتجاهات الشوفينية، وتحريض للجماعات العشائرية والغوغائية، التي اجتمع شملها تحت خيم نُصبت هنا وهناك على تخوم المناطق الكردية باسم (خيم الحرب)، تهدد بإشعال نيران الفتنة بين المكونات الوطنية في أية لحظة، ولن يبقى النظام أيضاً محمياً من نيرانها إن لم يبادر إلى إطفائها، يؤكد ما نقول، مع الأسف الشديد.

فمنذ انهيار النظام البعثي وفرار بشار الأسد، وتسلُّم هيئة تحرير الشام زمام السلطة في البلاد، والأمور تسير باتجاه فرض اللون الواحد على إدارة البلاد، وتثبيت النظام المركزي، وتركيز جميع الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية المؤقت، الأمر الذي يؤدي إلى إجهاض الطموحات التي خرج الشعب السوري، بمختلف مكوناته القومية والدينية، إلى الشوارع بصدور عارية مطالباً بالحرية والكرامة.

فقد بدأ هذا التنظيم، وبدعم دولي وإقليمي واسع، عهده بتشكيل حكومة من لونه، وصياغة إعلان دستوري على مقاسه، وتنصيب زعيمه رئيساً مؤقتاً للبلاد ومنحه مطلق الصلاحيات في إدارة شؤونها من خارج الأطر والمؤسسات الشرعية المعروفة، إلى حد أنه حدد بنفسه

آليات تشكيل البرلمان المؤقت، وتعيين أعضائه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، متجاهلاً التمثيل الحقيقي للمكونات الأساسية التي يتشكل منها النسيج الوطني، وخاصة الشعب الكردي كثاني أكبر مكون قومي في البلاد، الذي عانى إقصاءً صارماً واضطهاداً مزدوجاً طوال حكم البعث الأسود، وقدم تضحيات عظيمة من أجل تحرير وطنه من الديكتاتورية والاستبداد، وتطهيره من آفة الإرهاب والعنف.

لا شك أن الحركة الكردية في سوريا، بمختلف اتجاهاتها السياسية، قد استبشرت خيراً بسقوط النظام السابق، وأبدت استعدادها الكامل للتعامل مع الأمر الواقع الذي فرض هذا النوع من الحكم المؤقت. وقد بلغ هذا الاستعداد ذروته في (٢٦ نيسان ٢٠٢٥)، عندما عقدت جميع الأحـزاب والمنظمات السياسية والفعاليات الثقافية والشخصيات الاجتماعية كونفرانسها التاريخي في مدينة القامشلي، تحت عنوان: (وحدة الصف والموقف الكردي في سوريا)، بحضور ممثلي الأحزاب الكردستانية وممثل التحالف الدولي لمحاربة داعش، وبدعم واسع من الشارع الكردي والكردستاني، والذي خرج بوثيقة مشتركة تضمّنت الرؤية الكردية لحل المسألة الوطنية والقومية في البلاد، كما انبثق عنه وفدٌ مخوّل بالحوار مع الحكومة المؤقتة، بهدف حل القضية الكردية من خلال الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا.

إلاّ أن الحكومة المؤقتة في دمشق، وانطلاقاً من عقليته االرافضة لمنطق التنوع والشراكة في إدارة البلاد، لم تكتفِ بعدم استقبال الوفد الكردي المشترك المتحصن بشرعيته القومية، بل بدأت تبذل كل جهدها من أجل تفتيت هذا الوفد من خلال استقبالها أطرافه بشكل منفرد، ودفعها نحو فخّ المكاسب الحزبية والشخصية الضيقة. وقد انطلت، مع الأسف الشديد، هذه اللعبة، بوعي أو من دونه، على بعض هذه الأطراف، التي تسببت عملياً في تجميد عمل الوفد الكردي، وتجاوزت مخرجات الكونفرانس الكردي، وانشغلت بالتنافس فيما بينها حول عضوية البرلمان المؤقت وبعض المناصب الإدارية والوظيفية التي، ورغم أهميتها، لا تمثل جوهر القضية القومية التي ناضل من أجلها الشعب الكردي لما يقارب سبعة عقود، وضحى في سبيلها بالغالي والنفيس.

الأمر الذي يعيد الأوضاع إلى ما قبل سقوط البعث، ويفتح الأبـــواب على مصراعيها أمام خطاب الكراهية والتحريض الـقـومـي والطائفي، لتنفلت تلك الاتجاهات العنصرية والشوفينية الحاقدة على التنوع والعيش المشترك من عقالها، وتعود الجماعات الإرهابية وخلاياها النائمة لتبدأ دورة العنف من جديد في البلاد.

> **مع دستور عصري يضمن حقوق الجميع في ظل نظام ديمقراطي**

ولا شك أن الخيام التي تُنصب اليوم في وضح النهار أمام أنظار الحكومة المؤقتة في المناطق الكردية، وتدعو إلى الحرب علناً، وينعق فيها البوم، إنما تنذر بكارثة حقيقية، ما لم تسارع هذه الحكومة الى الدعوة لفتح باب الحوار والمصالحة الوطنية، وذلك من خلال عقد مؤتمر وطني شامل تحت خيمة الوطن التي لا بد لها أن تتسع الجميع من دون إقصاء أو تهميش، وخاصة أمام ممثلي الشعب الكردي الحقيقيين، ليتمخض عنه دستور عصري يضمن حقوق الجميع في ظل نظام ديمقراطي تعددي لامركزي بعيداً عن الظلم والقهر والاستبداد.

لا سياسة خارجية ناجحة من دون شراكة داخلية

الحكومة العراقية تسارع الخطى نحو إعادة تموضع العراق إقليميا ودوليا، من خلال جولات من الزيارات يقوم بها رئيس الوزراء علي الزيدي استهلّها بزيارة الولايات المتحدة من ثم إيران وتركيا إضافة إلى خططه لزيارة عدد من دول المنطقة، نتج عنها ومن المزمع ان ينتج عنها تفاهمات واتفاقات في مجالات الطاقة والاستثمار والنقل والتعاون الأمني،

لكن هنا يبرز سؤال جوهري لم يحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي: أين يقع إقليم كردستان ضمن هذه الرؤية وخطة التموضع هذه؟

لقد بدت الحكومة العراقية حريصة على اظهار العراق كدولة مستقرة وقادرة على بناء شراكات استراتيجية

طويلة الأمد مع القوى الإقليمية والدولية، وهو هدف مشروع يحتاجه العراق في ظل التحديات الاقتصادية والتحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة. غير أن نجاح أي سياسة خارجية لا يقاس بعدد الاتفاقات الموقعة أو الزيارات الرسمية، بل بمدى استنادها إلى جبهة داخلية متماسكة، قادرة على منح تلك الاتفاقات قابلية التنفيذ والاستقرار والاستمرارية.

جزء اساسي

ومن هنا، فإن الحديث عن رؤية اقتصادية جديدة للعراق لا يكتمل من دون توضيح موقع إقليم كردستان فيها. فالإقليم ليس بقعة جغرافية أو إداريا هامشية بل يمثل جزءا أساسيا من المعادلة الاقتصادية والسياسية للدولة العراقية. فهو يمتلك ثروات نفطية وغازية كبيرة، ويرتبط بحدود مع تركيا وإيران، ويشكل منفذا مهما للتجارة الإقليمية، كما أن أي مشروع وطني في مجالات الطاقة أو النقل أو الاستثمار ستكون له انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على الإقليم.

ورغم هذا الواقع، لم تتضح حتى الآن ملامح خطة استراتيجية حكومية متكاملة لإعادة تنظيم العلاقة بين بغداد وأربيل بالتوازي مع الحراك الخارجي. فما زالت الملفات ذاتها حاضرة؛ عدم سن قانون النفط والغاز، مشكلة رواتب موظفي الإقليم، الإيرادات، المنافذ الحدودية ، الموازنة الاتحادية، والمناطق المتنازع عليها. وهي قضايا استنزفت الحكومات العراقية المتعاقبة والاقليم على حد سواء ولم تتمكن أي منها من تحويل الاتفاقات المؤقتة والحلول الترقيعية إلى تسويات مستدامة.

ولعل أبرز مثال على ذلك أزمة تصدير نفط إقليم كردستان، التي لم تبقَ مجرد خلاف داخلي عراقي، بل تحولت إلى قضية ذات أبعاد إقليمية ودولية، انعكست على العلاقات مع تركيا، وأثرت في التزامات العراق التعاقدية مع الشركات الأجنبية، وألحقت خسائر مالية كبيرة بالطرفين. كما أن الخلافات المتكررة بشأن الموازنة ورواتب موظفي الإقليم لم تقتصر آثارها على الداخل العراقي، بل أصبحت عاملا يثير تساؤلات المستثمرين والمؤسسات المالية حول استقرار البيئة الاقتصادية في البلاد.

ولذلك، فإن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم ليس: ماذا او كم وقع الزيدي من اتفاقات مع الخارج؟ بل: كيف ستنعكس هذه الاتفاقات على الداخل العراقي؟ وهل سيكون إقليم كردستان شريكا في تنفيذ الرؤية الاقتصادية الجديدة، أم سيبقى ملفا منفصلا يخضع لمفاوضات موسمية تتجدد مع كل أزمة سياسية أو مالية؟

> **العراق أمام فرصة لإعادة تعريف العلاقة بين بغداد وأربيل**

إن تجارب الدول الاتحادية والمتعددة القوميات تقدم دروسا مهمة في هذا السياق. ففي كندا، ورغم الخصوصية اللغوية والثقافية لمقاطعة كيبيك، لم تلجأ الحكومات الاتحادية إلى إدارة العلاقة بمنطق الأزمات، بل اعتمدت الحوار والمؤسسات والمرونة الدستورية، مع الحفاظ على وحدة الدولة واحترام صلاحيات الأقاليم. ولم يكن الهدف إنهاء الخلافات نهائيا، وإنما منعها من التحول إلى عائق أمام التنمية والاستقرار.

وفي ألمانيا، بعد إعادة التوحيد، واجهت الحكومة فجوات اقتصادية وتنموية واسعة بين الشرق والغرب.

ولم تعتبرها مشكلة تخص الولايات الشرقية وحدها، بل مشروعا وطنيا يستوجب استثمارات وإصلاحات طويلة الأمد، انطلاقا من قناعة بأن قوة الدولة في الخارج تبدأ من تقليص التفاوت داخلها.

أما سويسرا، فقد نجحت في تحويل تنوعها اللغوي والديني والثقافي إلى مصدر قوة، عبر نظام سياسي يقوم على التوافق، واللامركزية، وتقاسم الصلاحيات بوضوح، بما جعل الاختلاف عنصرا من عناصر الاستقرار، لا سببا للصراع.

ولا يعني استحضار هذه التجارب وسردها هنا أننا نريد من العراق استنساخها بحذافيرها، فلكل دولة ظروفها الدستورية والسياسية والتاريخية. لكن القاسم المشترك بينها جميعا هو أن الدولة القوية لا تبني حضورها الخارجي على حساب تماسكها الداخلي، بل تجعل من إدارة التنوع أساسا لسياستها الوطنية.

تعريف العلاقة

العراق اليوم يقف أمام فرصة لإعادة تعريف العلاقة بين بغداد وأربيل، بعيدا عن منطق إدارة الأزمات الذي طبع العقدين الماضيين. وإذا كانت الحكومة تسعى إلى بناء شراكات اقتصادية كبرى، وجذب الاستثمارات، وربط العراق بالممرات التجارية الإقليمية، فإن نجاح هذه المشاريع يتطلب بيئة داخلية مستقرة، وتشريعات واضحة، وعلاقة مؤسسية مستقرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم.

حتى الآن، لا تزال هذه الرؤية غائبة عن الخطاب الحكومي. ولم تُطرح خارطة طريق تحدد كيفية معالجة الملفات العالقة، أو دمج الإقليم ضمن المشاريع الاقتصادية والاستراتيجية التي يجري التفاوض بشأنها مع الشركاء الدوليين. وهذا الغياب لا يقل أهمية عن الاتفاقات نفسها، لأن المستثمر والدولة الشريكة يبحثان عن استقرار المؤسسات بقدر ما يبحثان عن الفرص الاقتصادية.

إن حكومة الزيدي تمتلك اليوم فرصة لصياغة مقاربة جديدة تتجاوز الإرث الثقيل للخلافات السابقة. فالمطلوب ليس تسويات وحلول مؤقتة تفرضها الضغوط السياسية، بل رؤية وطنية تجعل من العلاقة بين بغداد وأربيل جزءا من مشروع بناء الدولة، لا ملفا يُفتح عند كل أزمة ويُغلق عند كل اتفاق مؤقت.

> **حكومة الزيدي تمتلك اليوم فرصة لصياغة مقاربة جديدة**

ويبقى السؤال المطروح: إذا كان الزيدي يرسم خريطة جديدة لعلاقات العراق مع العالم، فأين يضع إقليم كردستان على هذه الخريطة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لن تُكتب في بيانات الزيارات الرسمية، بل ستظهر في السياسات التي تعتمدها الحكومة لإعادة بناء الثقة بين بغداد وأربيل، وتحويل التنوع العراقي من مصدر خلاف إلى ركيزة للاستقرار والتنمية. فالتاريخ السياسي للدول يثبت أن النفوذ الخارجي يبدأ دائما من الداخل القوي ، وأن الدولة التي تنجح في إدارة تنوعها هي الأقدر على بناء شراكات مستدامة مستقرة مع العالم الخارجي

واخيرا اقول ان الزيارات الخارجية والاتفاقات الدولية تفتح بابا لسؤال أكبر: هل تمتلك الحكومة رؤية لدمج إقليم كردستان في مشروعها السياسي والاقتصادي؟ ام ستبقي الاقليم في نظرها منطقة تثير القلق وعدم التيقن من تنفيذ الاتفاقات ؟

عبد الرحمن الراشد:

جبهة إيران العراقية

كم أحيت الأيام السبعون الأولى من ولاية علي فالح الزيدي كثيرا من الأمل لدى العراقيين منذ توليه رئاسة الحكومة، قبل أن تبدده طهران. كانت فترة حافلة بملاحقة رموز الفساد، وإصلاح الأجهزة الحكومية المعطلة، والسعي إلى حصر السلاح بيد الدولة عبر مطالبة الميليشيات بتسليمه، إلى جانب إطلاق خطة استثمارية وبرنامج عمل وجد ترحيبا في البيت الأبيض.

إلا أن إيران أطلقت النار على برنامج رئيس الوزراء وحوّلت العراق إلى جبهة حرب. على غرار لبنان واليمن، واستخدمت أراضيه ومواطنيه منصة لمهاجمة ست دول إقليمية، كان آخرها السعودية والأردن والقوات الامريكية. وهذه الاعتداءات على السعودية وجاراتها ليست في حقيقتها سوى عدوان إيراني على سيادة العراق وأراضيه، ومحاولة لإعداده ليصبح نسخة أخرى من لبنان واليمن.

وباستثناء الميليشيات المرتبطة بـ«الحرس الثوري»، لا بد أن غالبية العراقيين تشعر بالإحباط والقلق من جرّ بلادهم إلى حرب لا تخدم مصالحها. وقد عبر عن هذا الشعور السيد مقتدى الصدر، زعيم التيار الوطني الشيعي، في بيانه الأخير، الذي قال فيه: «العراق وشعبه بحاجة إلى السلام، وكفانا حربا استنزفت كل مقدراتنا».

لقد أكدت الأزمة ما يعرفه كثيرون منذ سنوات، وهو أن العراق يدفع ثمنا باهظا للنفوذ الإيراني. فقد استخدمته طهران ممرا للالتفاف على العقوبات، ومغسلة لأموالها، وقناة لتهريب نفطها، ومصرفا لتمويل نشاطاتها الإقليمية

بمليارات الـدولارات. كما أسهمت في زعزعة استقرار العراق وأمنه، وإضعاف اقتصاده واستثماراته، وإفشال الحكومات المتعاقبة، والإضرار بعلاقاته العربية والدولية.

واليوم نشهد مرحلة جديدة من هذا النفوذ، تتمثل في محاولة تحويل العراق إلى وكيل يخوض بالنيابة عن إيران حربها ضد الولايات المتحدة وعدد من الدول الإقليمية.

في غضون يوم واحد، بدّدت إيران ما حاول رئيس الوزراء الجديد تحقيقه من إصلاحات لفتح صفحة مختلفة في تاريخ العراق. فهي تسعى إلى تسخير البلاد لتكون جبهتها العسكرية البديلة بعد تراجع نفوذها في لبنان وغـزة. كما أن استمرار الحدود المفتوحة أمام نشاط «الحرس الثوري» سيقود العراق إلى مزيد من الضعف والدمار.

إن الـعـلاقـات بين الـدول لا تستقيم إلا على أسـاس الاحـتـرام المتبادل، وهو ما دعا إليه السيد مقتدى الصدر في بيانه، بقوله: «لم تكن هذه الأرض المقدسة منطلقا لقصف الجمهورية الإسلامية، فعلى الإخوة في (الحرس الثوري) عدم قصف أراضينا المستقلة المقدسة، كما على الميليشيات المنفلتة عدم إعطاء الذريعة للإخوة في دول الخليج العربي لاستهداف أرضنا المقدسة».

> **العلاقات بين الدول لا تستقيم إلا على أساس الاحترام المتبادل**

ويبقى السؤال؛ هل يستطيع رئيس الحكومة مقاومة النفوذ الإيراني المتغلغل؟ أمام القيادات العراقية اليوم فرصة للإصرار على رفض عسكرة الدولة ورفض «ميليشنة» المجتمع، ومنع الزجّ بالعراق في حرب إقليمية لا يريدها العراقيون، ولا ترغب فيها دول المنطقة.

في الوقت الذي لا تخفي طهران طموحاتها، بل تسعى إلى إقناع الجميع بأن العراق أصبح ساحتها وخاضعا لنفوذها، وأن التسليم بهذه الحقيقة أمر لا مفر منه. لكن إعلان رفض هذا «الواقع» والتمسك باستقلال القرار العراقي، سيحظى بدعم شعبي ومؤسسي واسع. فقد استطاع العراق تجاوز أزمات وانقسامات خلال العقدين الماضيين، وهو قادر على إثبات ذلك مرة أخرى.

الأزمة الحالية تمثل اختبارا جديدا لإرادة الحكومة والشعب العراقي، وفرصة لإعادة رسم حدود العلاقة مع طهران على أسس تحفظ سيادة العراق واستقلال قراره.

ونحن نتفهم الموقع الجيوسياسي المعقد للعراق بين قوى إقليمية متنافسة. فطهران تطالب بغداد بعدم الـسـمـاح باستخدام أراضيها ضدها، لكنها في المقابل تدير وتسلح عددا من الميليشيات العراقية، في تحد واضح لمركزية الدولة وحقّها الحصري في امتلاك السلاح. كما توجه هذه المجموعات للاعتداء على دول الجوار، بما يدفع العراق تدريجيا نحو النموذج اللبناني، وهو مسار يهدد مؤسسات الدولة ووحدتها الوطنية ويدفعها نحو الفوضى.

وخلال شهرين فقط، نجح رئيس الوزراء في بناء قدر كبير من الأمل لدى العراقيين، على اختلاف انتماءاتهم، بإمكانية استعادة الدولة وتحقيق التنمية والازدهار. كما حظي بدعم شعبي ملحوظ. وسيكون قادرا على مواصلة هذا المسار إذا تمكن من إنهاء ظاهرة السلاح خارج الدولة، وترسيخ احتكارها الشرعي للقوة، باعتبار ذلك البوابة الرئيسية لبناء عراق مستقر ومزدهر.

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

نجاح محمد علي:

العراق بين صدمة الضربات واختبار السيادة

لماذا دخلت بغداد دائرة التصعيد الإقليمي؟

لم يكن العراق بحاجة إلى أزمة جديدة تعيد وضعه في قلب صراعات المنطقة، لكنه وجد نفسه مجددا أمام مشهد بالغ الخطورة بعد الضربات التي استهدفت أراضيه، والتي أعلنت الولايات المتحدة والسعودية أنها جاءت ردا على هجمات بطائرات مسيرة قالتا إنها انطلقت من الأراضي العراقية واستهدفت مصالح سعودية وأمريكية.

وفي المقابل، أعلنت الحكومة العراقية تشكيل لجنة تحقيق للنظر في هذه الاتهامات، مؤكدة أن تحديد المسؤوليات يجب أن يستند إلى الأدلة ونتائج التحقيق، لا إلى الاتهامات المتبادلة أو التصعيد العسكري. وهنا يبرز السؤال الأساسي: هل كان من الضروري اللجوء إلى القوة قبل انتظار نتائج التحقيق العراقي؟ وهل أصبح العراق مرة أخرى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية؟

المسألة لا تتعلق فقط بالجهة التي تقف خلف أي هجوم محتمل، بل تتعلق بمبدأ سيادة الدولة. فالعراق دولة مستقلة، وأي استخدام

لأراضـــيـــه لتنفيذ عمليات تستهدف دولا أخرى يضع بغداد أمام مسؤولية حماية أراضيها ومنع تحولها إلـى منصة لصراعات الآخـريـن. لكن في المقابل، فـإن أي رد عسكري خارجي داخل العراق يثير أسئلة قانونية وسياسية حول احترام سيادة الدولة وضرورة اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية والقانونية قبل استخدام القوة.

> وجد العراق نفسه مجددا أمام مشهد بالغ الخطورة

التحقيق العراقي قبل الحكم

كان موقف الحكومة العراقية واضحا من حيث المبدأ: تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة حقيقة ما جرى وتحديد المسؤوليات. وهذا المسار كان يفترض أن يمنح بغداد فرصة امتلاك الحقيقة قبل أن تتحول الاتهامات إلى مواجهة عسكرية.

وتـزداد حساسية الملف مع التصريحات التي نُسبت إلى مستشار الأمن القومي العراقي قاسم العبودي، والتي تحدث فيها عن معلومات لدى الأجهزة العراقية بشأن وجود خلايا أو جهات أجنبية داخل العراق، ومن بينها معلومات مرتبطة بخلايا أوكرانية، مع التأكيد أن مثل هذه الملفات تحتاج إلى تحقيقات وأدلة قبل الوصول إلى نتائج نهائية.

وهنا تظهر خطورة الانتقال السريع من مرحلة الاتهام إلى مرحلة الضربة العسكرية، لأن أي خطأ في تقدير المسؤولية قد يدفع العراق والمنطقة كلها إلى مواجهة أوسع لا يريدها العراقيون ولا شعوب المنطقة.

لماذا اختارت السعودية التصعيد؟

الـــسـؤال الـــذي يطرح نفسه في بغداد وخارجها: لماذا انتقلت الأزمـــة إلـى مواجهة مباشرة مع العراق قبل اكتمال التحقيق؟

قد يكون لدى السعودية، كما تقول، دوافع أمنية مرتبطة بحماية أراضيها ومصالحها، لكن خصوم هذا الخيار يرون أن العمل العسكري قبل إعلان نتائج التحقيق العراقي يضعف مكانة الدولة العراقية ويجعلها أمام واقع جديد، يتمثل في أن أطرافا خارجية تستطيع اتخاذ قرارات عسكرية داخل أراضيها قبل اكتمال الإجراءات الرسمية.

كما أن أي تصعيد بين السعودية والعراق لا يبقى ثنائيا فقط، لأن العراق يقع في قلب شبكة معقدة من العلاقات الإقليمية، وأي مواجهة واسعة قد تفتح الباب أمام تدخلات متعددة وتزيد من احتمالات توسع الصراع.

أزمة مشروع حصر السلاح بيد الدولة

أعادت هذه التطورات النقاش العراقي القديم حول ملف حصر السلاح بيد الدولة. فهناك تيار سياسي وشعبي يرى أن الدولة لا تستطيع مطالبة جميع القوى بالتخلي عن أدوات القوة ما لم تثبت قدرتها الكاملة على حماية السيادة والحدود والمؤسسات.

وفي المقابل، يرى تيار آخر أن تعزيز الدولة لا يكون إلا عبر إنهاء تعدد مراكز القرار الأمني، وأن وجود أي قوة مسلحة خارج الإطار الرسمي يضعف مؤسسات الدولة ويعقد علاقاتها الخارجية.

لـكـن الأحـــداث الأخيرة وضعت هذا الملف أمـام اختبار جـديـد. فـالـمـواطـن العراقي يسأل: كيف يمكن بناء دولة قوية قادرة على احتكار القرار الأمـنـي، وفـي الوقت نفسه تكون قادرة على منع الاعتداءات الخارجية وحماية أراضيها؟

> **أي تصعيد بين السعودية والعراق لا يبقى ثنائيا فقط**

بيانات سياسية دون مستوى اللحظة

في خضم هذه الأزمة، أثار بيان السيد مقتدى الصدر نقاشا واسعا داخل العراق كونه بدأ منحازا للرواية السعودية أمريكية. فقد ركز بدرجة أكبر على التحذير من الدور الإيراني والفصائل، في حين لم يمنح الإدانة الصريحة للضربات الأمريكية والسعودية المساحة نفسها، وأن الأولوية في لحظة تعرض العراق فيها لضربات خارجية كان يجب أن تكون التركيز على حماية السيادة ومحاسبة أي طرف ينتهكها.

في المقابل، يرى أنصار هذا الخطاب أن التحذير من استخدام العراق كساحة مواجهة بين القوى الإقليمية والدولية هو جزء من حماية المصلحة العراقية.

وبين هذين الموقفين يبقى السؤال: هل تستطيع القوى السياسية العراقية تقديم موقف موحد يضع سيادة العراق فوق الحسابات والتحالفات؟

الإطار التنسيقي أمام اختبار سياسي

تضع التطورات الأخيرة الإطار التنسيقي أمام اختبار صعب. فهو أمام خيار الدفاع عن سيادة العراق عبر الوسائل السياسية والدستورية، أو مواجهة انتقادات من داخل الشارع العراقي إذا بدا أن رد الفعل الرسمي لا يتناسب مع حجم الحدث.

فقد طالب بعض الأطراف بإعادة تقييم العلاقات مع الولايات المتحدة والسعودية، و مراجعة الاتفاقيات القائمة، إذا خلصت المؤسسات العراقية إلى وجود انتهاك للسيادة أو إخلال بالتفاهمات السابقة.

لكن التحدي الأكبر يبقى: كيف يحافظ العراق على علاقاته الدولية، وفي الوقت نفسه يمنع أن يكون ساحة مفتوحة للصراع؟

عموما ، العراق اليوم أمام لحظة مفصلية. فهو مطالب برفض استخدام أراضيه للاعتداء على أي دولة مجاورة، وفي الوقت نفسه برفض أي انتهاك لسيادته أو تحويله إلى ساحة ردود عسكرية متبادلة.

الحل لا يكون بمزيد من التصعيد، بل بتثبيت سلطة الدولة، وإعلان نتائج التحقيقات بشفافية، ومحاسبة أي جهة يثبت تورطها وفق القانون، وإعادة بناء علاقات العراق الخارجية على أساس الاحترام المتبادل.

فالعراق لا يحتاج إلى أن يكون طرفا في حروب الآخرين، بل يحتاج إلى دولة قوية تحمي شعبها وسيادتها وتمنع أن يصبح مستقبلها رهينة للصراعات الإقليمية.

*باحث متخصص في الشؤون الإقليمية والدولية
*صحيفة«الراى اليوم» اللندنية

حسين علي الحمداني

الثاني من آب وما بعده

ونحن نمر بهذه المحطة التاريخية نتوقف كثيرا عن تداعياتها على الشعب العراقي، الذي دفع الثمن ورغم هزيمة النظام في حرب الكويت، إلا إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك عدم إسقاطه والإبقاء عليه لفترة أخرى، وهذه جريمة كبيرة ارتكبت من قبل أمريكا بحق الشعب العراقي، والمتمثلة بإبقاء النظام بل والسماح له بقمع الانتفاضة الشعبانية...

ستظل الذاكرة العراقية تحتفظ بما حدث في الثاني من آب ١٩٩٠ من زاوية، تؤكد عدوانية النظام الصدامي كنظام فردي يتخذ القرارات المصيرية، وفق مزاجية فردية تعكس حجم ما كان يعيشه الشعب العراقي من مأساة في ظل نظام كهذا زج البلاد والعباد في حروب لا مبرر لها مما أفقد البلد فرصة التقدم أو على الأقل المحافظة على ما موجود من بنى تحتية وركائز اقتصادية وعلاقات دولية وعربية طبيعية جدا وهذا ما يجعلنا ندرك أن النظام آنذاك كان يهرب من الحلول نحو الأزمات الدولية.

وهذا ما تجلى بوضوح في غزو الكويت، حيث مثل فائض القوة العسكرية الموجود لدى النظام بعد نهاية حرب الخليج الأولى، وجعله يتصور أن الفرصة متاحة للهيمنة والسيطرة والعبث بخرائط المنطقة. ووجد أن الحرب من شأنها أن تغطي على الكثير من الأزمات،

> القرار كان فرديا لكن ثمن ذلك دفعه شعب العراق

التي يعيشها النظام وفي مقدمتها الأزمات الاقتصادية عن تكلفة الحرب العراقية – الإيرانية.

إن ما حدث في الثاني من آب ١٩٩٠ هز المنطقة والعالم بأسره، وضرب ثوابت كثيرة وشعارات كثيرة كان يرفعها النظام السابق بخصوص وحدة الصف العربي، وإن العدوان على أي بلد عربي عدوان على الأمة العربية وغيرها من الشعارات، التي تم تجاهلها من قبل إعلام النظام آنذاك، الذي بات يتغنى بما سمي (عودة الفرع إلى الأصل).

غزو الكويت لم يكن مفاجئا للشعب العراقي وحده، بل للكثير من أعضاء القيادة السياسية والعسكرية وأغلبهم سمع الخبر عبر المذياع، بما فيهم وزير الدفاع ورئيس الأركان، بل والكثير من الضباط والجنود، الذين شاركوا في هذا الغزو لم يعرفوا ذلك إلا لحظة دخولهم الكويت.

وهذا ما يعكس إن القرار فردي بامتياز ولكن ثمن ذلك دفعه شعب العراق وشعوب المنطقة، التي تحولت أراضيها لأكبر قاعدة عسكرية ضمت مئات الآف من الجنود من مختلف الجنسيات، وكانت النتيجة تدمير الجيش العراقي والبنى التحتية للبلد.

ونحن نمر بهذه المحطة التاريخية نتوقف كثيرا عن تداعياتها على الشعب العراقي، الذي دفع الثمن ورغم هزيمة النظام في حرب الكويت، إلا إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك عدم إسقاطه والإبقاء عليه لفترة أخرى، وهذه جريمة كبيرة ارتكبت من قبل أمريكا بحق الشعب العراقي، والمتمثلة بإبقاء النظام بل والسماح له بقمع الانتفاضة الشعبانية، رغم إن اسقاط النظام آنذاك مبرر جدا ومقنع لكل العالم، خاصة إنه أظهر عدوانيته تجاه دول الجوار وعبث بأمن واستقرار العالم، وإن تركه يحكم مجددا يؤكد إن أمريكا لم تكن راغبة بإسقاطه واكتفت بتحرير الكويت كهدف رئيس لها.

ولم تفكر أمريكا بحماية سكان جنوب العراق من قمع النظام لهم، وتركت الأمر يجري وفق ما مخطط له من قبل صدام وأعوانه، الذين تفننوا في قمع الشعب العراقي في الجنوب. لذا فإن الشعب العراقي دفع فاتورة الثاني من آب مضاعفة، مرة بقصف طائرات وصواريخ التحالف الدولي لكل العراق، والمرة الثانية ما فعلته الآلة القمعية للنظام بملايين العراقيين في الجنوب العراقي الذي انتفض ضد النظام.

والمرة الثالثة بفاتورة التعويضات المادية والتي قدرت بأكثر من خمسين مليار دولار، تم تسديها من موارد الشعب العراقي للمتضررين من الدول والشركات والأفراد جراء مغامرة فردية قادها رأس النظام.

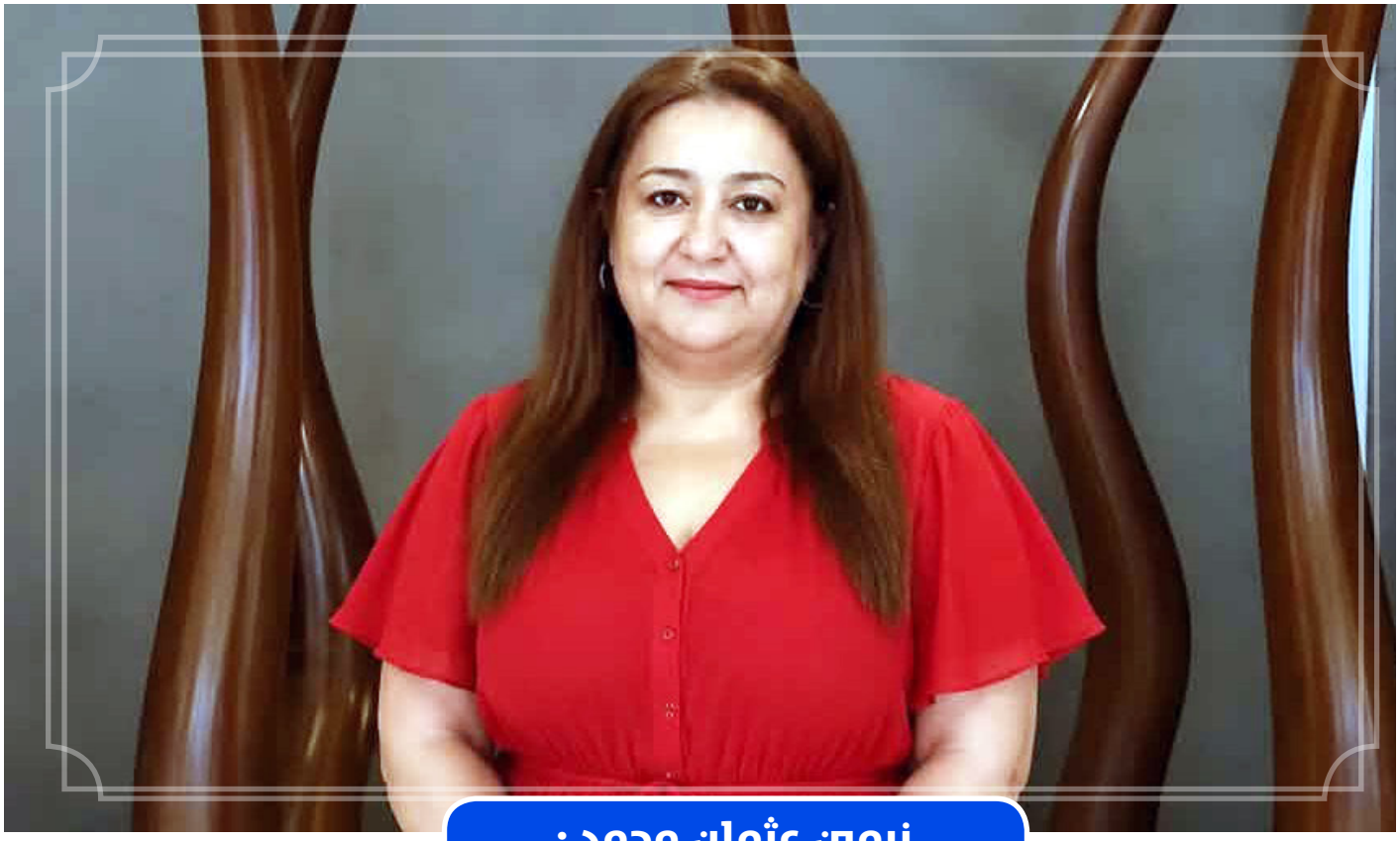

نرمين عثمان محمد :

خطوة تاريخية لتعزيز حضور المرأة في قمة السلطة العراقية

تمثل المشاركة السياسية للمرأة أحد أهم المظاهر الدالة على نضج التجربة الديمقراطية ومدى التزام الدولة بمبادئ العدالة والمساواة. وفي هذا السياق، تأتي المبادرة المطروحة لتعيين الكفاءات النسوية في مناصب قيادية عليا كـنائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس مجلس الوزراءالتي طرحها السيد نزار ئاميدي رئيس الجمهورية لتشكل نقطة تحول جوهرية في مسار العمل السياسي في العراق، وتفتح آفاقاً جديدة لكسر السقف الزجاجي الذي طالما حدّ من وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار السيادي.

تجاوز المحاصصة والنمطية: إعادة تعريف الدور القيادي

طوال العقود الماضية، اقتصر الحضور النسوي في المشهد السياسي العراقي في أغلب الأحيان على التمثيل النيابي المرتبط بنظام (الكوتا)، أو تولي وزارات خدمية وثانوية في بعض الحكومات المتعاقبة. لكن طرح فكرة إسناد مناصب سيادية وتنفذية رفيعة للمرأة يتجاوز النظرة التقليدية، ويُرسخ المبادئ التالية:

• تنفيذ الحقوق الدستورية: تفعيل النصوص الدستورية التي تكفل تكافؤ الفرص وعدم التمييز

> مبادرة رئيس الجمهورية تشكل نقطة تحول جوهرية

بين المواطنين على أساس الجنس.

• الاعتماد على الكفاءة: الانتقال من مفهوم «التمثيل الصوري» إلى «الشراكة الفعلية» في إدارة الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية الحساسة.

• إثراء القرار السيادي: إدخال رؤى وتجارب جديدة في أعلى هرم السلطة، مما يعزز من متانة القرارات الوطنية وتوازنها.

الأبعاد الاجتماعية والتنموية للمبادرة

إن تمكين المرأة في مراكز القرار لا يقتصر أثره على الساحة السياسية فحسب، بل يمتد ليشمل بنية المجتمع بأسرها:

«إن الارتقاء بمكانة المرأة في أعلى هرم الدولة يبعث رسالة أمل وثقة لكافة النساء العراقيات، ومفادها أن الكفاءة والإخلاص هما المعيار الحقيقي للوصول إلى أعلى المراتب.»

ومن أبرز الآثار المتوقعة لهذه الخطوة:

١. تحفيز الأجيال القادمة: تقديم نماذج قيادية ملهمة للفتيات والنساء في مختلف القطاعات الأكاديمية والمهنية.

٢. تحسين صورة العراق دولياً: إبراز التزام العراق بالمعاهدات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتمكين المرأة.

٣. دعم الاستقرار المجتمعي: الإسهام في بناء دولة المواطنة التي تستثمر كل طاقتها البشرية دون استبعاد أي طرف.

التحديات ومتطلبات النجاح

لكي تؤتي هذه المبادرة ثمارها المرجوة، لا بد من توفير بيئة داعمة تضمن نجاح هذه التجربة، ومن أبرزها:

• التوافق السياسي: دعم القوى والأحزاب السياسية لهذه الخطوة واعتبارها استثماراً وطنياً جامعاً بعيداً عن المناكفات.

• اختيار الكفاءات: الاعتماد على معايير المهنية، الخبرة، والنزاهة في اختيار الشخصيات الكفؤة لشغل هذه المناصب.

• الدعم المؤسسي: توفير الأدوات والصلاحيات الكافية للقيادات النسوية لممارسة مهامهن بفعالية واقتدار.

ختاما نقول إن طرح مبادرة لتعيين النساء في مناصب سيادية كـنائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس مجلس الوزراء ليس مجرد إجراء تنفيذي أو خطوة رمزية، بل هو تعبير عن إرادة سياسية واعية بضرورة التجديد والتطوير. إنها خطوة شجاعة نحو بناء عراق حديث يتسع لجميع أبنائه وبناته، وتُبنى فيه قرارات المستقبل بأيدٍ مشتركة تصنع الاستقرار والتنمية وتصون كرامة الوطن.

الأمر مستحيل بدون دميرتاش

موقع «ميدياسكوب»التركي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

صرح رئيس تحرير موقع «ميدياسكوب»، روشن جاكير، في بث بعنوان «من المستحيل بدون ديميرتاش» أن القانون الإطاري المتوقع تقديمه إلى البرلمان الأسبوع المقبل لن يشمل صلاح الدين ديميرتاش، المسجون حاليا في سجن أدرنة.

وصرح جاكير بأن القانون الإطاري يشمل الأفراد المرتبطين مباشرة بحزب العمال الكردستاني أو أعضائه أو الذين

يؤوون أعضاءه، وأشار إلى أن القوانين التي تتم بموجبها محاكمة ديميرتاش مختلفة.

وأشار جاكير إلى وجود العديد من القرارات المتعلقة بدميرتاش، وخاصة تلك الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قائلا: «لا ينبغي أن يكون في السجن. إن استمرار سجنه مسألة إرادة سياسية بحتة وأعني بالإرادة السياسية هنا الرئيس أردوغان. فلو أراد الرئيس أردوغان ذلك، لكان صلاح الدين دميرتاش قد أُطلق سراحه منذ زمن طويل».

وأشار جاكير إلى أنه من المتوقع عودة آلاف السياسيين السابقين ورؤساء البلديات وأعضاء البرلمان ومقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى تركيا بموجب القانون الجديد، مؤكدا أن استمرار سجن دميرتاش أمر غير مقبول.

وأضاف روشن جاكير أن هذا الوضع قد وجّه ضربة قوية لمصداقية عملية السلام ويتنافى مع مبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور.

وتابع روشن شاكر على النحو الاتي:

موقع قيادة حركة في تركيا

«تركيا وهذه العملية بحاجة إلى صلاح الدين دميرتاش، انظروا ماذا حدث؟ ذهبت عائلة كابايش والتقت بصلاح الدين دميرتاش ثم ذهبت عائلة غوران والتقت به بإذن وزاري.

لقد تبنى صلاح الدين دميرتاش هذه القضايا بتصريحاته من داخل السجن. الناس ضحايا، يلجؤون إلى صلاح الدين دميرتاش لحل مشاكلهم يستمع إليهم، وتُؤخذ تصريحاته على محمل الجد وتُقدّر من قبل شريحة واسعة من السكان.

ولأن صلاح الدين دميرتاش هو بالفعل في موقع قيادة حركة في تركيا - على الأقل جناحها المدني - يجب أن يُرى هذا ويُقبل. بالطبع، زعيم هذه الحركة الكردية - أو كما يقول دولت بهجلي، مؤسسها - هو عبد الله أوجلان، هذا صحيح. لكن صلاح الدين دميرتاش اسم أثبت نفسه مرارا وتكرارا من حيث...» السياسة الديمقراطية. هنا، لا يُسمح له بالمساهمة في إنجاح هذه العملية.

نوع من الثأر الدائر

بعد إقرار القانون وبدء عودة السجناء، قال جاكير، الذي يأمل في إطلاق سراح دميرتاش وفيجن يوكسكداغ وغيرهما من السجناء السياسيين: «آمل ذلك، لكنني لست متأكدا. فهناك نوع من الثأر الدائر دميرتاش، الذي يرمز إليه شعار «لن ندعك تصبح رئيسا»، ضروري للغاية. خاصة أنه أول من يستطيع التحدث باسم الكرد أمام الرأي العام التركي، ومناقشتهم، وإقناعهم، أو على الأقل إثارة اهتمامهم وفضولهم.»

مسألة إرادة سياسية بحتة

بالأمس، في برنامج «نظرة أسبوعية»، ناقشتُ مع كمال جان موضوعا هاما: قضية صلاح الدين دميرتاش واليوم، يبرز هذا الموضوع أيضا في تسجيلنا مع روج غيراسون. تحديدا، لم يُدرج صلاح الدين دميرتاش في القانون الإطاري المتوقع التصويت عليه في البرلمان الأسبوع المقبل.

كنتُ أعتقد سابقا أنه سيُدرج فيه، إلا أن أسباب محاكمته لا تندرج ضمن نطاق هذا القانون. يشمل القانون الإطاري في المقام الأول الأفراد المرتبطين مباشرة بحزب العمال الكردستاني، وأعضاء الحزب، ومن يؤويهم، وما إلى ذلك.

ولأن القوانين التي يُحاكم بموجبها صلاح الدين دميرتاش مختلفة، فهو لا يندرج ضمن نطاقه. لكن من الصحيح

أيضا أن هناك بالفعل العديد من الأحكام الصادرة ضد دميرتاش؛ فلا ينبغي أن يبقى في السجن.

إن استمرار سجنه مسألة إرادة سياسية بحتة، وأعني بالإرادة السياسية هنا الرئيس أردوغان. لو أراد الرئيس أردوغان ذلك، لكان صلاح الدين دميرتاش قد أُطلق سراحه منذ زمن. والآن، يعتمد وضعه مرة أخرى على الإرادة السياسية، أي على قرار أردوغان.

هذا أمر لا يُصدق

كيف سيحدث هذا إذن؟ لنفترض أن القانون الإطاري قد أُقر حينها، ستُجرى عمليات تحديد الهوية والتسجيل المتوقعة. سيُعدّ جهاز المخابرات الوطنية (MIT) تقريرا، ثم يُقدّمه إلى مجلس الأمن القومي.

يُوافق مجلس الأمن القومي على التقرير، ويُعلن رسميا حلّ حزب العمال الكردستاني، وسيستفيد من ذلك آلاف الأشخاص.

من هم هؤلاء الأشخاص؟ شريحة كبيرة من نحو ٥٠٠٠ شخص سُجنوا لانتمائهم للمنظمة، وكثير منهم في أوروبا؛ رؤساء بلديات سابقون، وأعضاء في البرلمان، وقيادات حزبية منخرطة في السياسة في أحزاب مختلفة، ومقاتلون من حزب العمال الكردستاني، وكثير منهم في قنديل... سيستفيد هؤلاء.

يُستثنى من ذلك كبار المسؤولين. سيستفيد هؤلاء، ويُقال إن ذلك سيشمل بطريقة أو بأخرى آلاف الأشخاص. لكن صلاح الدين دميرتاش سيبقى في السجن. هذا أمر لا يُصدق. إذن، بالطبع، هناك هذا الأمر: يُسنّ قانون خاص لحزب العمال الكردستاني، ولا يمكن للآخرين الاستفادة منه، وهناك بالفعل نقاش حول مبدأ المساواة في الدستور.

ولكن، لنفترض أن عثمان بايدمير وأعضاء آخرين في الحزب بالخارج سيتمكنون من القدوم إلى تركيا، بينما لن يتمكن صلاح الدين دميرتاش من المغادرة. هذا من شأنه، أولا وقبل كل شيء، أن يوجه ضربة قوية لمصداقية القانون وهذه العملية. ولكن، إضافة إلى ذلك، هناك أمر آخر: تركيا وهذه العملية بحاجة إلى صلاح الدين دميرتاش.

يلجأ الناس، الضحايا، إلى دميرتاش

انظروا ماذا حدث؟ ذهبت عائلة كبايش والتقت بصلاح الدين دميرتاش. ثم ذهبت عائلة غوران والتقت بصلاح الدين دميرتاش بإذن وزاري. وقد تبنى صلاح الدين دميرتاش، من خلال تصريحاته من السجن، هذه القضايا.

يلجأ الناس، الضحايا، إلى صلاح الدين دميرتاش بحثا عن حلول لمشاكلهم. يستمع صلاح الدين دميرتاش إليهم، وتُؤخذ تصريحاته على محمل الجد وتُقدّر من قبل شريحة واسعة من السكان. لأن صلاح الدين دميرتاش هو بالفعل في موقع قيادي لحركة في تركيا، أو على الأقل جناحها المدني، لنقل ذلك. يجب أن يُرى هذا، ويجب قبوله. بالطبع، عبد الله أوجلان هو زعيم هذه الحركة الكردية، أو كما يقول دولت بهجلي، زعيمها المؤسس، وهذا صحيح. لكن قيادة عبد الله أوجلان كانت تركز في المقام الأول على الجانب المسلح لهذه الحركة، والآن تريد هذه الحركة الانخراط بشكل كامل في السياسة المدنية. هذه العملية برمتها مبنية على ذلك. يُذكر مصطلح «السياسة الديمقراطية»، ويُقال «انتهى الكفاح المسلح».

هذا رائع، وتطور بالغ الأهمية للبلاد. مع ذلك، يُمنع اسمٌ أثبت جدارته مرارا وتكرارا في السياسة الديمقراطية، ألا وهو صلاح الدين دميرتاش، من المساهمة في إنجاح هذه العملية. حسنا، لا أقول إنه ممنوعٌ تماما. أظن أنه بمجرد إقرار القانون وبدء عودة المعتقلين، سيُفرج أيضا عن صلاح الدين دميرتاش وفيجن يوكسكداغ وغيرهما. وبالطبع، آمل ذلك، لكنني لست متأكدا.

لأن هناك نوعا من، كيف لي أن أصفه، «ثأرا دمويا» قائما؛ يرمز إليه قول: «لن ندعك تصبح رئيسا».

لكن ديميرتاش ضروري للغاية، بلا أدنى شك. والسبب الرئيسي هو: أنه أساسي للحركة الكردية للوصول إلى شرائح أوسع من قاعدتها الشعبية، أو لنكن أكثر دقة، إذا كان هناك جمهور تركي وجمهور كردي، فإن أول اسم – لا أقول الاسم الوحيد، دعونا لا نبالغ – القادر على مخاطبة الجمهور التركي نيابة عن الكرد، ومناقشتهم، وإقناعهم، أو على الأقل جذب اهتمامهم وفضولهم، هو صلاح الدين ديميرتاش. انتخابات يونيو ٢٠١٥ خير دليل. فقد حقق حزب الشعوب الديمقراطي أرقاما قياسية في تاريخه، وكان ذلك نتيجة جهود صلاح الدين ديميرتاش وزملائه لجعل الحزب حزبا تركيا. من المهم أن نضع هذه الأمور في الاعتبار، ولذلك، لا ينبغي لنا إطالة هذا النقاش.

لقد مرّ وقت طويل

يجب إطلاق سراح صلاح الدين دميرتاش في أسرع وقت ممكن، وأن يشارك بفعالية وقيادة في عملية السلام هذه وفي الخطوات المتخذة لتحقيق السلام، وأن يستأنف العمل من حيث توقف. وإلا، ستكون العملية معيبة منذ البداية. لا أريد الإطالة، فقد ذكرت هذه الأمور سابقا بصيغ مختلفة، وأريد تكرارها.

هناك، بالطبع، نقطة مهمة هنا: هناك من يعتقد أن «أوجلان لا يريده». أي أن هناك من لا يربطون القضية بأردوغان فحسب، بل يعتقدون أيضا أن أوجلان لا يريده. لست متأكدا من ذلك.

من الممكن أن أوجلان لا يريد دميرتاش قويا يقود بمفرده في المجال المدني؛ ولكن مع السياسيين ذوي الخبرة القادمين من أوروبا، سيتشكل فريق كبير من ذوي الخبرة، وسيكون صلاح الدين دميرتاش، بمعنى ما، متقدما عليهم بخطوة أو خطوتين. في هذه الحالة، لا أعتقد أن أوجلان سيعترض كثيرا على صلاح الدين دميرتاش.

أهدي هذا الكلام لشخص عزيز جدا

أود اليوم أن أهدي هذا الكلام لشخص عزيز جدا على قلبي رحلت عن عالمنا بالأمس. عندما عرفتها لأول مرة، كان اسمها أويكو ديدم أيدين. التقينا قبل حوالي ثلاث أو أربع سنوات. كانت محامية، وأستاذة مشاركة في جامعة حجة تبة، لكنها فُصلت من الجامعة. كانت محامية كرست جهودا كبيرة لحقوق الإنسان، وخاصة قضايا مجتمع الميم. كانت شخصية ذكية جدا وذات معرفة واسعة. لفترة من الزمن، قدمت برنامجا بعنوان «كلية الحقوق» ونشرت فيديوهات عنه، لكنها لم تستمر فيه طويلا.

لاحقا، كانت ضيفة في برنامجنا «نشرة قوس قزح»، الذي تناول حقوق مجتمع الميم، مرات عديدة. ثم نسيتها لفترة، لكنني أتذكر أنني حاولت إقناعها عبر الهاتف عندما لم تكن ترغب في نشر المزيد من الفيديوهات. لكنها رفضت، ربما لأسباب شخصية. ثم بدأت باستخدام اسم أليكسي رويان أيدين.

كانت امرأة وُلدت أنثى لكنها اختارت أن تكون رجلا، ودافعت عن حقوق مجتمع الميم، لا سيما من داخل هذا المجتمع. لكن على حد علمي – ويمكن لمن عرفوه تصحيحي إن كنت مخطئا – فقد اضطر للأسف إلى إنهاء صراعه مع المرض أمس بعد إصابته به قبل أن يتمكن من إجراء العمليات الجراحية اللازمة.

لقد كان شخصا مميزا للغاية؛ ذكيا ومبدعا، وشخصا خدم الوطن وشعبه. كان محاميا ناضل ضد جميع أشكال التمييز. أذكره بكل احترام وحزن.

هذا كل ما لدي لأقوله، أتمنى لك يوما سعيدا.

ضرورة التوافق على القانون الإطاري ومضمونه

في اجتماع الكتلة البرلمانية لحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب (DEM) بتايخ ٢٠٢٦/٧/٢٨ ،قالت الرئيسة المشاركة لحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب (DEM)، تولاي حاتم اوغوللاري، بشأن التشريعات القانونية المزمع إعدادها في إطار عملية «تركيا خالية من الإرهاب»: «يجب أن يصدر القانون الإطاري بتوافق حول نطاقه ومضمونه، حتى يكون قابلا للتطبيق عمليا، ولا يبقى مجرد نص على الورق. كما يجب ألا يفرض أي أمر كأمر واقع، وألا تطول هذه العملية أو تمدد من خلال مفاجآت جديدة.»

وهنأت حاتموغوللاري أوزغـور أوزال ورفاقه بعد انفصالهم عن حزب الشعب الجمهوري وتأسيسهم الحزب الجديد، معربة عن اعتقادها بأن الحزب الجديد سيسهم في تعزيز الديمقراطية في تركيا.

وانتقدت السياسات الزراعية للحكومة، معتبرة أنها لم تخصص الموارد الكافية للمزارعين، وأنها جعلت تركيا دولة تعتمد على الخارج في المجال الزراعي.

كما أشارت إلى أن لجنة العدل في البرلمان التركي أقرت مشروع قانون تعديل قانون حماية الطفل وبعض القوانين الأخرى، مدعية أن المشروع لا يحمي الأطفال، بل يفرض مزيدا من العقوبات السالبة للحرية، وينقل مسؤولية الدولة إلى عاتق الأطفال أنفسهم.

ووجهت نداء إلى أعضاء البرلمان قائلة:

«أعيدوا النظر قبل رفع أيديكم للتصويت على هذا القانون، وساهموا في إقراره ضمن إطار يحمي الأطفال

> مسألة العودة يجب ألا تفسر تفسيرا ضيقا

ويزيل الأسباب التي تدفعهم إلى الجريمة.»

وفي معرض تقييمها للتشريعات المرتقبة ضمن عملية «تركيا خالية من الإرهاب»، قالت إن العمل على القانون الإطاري دخل «مراحله الأخيرة».

وأكدت أن هذه القضية تعني جميع أبناء تركيا، ولذلك ينبغي ألا تتحول إلى مسار ضيق يقوم على السجالات السياسية واستنزاف الأطراف لبعضها البعض، مشددة على ضرورة أن يتصرف الجميع بروح المسؤولية، وأن تتعامل الأحزاب السياسية مع هذا الملف باعتباره مسؤولية تاريخية.

وقالت حاتم اوغوللاري إنهم يريدون إخراج القضية الكردية من كونها ملفا ظل مؤجلا باستمرار من قبل الدولة، ومضت قائلة: «اليوم وصل الكرد وأصدقاؤهم إلى مستوى يبذلون فيه جهودا لبناء السلام المجتمعي، وإلى مستوى يناضلون فيه، وإلى مستوى قوي قادر على التفاوض. وإن دعم هذا النضال واجب سياسي ومجتمعي وإنساني.»

وأضافت أن مسألة العودة يجب ألا تفسر تفسيرا ضيقا، موضحة: «فالعودة لا تعني مجرد عبور الحدود والرجوع إلى البلاد، بل تعني عودة المنفي إلى وطنه، وعودة السجين إلى أسرته، وعودة من فصلوا بموجب المراسيم التنفيذية إلى وظائفهم، وعودة البلديات التي انتزعت إرادة سكانها بتعيين أوصياء حكوميين إلى ممثليها المنتخبين، وعودة من يخضعون للمحاكمات إلى الحياة السياسية. أي إنها تعني العودة إلى المجتمع، وإلى العمل، وإلى حرية التعبير، وإلى الوطن، وإلى الأرض. ومن هنا، وبهذه الطريقة، تبدأ الجغرافيا الحقيقية للسلام.»

وأضافت أن توقعاتهم من القانون الإطاري واضحة، وهي:

«أن ينظم المرحلة الانتقالية الراهنة، وفي الوقت نفسه يضمن النظام الديمقراطي للمستقبل، وألا يترك مسار السلام رهينة لتقلبات السياسة اليومية.»

وأكدت أن التشريع المرتقب يجب أن يتضمن صيغة مشتركة لا تتجاهل إمرالي، معتبرة أنه ينبغي أن ينص القانون على: «ضرورة توفير ظروف الحياة الحرة والعمل الحر في إمرالي بصورة عاجلة.»

وفي ختام كلمتها قالت حاتم اوغوللاري: «ومن دون إضاعة أي وقت، وابتداء من هذا الأسبوع، بل من اليوم، يجب أن يصبح بإمكان الصحفيين والسياسيين والمحامين والمنظمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني وسائر فئات المجتمع زيارة إمرالي. كما ينبغي أن ينعكس التوافق الذي تحقق خلال آخر زيارة لوفدنا إلى إمرالي في نص القانون كما هو. وكل ما جرت مناقشته والتوافق عليه والتوصل إلى اتفاق بشأنه يجب أن يدرج في هذا القانون. ويجب أن يصدر القانون الإطاري بتوافق حول نطاقه ومضمونه، حتى يكون قابلا للتطبيق عمليا، ولا يبقى حبرا على ورق. ولا ينبغي فرض أي أمر واقع، كما يجب ألا تطول هذه العملية أو تمدد من خلال مفاجآت جديدة.»

داود أوغلو يعتزل السياسة بعد انتقادات حادة لحزبه القديم

تعد الخطوة التي أقدم عليها أحمد داود أوغلو، رئيس حزب المستقبل، ورئيس الوزراء التركي الأسبق، بإعلان اعتزاله العمل السياسي الحزبي وحل تنظيمه، بمثابة زلزال في أروقة السياسة التركية، حيث لم يكن القرار مجرد انسحاب عابر، بل جاء كصرخة احتجاجية ضد ما وصفه بـ "التعفن الشامل" الذي أصاب البنية السياسية في البلاد. ويرى داود أوغلو أن الفساد، والمحسوبية، وغياب المساءلة، وتآكل القيم الأخلاقية، لم تعد تقتصر على جهة واحدة، بل استشرت في مفاصل العمل السياسي بمختلف أطيافه.

فلسفة الانسحاب: المناخ الصحراوي وانسداد الأفق

استخدم داود أوغلو استعارة بليغة لتوصيف الواقع الراهن، مشبها البيئة السياسية بـ"المناخ الصحراوي" الذي يستحيل أن تنمو فيه "أشجار الورد"، في إشارة إلى أن السياسيين ذوي الكفاءة والأخلاق لم يعد لهم موطئ قدم في ظل التلوث الحالي، بعد انشقاقه عن حزب العدالة والتنمية الحاكم ورئيسه رجب طيب أردوغان. واعتبر أن الآليات الحالية للإصلاح فقدت قدرتها على التجديد الذاتي، نتيجة تركيز السلطة في يد واحدة، وإضعاف الرقابة البرلمانية، وتسييس القضاء، وتحول البيروقراطية إلى أداة للولاء الشخصي بدلا من الكفاءة المؤسسية.

تآكل المؤسسات وأزمة النظام السياسي

يرجع داود أوغلو قراره إلى قناعة عميقة بأن تركيا تواجه تراجعا حادا في المعايير الأساسية للدولة الحديثة، حيث تعاني المؤسسات العلمية والجامعية من فقدان التنافسية العالمية، بينما يهدد الانقسام المجتمعي الهوية الوطنية المشتركة. ويشير التحليل السياسي للسياق الراهن إلى أن "نظام الحكم الرئاسي" أدى إلى تغييب مبدأ الفصل بين السلطات، مما جعل الدولة عرضة للهشاشة والمخاطر الاستراتيجية في لحظة تاريخية حرجة تتسم بتحولات جيوسياسية كبرى.

أوضح داود أوغلو أن الانتهاكات الحقوقية وتطبيق القانون بشكل استنسابي أضعفا علاقة الثقة بين المواطن والدولة. كما أن الاقتصاد القائم على الريع والتحويلات المالية القائمة على الامتيازات قد عمق الفوارق الطبقية، في وقت تآكلت فيه الذاكرة المؤسسية لصالح القرارات الفردية المرتجلة.

مسيرة حزب المستقبل: من التأسيس إلى الحل

تأسس حزب المستقبل في ديسمبر ٢٠١٩ ليكون "مصدا للصدمات" وبديلا ديمقراطيا محافظا، بعدما أخفقت الجهود في إصلاح المسار داخل الحزب الحاكم السابق. ورغم التضييق الإعلامي، وإغلاق المقرات، والضغوط التي تعرض لها الأعضاء، استطاع الحزب تقديم "حكومة ظل" وخطط عمل شاملة. ومع ذلك، اصطدمت محاولات توحيد القوى المحافظة وبناء تحالفات متينة في البرلمان بعقبات جسيمة، منها ظاهرة "انتقال النواب" بين الأحزاب وتفشي الانتهازية السياسية، مما جعل الجهود تبدو وكأنها تدور في حلقة مفرغة.

سيناريوهات المستقبل والتحذير من "الردة الانتقامية"

حذر داود أوغلو من سيناريوهين خطرين يهددان تركيا مع الاقتراب من انتخابات ٢٠٢٨؛ الأول هو ترسخ السلطوية تحت غطاء القيم الوطنية والدينية، والثاني هو صعود موجة غضب شعبية قد تتحول إلى "سلطة انتقامية" تعيد إنتاج مظالم الماضي بدلا من تحقيق العدالة. ويشدد على أن حاجة البلاد ليست في الانتقام، بل في "الترميم" وتحقيق السلم المجتمعي.

المسافة الأخلاقية ونداء التغيير

لا يرى داود أوغلو في حل حزبه "استسلاما"، بل "اتخاذ مسافة أخلاقية" ترفض أن تكون جزءا من مشهد سياسي فاقد للمصداقية. إن هذا القرار هو دعوة لإعادة التفكير في جوهر العمل العام، وتأكيد على أن النضال من أجل تركيا لن ينتهي بحل كيان قانوني، بل سيستمر في مجالات الفكر والتعليم والدبلوماسية.

يخلص داود أوغلو إلى أن بناء "تركيا الغد" يتطلب ثورة ذهنية تتجاوز الصراعات التاريخية والقطبية الحالية، وترتكز على سيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، والكفاءة، بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة التي أدت إلى انسداد الأفق الحالي.

حسني محلي:

«حزب جديد» في تركيا .. فهل يهزم أردوغان؟

أعلن زعيم حزب الشعب الجمهوري السابق أوزغور أوزال، في ٢٤ تموز/يوليو، تأسيس حزبه الجديد، وأطلق عليه اسم «الحزب الجديد»، بعدما اضطر إلى الاستقالة من حزب الشعب الجمهوري، احتجاجا على قرار أصدرته إحدى محاكم أنقرة، في ٢١ أيار/مايو الماضي، وأعادت بموجبه الزعيم الأسبق للحزب كمال كليجدار أوغلو إلى رئاسته.

وجاء القرار بحجة أن العملية الانتخابية في المؤتمر العام للحزب، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ وانتُخب فيه أوزال رئيسا، لم تكن نزيهة، على الرغم من أن الهيئة العليا للانتخابات كانت قد أقرت نتائج المؤتمر.

وقال أوزال إن ٩٠ نائبا عن حزب الشعب الجمهوري استقالوا من الحزب وانضموا معه إلى «الحزب الجديد»، ليصبح عدد نوابه ٩١ نائبا، في وقت تتوقع فيه أوساط الحزب انضمام نحو ٢٠ نائبا آخر من حزب الشعب الجمهوري، وكذلك عدد كبير من رؤساء البلديات المحسوبين عليه، والذين يتهمون كليجدار أوغلو بالتواطؤ مع إردوغان.

وفي الوقت نفسه، تتوقع الأوساط المذكورة أن ينضم عدد آخر من نواب حزب الشعب الجمهوري لاحقا إلى أحد الأحزاب السياسية الصغيرة، تحسبا للاحتمالات المستقبلية، ومنها أن يمنع الرئيس إردوغان «الحزب الجديد» من المشاركة في أي انتخابات مبكرة.

وتشترط القوانين الانتخابية التركية على الأحزاب الراغبة في المشاركة في الانتخابات استكمال تنظيمها وعقد مؤتمراتها في نصف الولايات التركية على الأقل، قبل موعد الانتخابات بستة أشهر.

استطلاعات متباينة وتقدم للمعارضة

توقعت بعض استطلاعات الرأي التي أُجريت خلال الأسابيع الأخيرة أن يحصل «الحزب الجديد» على نحو ٣٤ أو ٣٥٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات المقبلة، مقابل نحو ٣٠ أو ٣١٪ لحزب العدالة والتنمية، فيما أظهرت استطلاعات أخرى نتائج أقل بكثير للحزب الوليد.

كما أظهرت استطلاعات أن رئيس بلدية إسطنبول المعتقل أكرم إمام أوغلو، أو رئيس بلدية أنقرة منصور ياواش، قد يتقدمان على إردوغان في الانتخابات الرئاسية المقبلة، إذا تمكنا من خوضها.

وفي الوقت نفسه، لا تستبعد الأوساط السياسية والإعلامية أن يستمر الرئيس إردوغان في سياسات التضييق على معارضيه سياسيا وإعلاميا، عبر الملاحقات القانونية التي تستهدف رؤساء البلديات ونواب حزب الشعب الجمهوري، ولاحقا قيادات «الحزب الجديد»، الذي سيسعى إلى بناء تحالفات جديدة داخل البرلمان وخارجه، لضمان الحصول على الأغلبية في الانتخابات المقبلة.

وتزامن الإعلان عن الحزب الجديد مع الذكرى الـ١٠٣ لتوقيع معاهدة لوزان، التي وقّعت في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣، ومهدت للاعتراف الدولي بحدود الجمهورية التركية، التي أُعلنت رسميا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه.

وتتوقع الأوساط السياسية أن تنفتح قيادات الحزب الجديد على الشارع الشعبي المحافظ، الذي نجح الرئيس إردوغان في كسبه إلى جانبه من خلال خطابات دينية وقومية، تتناقض، في كثير من الأحيان، مع النهج العلماني للجمهورية التركية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك.

انتصار البلديات وحملات الملاحقة

أدت هذه السياسات إلى تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية الأخيرة، التي جرت في آذار/مارس ٢٠٢٤، وحقق فيها حزب الشعب الجمهوري، بزعامة أوزغور أوزال، انتصارا كبيرا، بعدما فاز مرشحوه في عدد من الولايات والمدن الرئيسية، وفي مقدمتها إسطنبول وأنقرة وإزمير وأضنة وأنطاليا.

كما أدت اتهامات الفساد التي طالت الرئيس إردوغان وأفرادا من عائلته والمقربين منه دورا مهما في هزيمة حزب العدالة والتنمية، الذي يسعى، منذ نحو عام، إلى التخلص من هذه الاتهامات عبر الاعتقالات والتحقيقات التي استهدفت عددا كبيرا من رؤساء البلديات المنتمين إلى حزب الشعب الجمهوري، ومن بينهم رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، بتهم تتعلق بالفساد.

وتقول المعارضة إن بعض هذه القضايا بُني على شهادات زور أو اعترافات أدلى بها موظفون في البلديات تحت الضغط، وإن النيابة العامة أجبرت بعضهم على الاعتراف بعدما هددتهم بالسجن أو باعتقال أفراد من عائلاتهم.

كما نجحت هذه الأساليب، بحسب المعارضة، في إقناع أو إجبار بعض رؤساء البلديات التابعين لحزب الشعب الجمهوري على الاستقالة والانضمام إلى حزب العدالة والتنمية، خوفا من الاعتقال بتهم الرشوة أو السرقة.

تحالفات محتملة وضغوط متوقعة

يتوقع أن يتحالف «الحزب الجديد» في الانتخابات المقبلة مع «الحزب الجيد»، ذي التوجه القومي، إلى جانب أحزاب يسارية ويمينية أخرى.

وفي المقابل، تشير التقديرات إلى أن الرئيس إردوغان سيعمل على خلق مزيد من المشكلات للحزب الجديد، عبر الملاحقات والمضايقات القانونية، بما في ذلك احتمال رفع الحصانة البرلمانية عن أوزغور أوزال وعدد من قيادات الحزب.

كما تستبعد المعلومات أن يُقدم الرئيس إردوغان على إجراء انتخابات برلمانية أو رئاسية قبل موعدها المحدد، في ١٤ أيار/مايو ٢٠٢٨، إلا إذا ضمن أن الدعوة إلى انتخابات مبكرة ستسمح له بالترشح والفوز من جديد. ويأتي ذلك في ظل سيطرته على الأجهزة الأمنية ونفوذه الواسع في المؤسسات القضائية، وسط اتهامات معارضيه له بالتأثير في الهيئة العليا للانتخابات.

الورقة الكردية والدستور الجديد

يستمر الرئيس إردوغان في سياساته الرامية إلى منع الكرد من التحالف مع «الحزب الجديد» والتصويت لمرشحه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، من خلال مواصلة مساعي المصالحة مع حزب العمال الكردستاني، وما قد يرافق ذلك من خطوات تتعلق بزعيمه عبد الله أوجلان، المعتقل منذ عام ١٩٩٩.

ويهدف إردوغان، عبر هذا المسار، إلى كسب تأييد الناخبين الكرد لمساعيه إلى صياغة دستور جديد، يتيح له ترشيح نفسه للانتخابات المقبلة مرة أخرى.

ويمنع الدستور، وفق النظام الرئاسي الحالي، انتخاب الرئيس لأكثر من ولايتين، إلا إذا قرر البرلمان إجراء انتخابات مبكرة خلال الولاية الثانية، أو جرى تعديل النصوص الدستورية ذات الصلة. أما علمانية النظام السياسي، فهي مبدأ دستوري مستقل، ولا ترتبط مباشرة بعدد الولايات الرئاسية.

مشروع إردوغان الإقليمي

يسعى الرئيس إردوغان، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نهاية عام ٢٠٠٢، إلى أسلمة الدولة والمجتمع التركي، بعدما قدّم نفسه زعيما للأمة الإسلامية، وأصبح لاعبا رئيسيا في تطورات المنطقة التي

سبقت ما سُمي «الربيع العربي» ورافقته.

وساعدت سياساته تركيا على تعزيز وجودها العسكري والأمني والاقتصادي والثقافي في سوريا والعراق وقطر والصومال وليبيا والسودان، ودول أخرى في البلقان وآسيا الوسطى و»الشرق الأوسط». وشجع كل ذلك إردوغان على إحياء ذكريات الخلافة والسلطنة العثمانية، في نهج يبدو أنه نال إعجاب الرئيس الامريكي دونالد ترامب، الذي أعلن أكثر من مرة إعجابه بإردوغان وعلاقته الجيدة به.

وكان ترامب قد أشاد بإردوغان بعد إطلاق سراح القس الامريكي أندرو برونسون عام ٢٠١٨، وشكره على دوره في الإفراج عنه، بعد أزمة سياسية واقتصادية حادة بين أنقرة وواشنطن. وجاءت تصريحات منسوبة إلى السفير الامريكي توم برّاك، قبل ثلاثة أشهر، لتثير جدلا بشأن طبيعة الدعم الامريكي لإردوغان وعمق العلاقة الشخصية بينه وبين ترامب.

وتقول المعارضة إن إردوغان يعتمد في سياساته الداخلية والخارجية على دعم ترامب، الذي يرغب في بقائه في السلطة، حتى لو تطلب ذلك التخلص من معارضيه عبر أساليب غير ديمقراطية، لم تعد تثير الاهتمام نفسه لدى العواصم والمؤسسات الأوروبية، التي كانت تتدخل سابقا في تفاصيل السياسة الداخلية التركية.

واشنطن وأنقرة والرهان على البقاء

تراجعت آفاق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الذي لم يعد مؤثرا في السياسة التركية بالقدر السابق، فيما ازداد ارتباط أنقرة بالسياسات الامريكية، وسط اتهامات من المعارضة بأن واشنطن تدعم الرئيس إردوغان، وساعدته على البقاء في السلطة منذ نهاية عام ٢٠٠٢، وقد تدعم مساعيه إلى تمديد حكمه عبر تعديل الدستور.

ويبقى الرهان على استمرارية الدعم الامريكي، الذي قد يساعد إردوغان على سد الطريق أمام المعارضة، وخصوصا «الحزب الجديد»، الذي تضعه بعض استطلاعات الرأي في صدارة المنافسة، شريطة إجراء الانتخابات في أجواء ديمقراطية ونزيهة، وهو ما يستبعده كثيرون.

وسيضع ذلك تركيا أمام مرحلة مثيرة من الصراع والتوتر السياسي، يسعى إردوغان خلالها إلى البقاء في السلطة مهما كلفه ذلك، مع استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية الخطيرة.

وتتهم المعارضة إردوغان بالتورط في القضايا الإقليمية والدولية بناء على تعليمات الرئيس ترامب. وقال زعيم «الحزب الجديد» أوزغور أوزال إن إردوغان «ينسق ويتعاون مع تل أبيب بهدف تدمير المنطقة، بعد العدوان على غزة، ثم لبنان، وأخيرا إيران، وبعد إسقاط نظام الأسد في سوريا».

وأضاف: «إننا، فور تسلمنا السلطة، سنتصدى لكل هذه السياسات الإرهابية، ونعمل مع دول المنطقة وشعوبها على فتح صفحة جديدة في الحوار والتنسيق والتعاون بين جميع دول المنطقة، بعيدا من التأثيرات الخارجية، وخصوصا الامريكية منها، وهي السبب في جميع مشكلات المنطقة والعالم»، على حد قوله.

وكان أوزال قد دعا إردوغان إلى «استقبال الرئيس ترامب، خلال قمة حلف شمال الأطلسي في أنقرة، بصور طالبات المدرسة الابتدائية ضحايا العدوان الإجرامي الهمجي على مدرستهن في مدينة ميناب جنوبي إيران».

***الميادين.نت**

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

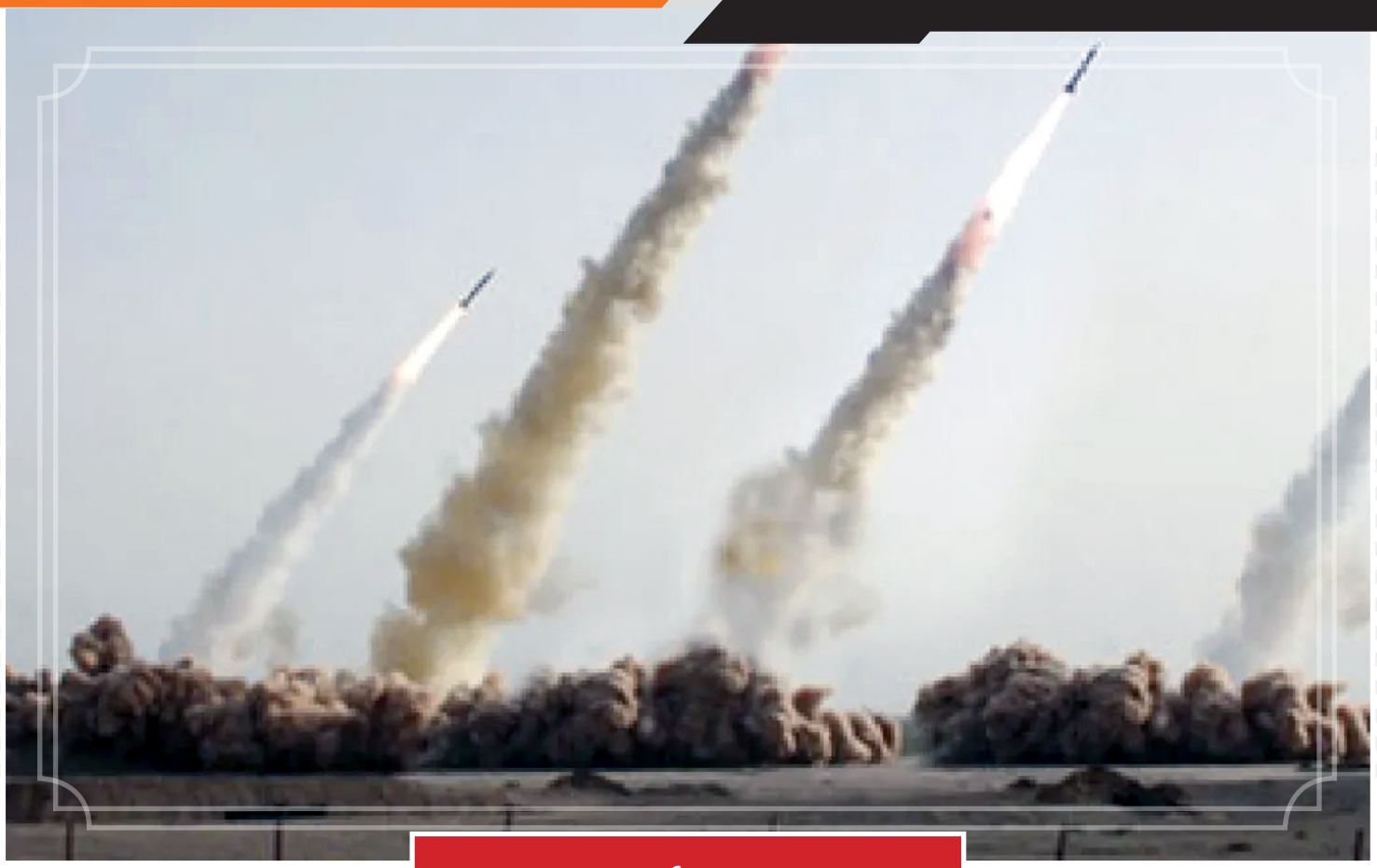

هدى رؤوف :

تغيير النهج الإيراني وتوسيع الصراع جغرافيا: الدلالات والأسباب

يبقى السؤال الجوهري قائما، وهو في حال نجاح إيران في التوصل إلى اتفاق مع واشنطن عبر وساطات إقليمية، فهل ستكف عن سلوك «الفاعلين من غير الدول»؟ وتتحول إلى دولة مسؤولة تعتمد الأطر الدبلوماسية؟ أم أن ممارسة التهديد ورفع الكلفة وخلق الاضطراب المستدام باتت أدواتها الرئيسة لتحقيق المكتسبات السياسية؟

تعكس التطورات المتسارعة التي شهدتها المنطقة أخيرا، وكان أحدثها الهجوم بطائرة مسيّرة على ميناء دمياط المصري المطل على البحر المتوسط، تحولا لافتا

> تعتمد طهران نهج رفع الكلفة على الجميع وتوسيع الصراع

في الإستراتيجية الإيرانية، فطهران تهدف من هذا النهج الجديد إلى فرض قواعد اشتباك جديدة، بالتزامن مع المسار الدبلوماسي المعلن، ورغبتها مع واشنطن في التوصل إلى اتفاق.

هذا التحول يقودنا إلى ضرورة فهم أسباب ودلالات توسيع إيران رقعة الصراع جغرافيا، لتشمل دولا لم تكن طرفا في أية مرحلة من مراحل المواجهة الامريكية – الإيرانية – الإسرائيلية، ومنها:

أولا:

أسباب الرفض الإيراني للمقترح العُماني حول الملاحة في هرمز، فبالتزامن مع إعلان الرئيس الامريكي دونالد ترمب تعليق الضربات العسكرية المخطط لها ضد إيران، لمنح الدبلوماسية فرصة، أُطلقت محادثات عُمانية – إيرانية لضمان فتح الملاحة في مضيق هرمز، وقدمت مسقط مقترحا لقي دعما إقليميا، يتضمن إنشاء آلية إقليمية مشتركة لإدارة المضيق، وتحصيل رسوم طوعية، والتنسيق مع القوات البحرية الإقليمية لضمان المرور الآمن عبر هذا الممر الحيوي.

وعلى رغم الترويج الإيراني السابق لرغبتها في التعاون الإقليمي، لكن طهران رفضت المقترح العُماني لأسباب إستراتيجية عدة، إذ رأت أن التقاسم مناصفة (٥٠-٥٠) مع عُمان يفقدها السيطرة الحصرية على المضيق، وأن مستوى نفوذ مسقط يجب أن يتناسب مع حصتها الجغرافية فقط، واشترطت بديلا قدّمه نائب وزير الخارجية كاظم غريب أبادي، وهو أن يكون مسار دخول السفن كاملا تحت السيطرة الإيرانية وفي مياهها الإقليمية، مع بقاء جزء من مسار الخروج فقط تحت السيطرة العُمانية، لأنها ترفض التخلي عن دور «شرطي الخليج»، وتعد السيطرة على المضيق من أهم أوراقها الإستراتيجية للتحكم في الاقتصاد العالمي، وردع أية تهديدات لمصالحها.

ثانيا:

دوافع طهران لتوسيع رقعة الصراع وجغرافية التهديد، إذ تعتمد نهج رفع الكلفة على الجميع، وتوسيع الصراع استنادا إلى دافعين رئيسين، وهما التخوف من فقدان فاعلية «ورقة هرمز»، فهي تُدرك أن استمرار الحصار البحري والتصعيد منخفض الشدة في الخليج قد يتحول إلى حرب استنزاف طويلة، مما يفقد إغلاق المضيق تأثيره في الاقتصاد العالمي، والذي سبق وتكيف مع أزمات كبرى، مثل جائحة كورونا والحرب الروسية –الأوكرانية، ولذلك أوعزت للحوثيين باستهداف الملاحة في البحر الأحمر، ومهاجمة ميناء ينبع السعودي، لتعطيل المسارات البديلة لنقل النفط عبر البحر الأحمر، وخط «سوميد» في مصر.

هل تتحول ايران إلى دولة مسؤولة تعتمد الأطر الدبلوماسية؟

أما الدافع الثاني فهو استهداف بنية الطاقة في البحرين الأحمر والمتوسط، ويأتي الانفجار الناجم عن طائرة مسيّرة في ميناء دمياط المصري ضمن رؤية إيرانية تهدف إلى خلق بؤر عدة غير آمنة، فهي تسعى إلى إرسال رسالة لواشنطن ودول المنطقة تؤكد قدرتها على تعطيل إمدادات الطاقة وبنيتها التحتية، ليس في الخليج وحسب، بل في البحرين الأحمر والمتوسط أيضا.

ثالثا:

ملامح الإستراتيجية الإيرانية الجديدة، إذ يقوم نهج طهران الجديد على إعادة تشكيل قواعد اللعبة عبر خطوات عدة، في مقدمها الضربات الاستباقية، والهجوم على القواعد الامريكية في الأردن، لتأكيد الجاهزية للتصعيد، على رغم التهديدات الامريكية والإسرائيلية، وكذلك نقل الصراع للشرق الأوسط الكبير، وتحويل الأزمة من نطاق الخليج العربي إلى كامل الإقليم، لإلغاء المفهوم الذهني للـ «مناطق الآمنة»، وأيضا التصعيد عبر الوكلاء بفتح جبهات عدة، من خلال استخدام شبكة «محور المقاومة» تجنبا للدخول المباشر، مع الاستمرار في استغلال الوساطات الإقليمية، إضافة إلى إعلان «حرب الطاقة»، وخلق اضطراب مستدام وأفقي في أسواق الطاقة العالمية للضغط على أسعار النفط، بعد أن فقدت التصريحات والتهديدات العسكرية تأثيرها المباشر في الأسواق.

تستدعي هذه التحولات التوقف عند ملاحظتين رئيستين، الأولى دلالة الضعف لا القوة، فالتسريع الإيراني نحو توسيع الصراع جغرافيا يُشير إلى عدم قدرتها على تحمّل حرب استنزاف طويلة، أو حصار بحري يستنزف رأسمالها الاقتصادي والإستراتيجي، ومن ثم فإنها تهدف إلى رفع الكلفة العسكرية، لدفع واشنطن والدول الإقليمية نحو تعجيل الحل الدبلوماسي، وفق الشروط الإيرانية.

أما الملاحظة الثانية فهي «تجنب المواجهة المباشرة، ففي وقت تُصعد طهران ضد دول المنطقة، فقد تفادت الرد على إسرائيل، على رغم تصريحات وزير دفاعها يسرائيل كاتس حول استخدام الطائرات الامريكية للأجواء، والإمكانات الإسرائيلية، وكذلك لم ترد على استهداف أوكرانيا سفينة إيرانية في بحر قزوين، رغبة منها في تجنب ضربات انتقامية مباشرة.

ويبقى السؤال الجوهري قائما، وهو في حال نجاح إيران في التوصل إلى اتفاق مع واشنطن، عبر وساطات إقليمية، فهل ستكف عن سلوك «الفاعلين من غير الـــدول»؟ وتتحول إلـى دولـة مسؤولة تعتمد الأطر الدبلوماسية؟ أم أن ممارسة التهديد ورفع الكلفة وخلق الاضطراب المستدام باتت أدواتها الرئيسة لتحقيق المكتسبات السياسية؟

***الاندبندنت**

هشام ملحم:

الحرب في إيران تدخل شهرها السادس

*معهد دول الخليج في واشنطن

استأنفت الولايات المتحدة غاراتها الجوية ضد إيران، بعد أن علقت هجماتها لبضعة أيام ردا على هجوم إيراني صاروخي وصفته واشنطن "بالمفاجئ" ضد قواتها المرابطة في الأردن. ومرة أخرى يعود الرئيس ترامب للتأرجح بين التصعيد اللفظي والعسكري، وبين التأكيد العلني بأن المفاوضات السياسية تحرز التقدم، وهو الأسلوب الذي اعتمده منذ وقف الحرب الجوية الشاملة التي شنها مع إسرائيل ضد إيران في الثامن والعشرين من فبراير/شباط الماضي.

وأعلنت القيادة المركزية أنها أنجزت صباح الخميس بالتوقيت المحلي، "موجة مكثفة" من الهجمات التي طالت مراكز القيادة، ومرابض الصواريخ ومواقع المسيرات ومنشآت المراقبة، ردا على الهجوم الصاروخي ضد قواتها المرابطة في الأردن.

ومع دخول النزاع مع إيران شهره السادس، امتدت نيرانه لتطال دول وأطراف لم تكن معنية به مباشرة عند اندلاعه. وللمرة الأولى شنت الولايات المتحدة والسعودية غارات جوية ضد الميليشيات العراقية الموالية لإيران، والمعروفة باسم "قوات الحشد الشعبي"، بعد أن اتهمت واشنطن، إيران بمهاجمة القوات الامريكية والبنية التحتية النفطية في السعودية".

وإضافة إلى إطلاق الصواريخ الباليستية ضد العسكريين الامريكيين في الأردن، وسعّت إيران من رقعة النزاع، واستهدفت للمرة الأولى بالمسيرات ناقلات نفط امريكية كانت ترسو في مرفأ في مصر. ومنذ انهيار وقف إطلاق النار بعد توقيع "مذكرة التفاهم" بين واشنطن وطهران، قامت القوى الإقليمية الموالية لطهران بفتح جبهات جديدة، أو إعادة فتح جبهات قديمة، "لإسناد" إيران، مثل استئناف القوات الحوثية في اليمن عرقلة الملاحة في البحر الأحمر، خاصة مهاجمة أو تهديد ناقلات النفط السعودية ومنعها من عبور باب المندب في طريقها إلى الاسواق في شرق آسيا. وبينما علقت إيران هجماتها ضد دول الخليج العربية (مؤقتا)،

صعدت مع ميلشياتها الإقليمية في لبنان والعراق من الهجمات ضد السعودية والأردن.

ولكن التطور المفاجئ كان إعـلان أوكرانيا عن مهاجمة خط الإمدادات العسكرية بين إيران وروسيا عبر بحر قزوين، مستخدمة مسيرات متطورة وبعيدة المدى، فيما يمكن اعتباره جبهة جديدة في حربين متداخلتين سياسيا وإن كانتا بعيدتين جغرافيا. الرئيس الأوكراني فلودومير زيلينسكي أعلن مسؤوليته عن الهجمات التي شملت عددا من السفن التي كانت تحمل شحنات عسكرية من إيران إلى روسيا.

وكانت أوكرانيا قد شنت هجمات بالمسيرات ضد أهداف روسية في بحر قزوين، بما في ذلك حقول نفط وزوارق للصواريخ وسفينة حربية، إضافة إلى السفن التي تحمل المسيرات الإيرانية لروسيا. وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي انتقد الرئيس زيلينسكي لأن الهجمات أدت إلى مقتل بحار إيراني في سفينة تجارية. واتصل عراقجي بروسيا وبقادة الاتحاد الأوروبي مهددا بالرد على الغارات الأوكرانية. وقربّت هذه الهجمات إيران وأوكرانيا من التورط في مواجهة مباشرة.

ومنذ بداية الحرب الجوية الامريكية-الإسرائيلية ضد إيران، وتوقف الملاحة عبر مضيق هرمز، زاد اعتماد إيران على بحر قزوين لتعزيز علاقاتها العسكرية مع روسيا. حيث يكمل البلدين بعضهما البعض في حربين لا يبدو أن لهما نهاية في المستقبل المنظور. وإضافة إلى المرافئ الروسية، يوفر بحر قزوين طريقا إيرانيا إلى أسواق آسيا الوسطى لا تستطيع الولايات المتحدة عرقلته.

وإضافة إلى عرقلة الشراكة العسكرية بين طهران وموسكو عبر وضع بحر قزوين، الذي يبعد أكثر من ٤٠٠ ميلا عن حدود أوكرانيا، ضمن أهداف المسيرات بعيدة المدى التي طورتها كييف مؤخرا، من المتوقع أن تؤدي الهجمات الأوكرانية ضد إيران في بحر قزوين إلى زيادة الدعم الامريكي العسكري الذي يأمل الرئيس

> **لم تحقق الحرب أيا من أهدافها السياسية**

زيلينسكي الحصول عليه، بما فيه الحصول على صواريخ مضادة للصواريخ من طراز باتريوت، والحصول على رخص لتصنيع هذا السلاح الفعال.

وقبل استئناف الغارات الامريكية ضد إيران، ناقش الرئيس ترامب مع رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو، في اجتماع مغلق في البيت الأبيض، الذي دخله نتنياهو من باب خلفي، الخيارات المتوفرة لإنهاء النزاع مع إيران عبر الوسائل الديبلوماسية، أو الضغوط الاقتصادية بما فيها تشديد محاصرة المرافئ الإيرانية، أو تجديد وتكثيف الهجمات العسكرية، وما هي فترة تنفيذ أي من هذه الخيارات وثمنها. ادعى نتنياهو أن الاجتماع هو الأفضل مع الرئيس ترامب، بينما أعلن البيت الأبيض أن اجتماعات ترامب مع الرئيس الأوكراني زيلينسكي ومع نتنياهو كانا جيدين وبنائين.

وتجددت الاشتباكات الامريكية-الإيرانية، في الوقت الذي توسعت فيه رقعة الحرب مع مشاركة السعودية في الهجوم على قوات الحشد الشعبي في العراق، في تطور جديد أنهى التردد السعودي في المشاركة المباشرة في الحرب، واستهداف الناقلات الامريكية في مصر، والتوتر الجديد بين إيران وأوكرانيا.

ووفقا لتقارير صحفية عديدة في الأسابيع الماضية يشعر الرئيس بإحباط كبير لأنه غير قادر على إنهاء الحرب التي بدئها مع نتنياهو، الذي ساهم في اقناعه أنها لن تستغرق أكثر من أربعة إلى ستة أسابيع، مع احتمال توسع رقعة القتال في الوقت الذي يسعى فيه

> لم تؤد الحرب إلى إرغام إيران على الرضوخ للشروط

ترامب إلى حل لحرب تعارضها أكثرية من الامريكيين، وتسببت في ارتفاع نسبة التضخم بعد أقل من مئة يوم من موعد الانتخابات النصفية في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني. استئناف القصف المكثف لا يضمن رضوخ نظام متشدد أثبت قدرته على تحمل الوجع، ولو اقتضى الأمر بالتضحية بمستقبل الإيرانيين، والانسحاب من الحرب دون تحقيق أي مكسب سياسي صعب للغاية، إن لم يكن مستحيلا.

ووفقا لاستطلاع للرأي أجرته وكالة الأنباء رويترز أن ثلث الامريكيين فقط يدعمون الحرب، مقابل ثلثين يعارضونها، وأن الأكثرية الساحقة من المواطنين يقولون أن الرئيس ترامب أخفق في شرح أهدافه. وجاء في استطلاع أجرته جامعة كوينيكياب (Quinnipiac) أن ٣٤ بالمئة من الامريكيين يؤيدون الحرب، بينما يعارضها ستين في المئة. وبينما تعارض أكثرية الناخبين الديموقراطيين (٨٩ بالمئة) والناخبين المستقلين (٦٩ بالمئة) الحرب، يؤيدها ٧٤ بالمئة من الناخبين الجمهوريين. ويبين الاستطلاع أن أكثرية الامريكيين يتوقعون أن تطول فترة الحرب إلى سنة أو أكثر.

تبجح الرئيس ترامب ووزير دفاعه بيت هيغسيث أن الحرب أدت إلى التخلص من الصف الأول في القيادة الإيرانية الدينية والسياسية والعسكرية، لا يخفي حقيقة أنه يواجه الآن عدوا عنيدا، يتصرف وكأنه غير مستعجل لإنهاء نزاع كلفه الكثير بشريا وعسكريا وماليا. ويقول الخبراء في الشؤون الإيرانية أن المرشد الأعلى الجديد مجتبى خامنئي، متشددا أكثر من والده على خامنئي الذي قتل في اليوم الأول للحرب بواسطة طائرات إسرائيلية واستنادا إلى استخبارات امريكية، وأن القيادة الحالية للحرس الثوري هي الأكثر نفوذا بين أجنحة النظام الإيراني المختلفة، وأنها بعكس القيادة السابقة، لا تتردد في المجازفة في مواجهتها مع الولايات المتحدة أو إسرائيل.

يواجه الرئيس ترامب خيارات صعبة، إن لم نقل مستحيلة، في إنهاء حرب، حدد موعد بدئها، ولكنه عاجز عن تحديد تاريخ إنهائها. يفاخر الرئيس ترامب في كل مناسبة بأن القوات الامريكية هي الأفضل في العالم، وهذا صحيح، ولكن هذه القوات اكتشفت محدوديتها في فيتنام وأفغانستان والعراق. ويلتقى معظم الخبراء العسكريين على القول أن الحرب الجوية لا تحقق لوحدها الانتصار العسكري الكامل، ما يؤكد صحة مقولة القائد العسكري البروسي في القرن التاسع عشر هيلموت فون مولتكي، "لا تبقى أي خطة عسكرية صالحة بعد الاحتكاك مع العدو".

يكرر الرئيس ترامب ووزير دفاعه بيت هيغسيث القول أن القوات الامريكية أغرقت كامل البحرية الإيرانية، ودمرت سلاحها الجوي، وألحقت بصواريخها ومسيراتها أضرارا كبيرة، وهذا صحيح إلى حد كبير، ولكن التاريخ يبين أن الإمبراطوريات القديمة والدول الجديدة لا تشن الحروب لتحقيق أهداف عسكرية، بل لتحقيق أهداف سياسية وفقا لما قاله المنظر العسكري البروسي كارل فون كلوزفيتز، "الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى".

وفقا لهذا التعريف، لم تحقق الحرب الامريكية-الإسرائيلية ضد إيران أيا من أهدافها السياسية، لأنها لم تؤد إلى إرغام إيران على الرضوخ للشروط السياسية الامريكية والإسرائيلية.

د. محمد جواد ظريف:

5 عقود من إستراتيجية إسرائيل السرية لدفع أمريكا وإيران إلى الحرب

في الوقت الذي يستعد فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، هناك أسباب وجيهة لتوقع أنه سيستغل هذا اللقاء لتثبيط أي تحرك نحو إنهاء الأعمال العدائية في الخليج، ويستند هذا التوقع إلى سجل تاريخي يمتد لأكثر من ٥ عقود.

وتعزز المعلومات الاستخباراتية التي رفعت عنها السرية، ومذكرات كبار المسؤولين الأمريكيين، والتقارير الاستقصائية، والأبحاث الأكاديمية هذا التقييم.

وتشير هذه المصادر مجتمعة إلى نمط متكرر: فقد سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، غالبا بدعم من عناصر داخل المؤسسة الأمنية في البلاد، مرارا وتكرارا إلى عرقلة الجهود الرامية إلى إنهاء الصراعات الإقليمية أو محاولات إدارة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران.

ورغم تنوع الأساليب -من العمليات الاستخباراتية والدبلوماسية العامة إلى أنشطة الضغط والضغوط السياسية- فقد ظل الهدف الإستراتيجي ثابتا بشكل لافت للنظر: الحفاظ على حالة المواجهة بين واشنطن وطهران مع معارضة المبادرات الدبلوماسية التي قد تضعف نفوذ إسرائيل في تشكيل سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

إطالة أمد الحرب الإيرانية العراقية

ظهر المنطق الكامن وراء هذا النهج خلال الحرب الإيرانية-العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨).

ويرى العديد من الباحثين، ومنهم تريتا بارسي وديفيد ميناشري، أن التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي في ذلك الوقت كان يفضل منع إيران أو العراق من تحقيق نصر حاسم أو إنهاء الحرب. ومن هذا المنظور، فإن الصراع المطول سيؤدي إلى إضعاف كلا الخصمين الإقليميين عسكريا واقتصاديا.

سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، غالبا بدعم من عناصر داخل المؤسسة الأمنية في البلاد، مرارا وتكرارا إلى عرقلة الجهود الرامية إلى إنهاء الصراعات الإقليمية أو محاولات إدارة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران

ووفقا لعدة دراسات حول وسائل الإعلام في زمن الحرب، أصبحت الإذاعة الحكومية الإسرائيلية أيضا جزءا من الصراع الأوسع نطاقا على التأثير النفسي فقد ركزت البث الإذاعي على نقاط الضعف العراقية عندما بدا صانعو القرار الإيرانيون مترددين، بينما سلطت الضوء على الانتكاسات الإيرانية عندما احتاج الجمهور العراقي والعربي إلى الطمأنينة.

ويقول باحثو الاتصالات في زمن الحرب إن هذه الرسائل سعت إلى التأثير على توقعات الرأي العام لدى كلا الجانبين، مما زاد من صعوبة التوصل إلى تسوية سياسية وعزز الحوافز لمواصلة الصراع.

«النية الحسنة تولد النية الحسنة»

بدا أن الإفراج عن الرهائن الغربيين في لبنان عام ١٩٩١ يوفر فرصة لإدارة متواضعة للصراع في العلاقات الأمريكية الإيرانية.

وكان الرئيس الإيراني وقتها هاشمي رفسنجاني قد شجع تعاوني الشخصي مع جهود الوساطة الدولية، وتوقع العديد من المراقبين أن ترد إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بالمثل وفقا لتعهده في حفل تنصيبه عام ١٩٨٩ بأن «النية الحسنة تولد النية الحسنة».

ووفقا للوسيط الأممي جاندومينيكو بيكو، الذي نسق جزءا كبيرا من دبلوماسية الرهائن، لم تتحقق تلك الفرصة في نهاية المطاف. ويؤكد بيكو في كتابه «رجل بلا سلاح» أن المسؤولين الإسرائيليين أحبطوا جوانب من الإطار التفاوضي.

فقد عرقلت إسرائيل عمدا الإفراج عن الرهائن الأمريكيين المتبقين، ورفضت تنفيذ ترتيبات محددة متفق عليها تتعلق بالإفراج عن سجناء لبنانيين وفلسطينيين.

وبصفتي المفاوض الإيراني، أبلغني بيكو فجأة بأن إسرائيل قد عرقلت العملية، في انتظار حسم مصير الجنود الإسرائيليين المفقودين، وهو ما كان موضوع ترتيب بحث منفصل يتعلق بمصير ٤ دبلوماسيين إيرانيين مفقودين وطيار إسرائيلي، وجميعهم كانوا مفقودين منذ ما يقرب من عقد من الزمان في لبنان.

ويؤكد بيكو كذلك أن هذه الخلافات أعاقت قدرة واشنطن على الاستجابة بشكل إيجابي حتى بعد أن وجدنا وسائل أخرى لضمان الإفراج عن الرهينة الأمريكية الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، حدت الضغوط السياسية الداخلية، التي جاءت في المقام الأول من منظمة «آيباك» – بما في ذلك النقاشات الدائرة حول ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل- من المرونة الدبلوماسية لإدارة بوش.

من وجهة نظرنا، لم تكن السياسة الأمريكية متوافقة مع الخطاب الأمريكي حول بناء الثقة المتبادلة، مما عزز نمطا من عدم الثقة كان سيشكل المفاوضات اللاحقة.

«محور الشر»

في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ، وجدت إيران والولايات المتحدة نفسيهما لفترة وجيزة تسعيان إلى تحقيق أهداف متداخلة في أفغانستان.

وعلى عكس الاعتقاد السائد، لم تقضِ الولايات المتحدة الأسابيع التي أعقبت ١١ سبتمبر في تشكيل تحالف دولي واسع النطاق للإطاحة بحركة طالبان.

وكما أوضح الدبلوماسي الأمريكي الراحل جيمس دوبينز، «سيكون من الأصح القول إن الولايات المتحدة تحركت للانضمام إلى تحالف قائم [أنشأته إيران] كان يحاول الإطاحة بحركة طالبان منذ منتصف التسعينيات».

كما وصف وزير الخارجية السابق كولن باول ودوبينز المشاركة الإيرانية في مفاوضات بون بأنها كانت حاسمة في المساعدة على إرساء الإطار السياسي لما بعد طالبان.

وفي غضون أسابيع، دبرت إسرائيل تحولا دراماتيكيا في الديناميات السياسية في واشنطن.فقد نظمت إسرائيل عملية اعتراض سفينة «كارين أ» في الأسبوع الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، مصحوبة بدعاية ضخمة، لتدفع بأن إيران تمثل التحدي الأمني الرئيسي على المدى الطويل في المنطقة.

وقد ذكر ديفيد فروم، كاتب الخطب الذي شارك في صياغة خطاب «حالة الاتحاد» الذي ألقاه الرئيس بوش عام ٢٠٠٢، والذي جمع فيه إيران مع العراق وكوريا الشمالية تحت مسمى «محور الشر»، لاحقا أن التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي أثر على المناقشات الأوسع نطاقا حول كيفية تصنيف إيران ضمن «محور الشر».

خلال هذه الفترة، ولا سيما في وقت انعقاد القمة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وبوش في فبراير/شباط ٢٠٠٢، جادل كبار المسؤولين الإسرائيليين علنا وسرا بأن إيران -وليس العراق- هي التي تشكل التهديد الأكثر خطورة على المدى الطويل.

وتشير التقارير التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست في ذلك الوقت إلى أن هذه الحجج نقلت مرارا وتكرارا إلى كبار المسؤولين في إدارة بوش.

فعلى سبيل المثال، أطلع وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر إدارة بوش صراحة على أن إيران «أخطر من العراق». وأكد لورانس ويلكرسون، الذي كان رئيس ديوان وزير الخارجية كولن باول، أن الرسائل الإسرائيلية كانت تحذر واشنطن باستمرار قائلة: «العراق ليس العدو، إيران هي العدو».

الملف النووي والاتفاق النووي الشامل

أدت الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين في عام ٢٠٠٣ إلى تغيير التوازن الإقليمي، لكنه لم يقلل من مخاوف إسرائيل بشأن إيران.

ومع تراجع احتمال المواجهة العسكرية في المدى القريب، أصبح البرنامج النووي الإيراني بشكل متزايد محور

التركيز الرئيسي للدبلوماسية الإسرائيلية وجهود الاستخبارات.

ومنذ ذلك الحين فصاعدا، حلت المناقشات حول الأنشطة النووية الإيرانية إلى حد كبير محل المناقشات السابقة حول الأمن الإقليمي الأوسع نطاقا.

وقد جادل العديد من الصحفيين ومسؤولي الاستخبارات السابقين بأن الموساد رتب لوصول معلومات تتعلق بمنشأة التخصيب الإيرانية في نطنز إلى المجتمع الدولي عبر قنوات غير مباشرة سمحت بإبقاء مصدرها الأصلي طي الكتمان.

بعد الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين

أدت الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين في عام ٢٠٠٣ إلى تغيير التوازن الإقليمي، لكنه لم يقلل من مخاوف إسرائيل بشأن إيران. ومع تراجع احتمال المواجهة العسكرية في المدى القريب، أصبح البرنامج النووي الإيراني بشكل متزايد محور التركيز الرئيسي للدبلوماسية الإسرائيلية وجهود الاستخبارات

وأشار الصحفي سيمور هيرش، ومفتش الأسلحة السابق في الأمم المتحدة سكوت ريتر، وآخرون إلى أن الاستخبارات الإسرائيلية قامت عمدا بتمرير معلومات سرية تتعلق بمنشأة نطنز النووية إلى جماعة المنفيين الإيرانيين «منظمة مجاهدي خلق/المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية» في عام ٢٠٠٢ -في الوقت الذي كانت فيه الجماعة لا تزال مدرجة على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للجماعات الإرهابية- بهدف خلق حالة طوارئ دولية وإجبار الوكالة الدولية للطاقة الذرية على اتخاذ إجراءات مع الحفاظ على إمكانية الإنكار المعقول.

اتبعت إسرائيل سياسة مستمرة تتمثل في إنتاج معلومات استخباراتية عن إيران بشكل متواصل لمنع التوصل إلى حل للقضية النووية الإيرانية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٢، ومرة أخرى اعتبارا من عام ٢٠١٨ فصاعدا.

في عام ٢٠٠٤، سلمت منظمة «مجاهدي خلق» محتويات جهاز حاسوب محمول يزعم أنه يحتوي على آلاف الصفحات من الوثائق الفنية السرية إلى أجهزة الاستخبارات الغربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تعاملت الحكومات الغربية مع هذه الوثائق باعتبارها أدلة دامغة على أن إيران كانت تجري أبحاثا متعلقة بالأسلحة، لكن آخرين ظلوا غير مقتنعين.

وكتب محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية آنذاك، لاحقا أن الأسئلة المهمة حول مصدر هذه الوثائق لم تحل أبدا بشكل كامل.

وبالمثل، جادل العديد من الصحفيين الاستقصائيين بأن سلسلة حيازة هذه الوثائق ظلت غامضة، وأشاروا إلى الموساد الإسرائيلي باعتباره المصدر الأصلي الذي مرر الملفات إلى منظمة «مجاهدي خلق» للحفاظ على مصداقية الأمر وإخفاء المصدر المباشر.

ربما كان التوصل إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» في عام ٢٠١٥ بمثابة بداية أهم فترة من التفاعل الدبلوماسي بين واشنطن وطهران منذ عام ١٩٧٩.

غير أن القادة الإسرائيليين اعتبروا الاتفاق انهيارا لجهود إسرائيل في مجال الأمن، فضلا عن كونه مقدمة

لإستراتيجية «التوجه نحو آسيا» التي تنتهجها الولايات المتحدة.

وشن نتنياهو حملة بارزة بشكل غير معتاد ضد الاتفاق، سواء في واشنطن أو على الصعيد الدولي. وكان خطابه أمام الكونغرس الأمريكي دون دعوة من البيت الأبيض تتويجا لتلك الحملة الداخلية التي لم يسبق لها مثيل داخل الولايات المتحدة.

وتكشف المذكرات التي نشرها كبار المسؤولين الأمريكيين عن توترات متكررة بين واشنطن وتل أبيب حول إمكانية القيام بعمل عسكري.

ويصف وزير الدفاع السابق روبرت غيتس الخلافات المتكررة حول الضغوط الإسرائيلية من أجل شن ضربات أحادية الجانب، كما حذر وزير الدفاع الآخر ليون بانيتا لاحقا علنا من السياسات التي قد لا تترك للولايات المتحدة بديلا عمليا سوى التصعيد.

وبالمثل، أشار الرئيس السابق باراك أوباما إلى أن نتنياهو كان يضغط باستمرار من أجل اتباع نهج أكثر تصادمية مما اعتبرته إدارته حذرا.

جر ترامب إلى الصراع

مع انتخاب دونالد ترمب رئيسا، انتقلت المواقف التي كانت في السابق خارج التيار الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية إلى مركز صنع القرار.

في عام ٢٠١٨، عرض نتنياهو علنا ما وصفه المسؤولون الإسرائيليون بأنه مجموعة من الوثائق النووية المسروقة من إيران. وأصبح هذا العرض عنصرا مهما في الحجة الأوسع نطاقا التي ساقتها الإدارة للانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة.

أشار الرئيس السابق باراك أوباما إلى أن نتنياهو كان يضغط باستمرار من أجل اتباع نهج أكثر تصادمية مما اعتبرته إدارته نهجا حذرا

وسرعان ما تطور انسحاب الإدارة من الاتفاق النووي إلى حملة «الضغط الأقصى»، التي جمعت بين عقوبات اقتصادية شاملة وموقف إقليمي يتسم بمزيد من المواجهة.

وبحلول أوائل عام ٢٠٢٠، تجاوزت العلاقة مرحلة الضغط الاقتصادي، فقد شكلت الضربة الأمريكية التي أسفرت عن مقتل الجنرال قاسم سليماني تصعيدا حاسما، وأحدثت تغييرا جذريا في ديناميكيات الردع الإقليمية.

وأشارت تقارير لاحقة إلى أن بعض المسؤولين الأمريكيين يعتقدون أن تفضيلات إسرائيل ساهمت في اتخاذ مسار سياسي يتسم بمزيد من المواجهة.

كما تصف الروايات التي نشرت بعد الضربة القلق السائد داخل الإدارة الأمريكية بشأن احتمال الانخراط في صراع إقليمي أوسع نطاقا في ظل ظروف لا تسيطر عليها واشنطن بشكل كامل.

وأعرب عدد من المسؤولين لاحقا عن قلقهم من أن الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب قد تخلق ظروفا تضطر فيها الولايات المتحدة إلى مواجهة ضغوط سياسية أو عسكرية هائلة للتدخل المباشر.

إفشال مذكرة عام ٢٠٢٦

تظهر المفاوضات التي دارت حول مذكرة التفاهم في إسلام أباد في وقت سابق من هذا العام كيف تستمر هذه الديناميات التاريخية في تشكيل الدبلوماسية الإقليمية.

وسرعان ما امتدت الخلافات العلنية حول المذكرة إلى ما وراء المفاوضات نفسها، واتهم مسؤولون كبار في كل من واشنطن وطهران أطرافا خارجية بمحاولة تقويض الدعم السياسي للاتفاق.

تشير السجلات التاريخية إلى أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد نظرت مرارا وتكرارا إلى المواجهة المستمرة بين الولايات المتحدة وإيران على أنها خيار إستراتيجي مفضل

خلال مقابلة في برنامج «The Joe Rogan Experience» في وقت سابق من هذا الشهر، صرح جيه دي فانس نائب الرئيس قائلا: «هناك بعض الأشخاص داخل النظام [الإسرائيلي]، ونحن نعلم ذلك دون أدنى شك، الذين يتلاعبون ويحاولون تغيير الرأي العام الأمريكي لإبقاء الحرب مستمرة إلى أجل غير مسمى».

واتهم فانس شبكات مرتبطة بالحكومة الإسرائيلية بتمويل جهات سياسية أمريكية وتصوير المفاوضات عمدا على أنها «استسلام» لجعلها سامة سياسيا.

كما أصبحت العمليات الإعلامية جزءا من الصراع الدبلوماسي، فقد وصفت التقارير الإعلامية الإسرائيلية قدرات التأثير الرقمي الإسرائيلية الموجهة نحو الخطاب الإلكتروني باللغة الفارسية، والتي تصور المذكرة على أنها مهينة لإيران.

وقد صرح مسؤولون إيرانيون مؤخرا علنا بأن هذه الأنشطة تهدف إلى تضخيم الاستقطاب الداخلي وإضعاف الدعم السياسي للمفاوضات.

لقد استعرضت جزءا فقط من السجل التاريخي، وهو الجزء الذي يكشف عن نمط متكرر في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إدارة الخلافات بين الولايات المتحدة وإيران، وهي جهود لعبت فيها دورا رائدا في العديد منها.

بعد أكثر من ٤ عقود من المشاركة المباشرة في الجهود الرامية إلى منع هذه الخلافات الجوهرية من أن تتفجر إلى عداء نشط وحرب شاملة، توصلت إلى استنتاج لا مفر منه: إن محاولات إدارة التوترات بين واشنطن وطهران قد جرت مرارا وتكرارا في إطار صراع إستراتيجي أوسع نطاقا.

ولم يتشكل هذا السياق فقط بسبب إخفاقات الولايات المتحدة المتكررة في الوفاء بالتزاماتها، بل أيضا بسبب تصرفات الأطراف الفاعلة الإقليمية التي لديها تصورات مختلفة جذريا عما يشكل الاستقرار في الشرق الأوسط.

وتشير السجلات التاريخية إلى أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد نظرت مرارا وتكرارا إلى المواجهة المستمرة بين الولايات المتحدة وإيران على أنها خيار إستراتيجي مفضل.

إن إدراك هذا التلاعب المنهجي بالمعلومات الاستخباراتية ووسائل الإعلام والسياسة الداخلية على جانبي الصراع ومواجهته أمر ضروري إذا أريد للمبادرات الدبلوماسية المستقبلية أن تتجنب مصير العديد من الجهود السابقة.

*د. محمد جواد ظريف:وزير خارجية إيران الأسبق ونائب سابق للرئيس الإيراني، وأستاذ مشارك في الدراسات العالمية بجامعة طهران ومؤسس ورئيس مركز بایاب الفكري.

شغل عدة مناصب سياسية سابقا منها نائب الرئيس. وأحد المهندسين المشاركين في الاتفاق النووي الإيراني.

نقطة تحول في الصراع الإقليمي

غارات سعودية امريكية وتصعيد يعيد صياغة قواعد اللعبة

صحيفة»الغارديان»البريطانية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تقرير:بيتر بومونت/كبير المراسلين الدوليين:حذر محللون من أن الضربات الامريكية - السعودية التي استهدفت ميليشيات مدعومة من إيران في العراق دفعت المنطقة إلى «مرحلة غير مسبوقة».

وفي ظل تحذيرات شديدة من اتساع رقعة الصراع وتحوله إلى نزاع يزداد «عدم قابلية للتنبؤ»، أضاف قرار

> الضربات تدفع المنطقة إلى أراض مجهولة.. وتحذيرات من المحللين

الرياض الانضمام علنا إلى الولايات المتحدة في استهداف مواقع مرتبطة بـقوات الحشد الشعبي العراقية، والذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن عشرين مقاتلا، بعدا جديدا يزيد من تعقيد الحرب.

وجاءت الضربات التي نُفذت يوم الأربعاء بعد فترة هدوء قصيرة في الهجمات الامريكية المباشرة على أهداف داخل إيران، إلا أن حلفاء طهران في اليمن ومناطق أخرى أصبحوا أكثر انخراطا في النزاع.

وفي المقابل، أطلقت إيران صواريخ على منشآت عسكرية امريكية في الأردن، في أول هجوم تنفذه في المنطقة منذ توقف القتال مع الولايات المتحدة.

وقد بدت تلك الضربات المتبادلة مؤشرا على انتهاء فترة التهدئة. وقال الرئيس الامريكي دونالد ترامب إن الولايات المتحدة «ستوجه ضربات قوية لإيران»، في الوقت الذي ادعى فيه أن الضربات داخل العراق نُفذت بالتنسيق مع الحكومة العراقية، رغم إدانة بغداد لهذه الهجمات.

وفي اليوم نفسه، هزت انفجارات ميناء لشحن الغاز الطبيعي على ساحل البحر المتوسط في دمياط المصرية، ويُعتقد أنها نجمت عن هجوم بطائرة مسيّرة، في أول ضربة يُعلن عنها داخل الأراضي المصرية منذ اندلاع الحرب. ولم تتضح الجهة التي أطلقت الطائرة المسيّرة.

وقالت شركة الأمـن البحري البريطانية أمبري (Ambrey) إن ناقلة تخزين عائمة مملوكة لشركة امريكية كانت موجودة في الميناء تعرضت للإصابة بطائرة مسيّرة، في تطور قد يمثل مؤشرا جديدا على اتساع نطاق الحرب في الشرق الأوسط.

في بغداد، وصفت رئاسة الجمهورية العراقية الغارات الجوية التي استهدفت قوات الحشد الشعبي، المعروفة أيضا باسم الحشد الشعبي، وهي تحالف مسلح يضم فصائل نافذة موالية لإيران، بأنها «انتهاك صارخ لسيادة العراق واستهداف لمؤسساته الرسمية.»

ويُعد الحشد الشعبي شبكة من الفصائل ذات الغالبية الشيعية، تأسست عام ٢٠١٤ لمقاتلة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وقد أشرف على جهوده الجنرال الإيراني قاسم سليماني، القائد السابق لـفيلق القدس، الذراع المسؤولة عن العمليات الخارجية في الحرس الثوري الإيراني. وكان سليماني قد قُتل في غارة صاروخية امريكية استهدفته في بغداد خلال الولاية الأولى للرئيس دونالد ترامب.

وفي أعقاب هذه الضربات، ألغى رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، الذي كان قد التقى ترامب مؤخرا، اجتماعا كان مقررا عقده يوم الخميس في جدة مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

من جهتها، أعلنت حركة حزب الله النجباء العراقية، وهي إحدى الفصائل المدعومة من إيران، أن المصالح والأمن الامريكي والسعودي سيواجهان عواقب جراء هذه الهجمات. وخلال تشييع المقاتلين الذين قُتلوا، ردد المشيعون هتافات طائفية شيعية وشعار «الموت لامريكا»، بينما كانوا يحملون جثامين القتلى في أكياس خاصة بالجثث خارج أحد مستشفيات مدينة الموصل شمال العراق.

ويواجه العراق، الذي تضرر بشدة من إغلاق مضيق هرمز، الذي تمر عبره غالبية صادراته النفطية، صعوبة كبيرة في منع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران من الامتداد إلى داخل حدوده.

وقد سعت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى الحفاظ على توازن دقيق بين الولايات المتحدة، التي غزت العراق عام ٢٠٠٣، وإيـران، التي عملت على مدى سنوات على توسيع نفوذها داخل البلاد، ودعمت فصائل مسلحة قوية

لعبت دورا رئيسيا في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

ورغم أن تقارير أفادت بأن السعودية شاركت في عدد محدود من الضربات السرية ضد إيران في إطار هذه الحرب، فإن انخراط الرياض العلني في العمليات يمثل نقطة تحول جديدة في مسار الصراع. وكان الحوثيون المدعومون من إيران في اليمن قد أعلنوا، قبل نحو أسبوع فقط، فرض حصار على الموانئ والشحنات السعودية عند مدخل البحر الأحمر.

وشهدت الأيام الأخيرة من التصعيد الخطير استمرار طهران ووكلائها في استهداف قواعد ومنشآت تابعة للولايات المتحدة وحلفائها، بما في ذلك داخل السعودية، رغم فترة التوقف القصيرة التي كانت الولايات المتحدة قد أعلنتها في عملياتها العسكرية.

لا أحد يريد الإبقاء على الوضع القائم

ولخصت سانام وكيل، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز الأبحاث البريطاني تشاثام هاوس، حالة الفوضى المتزايدة في المنطقة بقولها: «يحاول الجميع فهم ما أصبح يزداد عبثية يوما بعد يوم. وهناك من يرى أن التوقف غير الرسمي للولايات المتحدة عن توجيه ضربات مباشرة لإيران دفع طهران إلى الاعتماد بصورة أكبر على وكلائها للإبقاء على الضغط على واشنطن. لكن لم يعد هناك مجال للإنكار المقبول، لأن الجميع يدرك مدى الترابط بين هذه العلاقات.»

وأضافت وكيل أن عدم قابلية التكتيكات الإيرانية للتنبؤ يبدو، من وجهة نظر طهران، استراتيجية متعمدة للضغط على ترامب، إما لدفعه إلى مواجهة أوسع أو إلى تقديم تنازلات، مع السعي في الوقت نفسه إلى الإبقاء على «قبضة خانقة» على مضيق هرمز.

كما رأت أن دول المنطقة تنظر إلى حالة الفوضى التي أفرزها الصراع باعتبارها فرصة تاريخية، بما في ذلك لإضعاف إيران. وأضافت أن الجانب السعودي يتبنى بدوره نهجا يقوم

> **الحرب آخذة في الاتساع ويجعلها أكثر «عدم قابلية للتنبؤ»**

على عنصر المفاجأة وعدم القدرة على التنبؤ.

وقالت: «لا أحد يريد الإبقاء على الوضع القائم.»

منعطف غير مسبوق

من جانبه، قال إتش إيه هيلبير، الزميل المشارك الأول في شؤون الشرق الأوسط لدى المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI): «من وجهة النظر السعودية، هناك شعور بأن الإيرانيين يتصرفون على هذا النحو لأنهم يعتقدون أن دول الخليج العربية لن ترفع مستوى التصعيد. والسعوديون يريدون أن يوضحوا أن هذا التقدير خاطئ، وأنه إذا كانت طهران تعتقد أن دول الخليج هدف سهل، فهي مخطئة.»

وقال هيلبير إن المشكلة تكمن في أن السعوديين ربما نظروا إلى استهداف قوات الحشد الشعبي باعتباره عملا محسوبا بدقة، إلا أن رد الفعل المقابل قد يكون من المستحيل التنبؤ به.

وأضـاف: «ولأننا لا نعرف كيف سيكون ذلك الرد، فإننا دخلنا بالفعل إلى منعطف غير مسبوق، ليس فقط بسبب ظروف الحرب الدائرة هذا العام، وإنما أيضا بسبب التعقيدات الأوسع التي تشهدها المنطقة.»

وتابع قائلا: «وتكمن الخطورة في أن طهران ترى نفسها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل في حرب تعتبرها معركة وجودية. وهي تنظر إلى كل ما يجري من خلال منظور مفاده أنها مضطرة إلى إعادة رسم قواعد اللعبة في المنطقة بصورة جذرية، حتى وإن كانت مخطئة أو تبالغ في تقدير قدرتها على فرض هذا التحول.»

فرانسيس فوكوياما:

ترامب أحدث ثورة في السلطة التنفيذية

سيحتاج الأمر إلى إرادة استثنائية من الإدارة المقبلة لإعادة المارد إلى القمقم

منصة «Persuasion» /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

مع اقترابنا من نهاية حقبة ترامب، يتعين علينا أن نتوقف عند التغييرات التي أحدثتها إدارته في نظام الحكم الأمريكي. وأهم هذه التغييرات هو التركيز الهائل للسلطة، ليس في السلطة التنفيذية بوصفها مؤسسة فحسب، بل في مكتب رئيس الولايات المتحدة نفسه. وأيا كانت الإدارة التي ستخلف ترامب، سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية، فإنها سترث هذه الصلاحيات، وسيكون عليها أن تقرر الكيفية التي تريد من خلالها رسم حدود السلطة التنفيذية في المستقبل.

يفرض الدستور الأمريكي قيودا على سلطة الرئيس من عدة جوانب. فالمادة الأولى تنص على أن سن القوانين وإقرار الموازنات من اختصاص الكونغرس، بينما تنص المادة الثانية على أن الواجب الرئيسي للرئيس هو ضمان أن «تنفذ القوانين بأمانة».

وللرئيس أن يختار أعضاء حكومته، غير أن تعيينهم يتطلب موافقة مجلس الشيوخ. كما يتمتع بسلطة

تقديرية أوسع في مجالي السياسة الخارجية والأمن القومي، حيث يحدده الدستور بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة. ومع ذلك، وحتى في هذا المجال، فإن سلطة إعلان الحرب والتصديق على المعاهدات منحها الدستور للكونغرس.

حاول دونالد ترامب توسيع نطاق السلطة التنفيذية بوسائل عديدة. فمنذ اليوم الأول لولايته الثانية، أصدر سيلا من الأوامر التنفيذية التي انتزعت، من الناحية العملية، صلاحيات تشريعية تعود إلى الكونغرس.

وفي بعض الحالات استند إلى صلاحيات قانونية غامضة، تبين للمحاكم لاحقا أن الاستناد إليها لم يكن في محله. وفي حالات أخرى، تصرف ببساطة على نحو مخالف للقانون أو للدستور.

الأوامر التنفيذية بديلا عن التشريع

ومن بين الأمثلة العديدة على ذلك:

* إنهاء حق المواطنة بالولادة.
* الامتناع عن إنفاق الأموال التي أقر الكونغرس تخصيصها.
* إغلاق مؤسسات حكومية كاملة، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رغم أنها أنشئت بقوانين صادرة عن الكونغرس.
* محاولة فرض سلطة الحكومة الفيدرالية على إدارة الانتخابات.
* استخدام صلاحيات الطوارئ لفرض رسوم جمركية بصورة اعتباطية وتقديرية.
* فصل موظفين اتحاديين يتمتعون بحماية قانونية.
* شن حرب واسعة من دون طلب تفويض من الكونغرس.

وقد أوقفت المحاكم الأدنى درجة كثيرا من هذه الإجراءات، كما أبطلت المحكمة العليا الأمر التنفيذي الخاص بإلغاء حق المواطنة بالولادة، وألغت كذلك الرسوم الجمركية التي فرضت العام الماضي استنادا إلى قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (IEEPA).

ومع ذلك، لم تصدر المحكمة العليا أحكامها بعد في العديد من القضايا الأخرى، بينما أصدرت في إحدى القضايا حكما واضحا لمصلحة الإدارة. ويتعلق الأمر بقضية ترامب ضد سلوتر (Trump v. Slaughter)، التي صدر الحكم فيها الشهر الماضي، وألغت السابقة القضائية التي أرستها المحكمة العليا في قضية Humphrey›s Executor.

وكانت تلك السابقة، التي تعود إلى عام ١٩٣٥، قد أقرت بحق الكونغرس في فرض قيود على سلطة الرئيس في تغيير تشكيل مجالس إدارة الهيئات التنظيمية المستقلة متعددة الأعضاء، مثل لجنة الاتصالات الفيدرالية ولجنة التجارة الفيدرالية.

قد يبدو الحكم الصادر في قضية ترامب ضد سلوتر مسألة قانونية تقنية، ولذلك لم يحظ إلا بقدر محدود من اهتمام الرأي العام. والهيئة الفيدرالية الوحيدة متعددة الأعضاء التي تثير اهتمام الجمهور، والأهم من ذلك اهتمام الأسواق المالية، هي مجلس الاحتياطي الفيدرالي، حيث سبق أن حاول ترامب إقالة إحدى عضواته، ليزا كوك. وقد استثنت المحكمة العليا الاحتياطي الفيدرالي من تقويضها الواسع لسابقة

Humphrey›s Executor، مستندة إلى حجة تبدو متكلفة إلى حد ما، مفادها أن الاحتياطي الفيدرالي يتمتع بوضع تاريخي مختلف عن سائر الهيئات، ولذلك يمكن أن يبقى مجلسه محصنا من التدخل السياسي.

غير أن حكم سلوتر يحمل آثارا بالغة الأهمية على الكيفية التي ستدار بها الولايات المتحدة في المستقبل، ولا يمثل سوى الخطوة الأولى في مسعى محافظ طويل الأمد لإعادة تشكيل السلطة التنفيذية الفيدرالية. فقد ظلت سابقة Humphrey›s Executor هدفا رئيسيا للمحافظين الذين يتبنون نظرية «السلطة التنفيذية الموحدة». ويستند هؤلاء إلى تفسير أصلي للدستور يقول إن السلطة التنفيذية منحت للرئيس وحده، وإنه، بوصفه مسؤولا يتمتع بشرعية ديمقراطية، لا يجوز للكونغرس أن يقيد سلطته في إدارة الجهاز التنفيذي.

> **الحرب على استقلال المؤسسات الفيدرالية**

وثمة قدر من المنطق في هذا الطرح، وقد حظي بتأييد بعض التقدميين أيضا، وليس المحافظين وحدهم. وكان أبرز من تبنى هذا الاتجاه الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت، الذي سعى في ثلاثينيات القرن الماضي إلى عزل ويليام همفري من عضوية لجنة التجارة الفيدرالية، بعدما اتهمه بعرقلة برنامجه التشريعي. إلا أن المحكمة العليا، التي كانت ذات أغلبية محافظة آنذاك، أبطلت قرار إقالته.

ضد نظرية السلطة التنفيذية الموحدة

ويمكن أن يضاف إلى ذلك دلائل آخرى، فلا أحد يشكك في حق الرئيس، بعد موافقة مجلس الشيوخ، في تعيين الوزراء وكبار المسؤولين، كما لا ينازع أحد في حقه في عزلهم من جانب واحد. وكذلك لا يثير أحد اعتراضا على حق الرئيس في تعيين أو إقالة رؤساء الهيئات التي يديرها مسؤول واحد، مثل مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) أو وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا). فلماذا، إذن، ينبغي أن تعامل الهيئات التي يديرها مجلس متعدد الأعضاء معاملة مختلفة؟

أما اعتراضي على نظرية السلطة التنفيذية الموحدة فلا يستند إلى قراءة أصلية للدستور، وإنما إلى ملاحظة عملية. فالسلطة التنفيذية اليوم أصبحت ضخمة، ومتشعبة، وتمتلك نفوذا هائلا، إلى درجة تجعل من الضروري وجود فصل للسلطات داخل الجهاز التنفيذي نفسه، وليس فقط بينه وبين السلطتين التشريعية والقضائية. وأهم مبرر لهذا الفصل هو الحفاظ على الخبرة الفنية التي لا غنى عنها لإدارة الدولة الحديثة.

ويتجلى ذلك بأوضح صورة في حالة الاحتياطي الفيدرالي، الذي استثني، بطريقة ما، من الخضوع للسيطرة السياسية في حكم سلوتر. فقد علمت التجربة القاسية مع التضخم الولايات المتحدة وكثيرا من دول العالم أن البنوك المركزية ينبغي أن تتمتع بالاستقلالية. فحوافز السياسيين تكاد تكون دائما قصيرة الأجل، وتدور حول مصالحهم السياسية المباشرة. أما البنية المستقلة للاحتياطي الفيدرالي، إلى جانب مجلسه متعدد الأعضاء، فتحميه من التسييس، وتعزز قدرته على العمل استنادا إلى التقديرات المهنية للخبراء الذين يديرونه، أي الاقتصاديين الحاصلين على درجات الدكتوراه والمتخصصين الذين يمتلكون خبرة عميقة في الأسواق المالية.

وبصرف النظر عن عدم قانونية كثير من إجراءات إدارة ترامب أو عدم دستوريتها، فإن هناك مشكلة أخرى تتمثل في افتقارها إلى الكفاءة.

وقد ظهرت هذه المشكلة منذ الأيام الأولى للولاية الثانية، عندما عين ترامب مجموعة من الأشخاص الذين لم تكن لديهم أي خبرة في المؤسسات التي كلفوا بإدارتها: تولسي غابارد مديرة للاستخبارات الوطنية، والمعلق التلفزيوني بيت هيغسيث وزيرا للدفاع، وروبرت إف. كينيدي الابن، المعروف بتشكيكه في اللقاحات، وزيرا للصحة والخدمات الإنسانية، ومقدم البودكاست كاش باتيل مديرا لمكتب التحقيقات الفيدرالي.

وكانت نتائج ذلك واضحة. فعلى سبيل المثال، أدى تهميش الخبراء المتخصصين في شـؤون المناطق المختلفة داخل وزارات الخارجية والـدفـاع وأجهزة الاستخبارات إلى غياب من ينبه الرئيس إلى أن شن هجوم جوي واسع على إيران قد يؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز.

وكذلك انحرفت وزارة العدل عن دورها بوصفها جهة محايدة لتطبيق القانون، لتتحول إلى أداة في حملة الانتقام الشخصية التي يقودها دونالد ترامب. فبعد إقصاء المدعين العامين المهنيين، أصبحت القضايا التي تتولاها الوزارة أكثر عرضة للإبطال أمام المحاكم، كما رفضت هيئات المحلفين الكبرى في مختلف أنحاء الولايات المتحدة عددا من لوائح الاتهام التي قدمتها.

وتقوم نظرية السلطة التنفيذية الموحدة على تصور معيب للتنظيم الهرمي، وهو تصور واسع الانتشار بقدر ما هو خاطئ. وتستخدم «نظرية الأصيل والوكيل» على نطاق واسع من قبل الاقتصاديين وغيرهم من علماء الاجتماع لفهم أوجه الخلل في التنظيمات الهرمية. ووفقا لهذه النظرية، تتركز السلطة كلها في يد «الأصيل»، بينما يقتصر دور «الوكيل» على تنفيذ رغباته، ولا تنشأ المشكلات إلا عندما يقرر الوكلاء اتباع أجنداتهم الخاصة.

لكن، كما أوضح الحائز على جائزة نوبل هيربرت سايمون قبل سنوات طويلة، فإن هذه ليست الطريقة التي تعمل بها المؤسسات في العالم الحقيقي. فالمرؤوسون، بمن فيهم العاملون في الخطوط الأمامية عند أدنى مستويات الهرم الإداري، يمتلكون في كثير من الأحيان خبرة ومعرفة ميدانية تفوق ما يمتلكه المسؤولون الذين يصدرون إليهم الأوامر. ولهذا السبب، فإن السلطة داخل كثير من المؤسسات تنتقل في الواقع من المرؤوسين إلى القيادات، لا العكس. وهذه حقيقة تدركها الجيوش التي تعمل بكفاءة، إذ تمنح ضباطها صغار الرتب صلاحيات واسعة، وتنصح القادة الكبار بعدم الانغماس في الإدارة التفصيلية لكل صغيرة وكبيرة.

> **من نظام الجدارة إلى نظام المحسوبية**

وينطبق الأمر نفسه على الحكومة الأمريكية. فالمعرفة اللازمة للتعامل مع حادث تحطم طائرة، أو تفش مفاجئ لمرض، أو حتى أزمة مالية، لا تكون لدى السياسي المنتخب الذي يقف على قمة الهرم الإداري، وإنما لدى الخبراء الذين يمتلكون التدريب والخبرة اللازمة للتصرف. ولذلك فإن الحكومة المصممة على نحو جيد تحتاج إلى آليات تحمي

هذه الخبرة وتحافظ عليها.

وقد لا تكون الهيئات المستقلة متعددة الأعضاء وسيلة مثالية لتحقيق ذلك، لكنها تجعل، على الأقل، من الأصعب على رئيس يفتقر إلى الكفاءة أن يمضي في سياساته المدمرة. وهناك وسائل حماية أخرى لا تقل أهمية، مثل اشتراط وجود «سبب مشروع» لإقالة المسؤولين، وهو ما يوفر لهم حماية من الفصل التعسفي. وقد كانت هذه القيود هدفا واضحا لإدارة ترامب.

وثمة وسيلة أخرى بالغة الأهمية لحماية الخبرة المؤسسية تتمثل في موافقة مجلس الشيوخ على التعيينات. ففي معظم الإدارات الأمريكية، لا يوافق مجلس الشيوخ ببساطة على تعيين أشخاص يفتقرون بصورة واضحة إلى الكفاءة في المناصب العليا. ويعد إحجام الكونغرس الحالي عن ممارسة هذه السلطة في كثير من الحالات البارزة أحد أكبر إخفاقاته.

ولم تبدأ بعد سوى المرحلة الأولى من الحرب التي تشنها إدارة ترامب على الخبرة المهنية. فتعزيز السيطرة السياسية على كبار المسؤولين في الهيئات متعددة الأعضاء قد لا يكون له تأثير كبير في الحياة اليومية لمعظم المواطنين، لكن أنصار نظرية السلطة التنفيذية الموحدة يريدون توسيع هذه السيطرة لتشمل الجهاز الحكومي الفيدرالي بأكمله، بحيث يصبح كل موظف حكومي، وصولا إلى مدير مكتب البريد في مدينتك، عرضة للإقالة بقرار من مسؤول سياسي.

وقد جرت أول محاولة لترسيخ هذا النهج في نهاية الولاية الأولى لترامب، عندما أصدر أمرا تنفيذيا استحدث تصنيفا وظيفيا جديدا عرف باسم «الجدول F» (Schedule F)، يسمح بنقل أعداد كبيرة من موظفي الخدمة المدنية إلى هذا التصنيف، ومن ثم فصلهم أو استبدالهم متى شاءت الإدارة.

وألغت إدارة بايدن هذا التصنيف، لكنه عاد إلى الظهور خلال الولاية الثانية لترامب تحت مسمى «الجدول P/C» (Schedule P/C).

وليست هذه الفكرة مجرد اجتهاد عابر خطر في ذهن دونالد ترامب. فقد أمضى معدو مشروع ٢٠٢٥ التابع لمؤسسة هيريتج السنوات الأربع التي قضوها خارج السلطة في إعداد سياسة تسمح لهم بإعادة تشكيل البيروقراطية الفيدرالية بصورة جذرية، وإزالة منظومة الضوابط والتوازنات التي أضافها الكونغرس عبر العقود للحد من سلطات الرئيس.

> **حين يتراجع الكونغرس وتتقدم الأوامر التنفيذية**

ولا يمثل إلغاء السابقة القضائية Humphrey›s Executor سوى المرحلة الأولى من هذه الخطة. فالحرب التي تشنها الإدارة على ما تسميه «الدولة العميقة» تستهدف أيضا إبطال قانون بندلتون لعام ١٨٨٣، الذي أرسى لأول مرة نظام الخدمة المدنية القائم على الجدارة والاستحقاق.

وسيؤدي ذلك إلى إعادة الولايات المتحدة إلى نظام الغنائم أو المحسوبية الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر، حين لم يكن كبار صناع القرار

وحدهم يعينون على أساس الولاء السياسي، بل جميع موظفي الدولة تقريبا.

وقد اشتهر نظام الغنائم بالفساد الذي استشرى في جميع مستويات الحكم، من فضيحة كريدي موبيليه (Credit Mobilier) إلى منظمة تاماني هول (Tammany Hall) السياسية في نيويورك.

واليوم، نشهد بالفعل فسادا واسعا في أعلى مستويات السلطة، يبدأ بدونالد ترامب ويمتد إلى أصدقائه وأفراد عائلته. لكن القضاء على الخدمة المدنية المهنية سيفتح أبوابا جديدة وواسعة أمام الفساد في كل مدينة ومقاطعة داخل الولايات المتحدة.

ولا يبدي أصحاب مشروع ٢٠٢٥ أي اعتذار عن هذا التوجه، بل يجادلون بأن نظام المحسوبية تعرض لانتقادات غير منصفة.

سيجد الرئيس الأمريكي المقبل، وسيكون هناك بالتأكيد رئيس مقبل، نفسه أمام سؤال جوهري: إلى أي مدى سيرغب في الاحتفاظ بالصلاحيات التي رسخها دونالد ترامب لنفسه؟

إنه سؤال معقد، لأن الوضع الذي كان قائما قبل ترامب لم يكن مثاليا هو الآخر. وقد بينت في مقالات سابقة أن الحكومة الأمريكية أصبحت بالفعل مثقلة بقيود تحد كثيرا من قدرتها على التحرك واتخاذ القرار. وسيواجه أي رئيس جديد عقبات عديدة تعترض تنفيذ برنامجه السياسي، وسيكون من السهل أن تغريه السلطات التنفيذية الواسعة التي ادعى ترامب حقه في ممارستها.

ولهذا، فإن الرئيس المقبل لا ينبغي أن يدخل البيت الأبيض حاملا سياسات جديدة فحسب، بل يجب أن يأتي أيضا بخطط واضحة لكيفية استخدام مؤسسات الدولة وآلياتها لتنفيذ تلك السياسات.

لقد حان الوقت للبدء في التفكير في هذه القضايا، ولا يجوز لنا تأجيلها حتى ٢٠ يناير ٢٠٢٩، عندما يجد الرئيس الجديد نفسه تحت ضغوط سياسية فورية تدفعه إلى التحرك.

لقد أمضى الجمهوريون السنوات الأربع التي كانوا فيها خارج السلطة في إعداد استراتيجيات ذكية تمكنهم من تحقيق أهدافهم، وهي الاستراتيجيات التي شرعوا في تنفيذها خلال الولاية الثانية لترامب. وعلى الذين يستعدون لمرحلة ما بعد ترامب أن يفعلوا الشيء نفسه.

> **أميركا بعد ترامب... دولة أقوى أم ديمقراطية أضعف؟**

وآمل أن أتمكن، في مقالات مقبلة، من عرض بعض السبل التي يمكن من خلالها إعادة تنظيم السلطة وتوزيعها في المستقبل.

***فرانسيس فوكوياما زميل أول يحمل كرسي أوليفييه نوميليني في جامعة ستانفورد.**

***قضية Humphrey›s Executor v. United States هي واحدة من أهم القضايا الدستورية في تاريخ الولايات المتحدة، وقد فصلت فيها المحكمة العليا للولايات المتحدة عام ١٩٣٥. ولا تزال هذه القضية تشكل الأساس القانوني لاستقلال العديد من الهيئات التنظيمية الفيدرالية.**

إف. إم شاكيل:

تحالف إسلامي جديد بقيادة الرياض.. قوة دفاعية أم جبهة في مواجهة إيران؟

The Cradle:

في يناير/ كانون الثاني، خرج إلى العلن مقترح كان قد جرى تداوله بهدوء لمدة تقارب عاما كاملا. فقد أعدّت باكستان والسعودية وتركيا مسودة اتفاقية دفاعية، وكانت نسخ منها قيد المراجعة في العواصم الثلاث.

وبات من الممكن أن تُدمج القدرات النووية الباكستانية وقواتها العسكرية المجربة في ساحات القتال، مع صناعة الدفاع التركية الآخذة في التوسع، وثروة السعودية ونفوذها السياسي، ضمن قوة مشتركة.

وبعد ما يزيد قليلا على شهرين من الإعلان عن المسودة الثلاثية، انضمت مصر إلى وزراء خارجية تركيا والسعودية وباكستان في الرياض، في ١٩ مارس/ آذار، على هامش قمة منظمة التعاون الإسلامي، لعقد أول مشاورات رباعية بينهم.

ورغم أن القاهرة لم تنضم رسميا إلى اتفاق الدفاع المقترح، فإن مشاركتها أوحت بأن المبادرة الثلاثية قد تكون بصدد التطور إلى إطار أمني إسلامي أوسع، في ظل الحرب الإقليمية، والهجمات على البنية التحتية الخليجية، وتزايد الشكوك بشأن الضمانات الأمنية التي تقدمها واشنطن.

ويبقى السؤال: ما الذي تريد الرياض أن يدافع عنه

هذا الترتيب؟ ومن سيتولى قيادته؟ وهل يمكن لقوة تُطرح باعتبارها تعبيرا عن الاستقلالية الإقليمية أن تؤدي في الواقع إلى تعميق الانقسامات القائمة في غرب آسيا؟

رهان الرياض الأمني

قال وزير الدولة الباكستاني للإنتاج الدفاعي، رضا حياة هراج، لوكالة «رويترز»، إن المقترح منفصل عن اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المتبادل السعودية–الباكستانية التي وُقّعت في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥. وأضاف أن المشروع كان قيد الإعداد منذ عشرة أشهر، إلا أن الحكومات الثلاث لا تزال بحاجة إلى التوصل إلى توافق نهائي بشأنه. كما أكد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان وجود هذه المحادثات، لكنه شدد على أنه لم يتم توقيع أي اتفاق حتى الآن.

> **ملامح تحالف جديد يهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي**

وأفادت تقارير أعقبت اجتماع مارس/ آذار بأن الحرب مع إيران والهجمات على دول الخليج احتلت موقعا متقدما في المداولات. وبحث كل من وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، ووزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، ووزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، ووزير الخارجية الباكستاني إسحاق دار، سبل تعميق التعاون الأمني.

فمن سيكون المستفيد الأكبر من مثل هذه القوة؟ وما الغاية التي تنوي الرياض أن تخدمها من خلالها؟

يقول ظهير شاه شيرازي، نائب الرئيس التنفيذي لشبكة BOL News، لـ«ذا كرادل» إن هذا الهيكل سيسمح للمملكة بتوزيع مخاطرها العسكرية وإضفاء وزن سياسي إضافي على قوة ردعها. فالإمكانات الدفاعية الصناعية لتركيا، والقدرات العسكرية والنووية لباكستان، إلى جانب النفوذ المالي والدبلوماسي للسعودية، من شأنها أن تعزز بعضها بعضا.

وأضاف: «إضافة إلى ذلك، سيُمكّن هذا الإطار المملكة من موازنة التآكل الذي أصاب شرعيتها، إلى حدّ ما، في الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، بما يعزز ادعاءها بقيادة المنطقة.»

ملامح تكتل أوسع

لم تعلن أي حكومة عن معاهدة رباعية، ولا يزال التفويض المحتمل لهذا الإطار غير واضح. ومع ذلك، فإن وتيرة المشاورات تشير إلى أن المقترح تجاوز مرحلة التكهنات الإعلامية.

وتواصلت «ذا كرادل» مع رئيس الوزراء الباكستاني السابق أنوار الحق كاكار، وكذلك مع رضا حياة هراج، للحصول على مزيد من التفاصيل حول اجتماع مارس/ آذار في الرياض، إلا أن كليهما امتنع عن التعليق.

وتقول أيمن جميل، وهي صحفية وباحثة متخصصة في شؤون غرب آسيا والسياسة الخارجية الباكستانية، إن التبادلات الاستراتيجية المتواصلة بين الدول الثلاث الأصلية – والآن مع مصر – تشير إلى أن المناقشات تشهد تقدما.

وأضافت لـ«ذا كرادل»: «ورغم أنه لم يصدر إعلان رسمي بعد، فإن هناك مؤشرات موثوقة على أن إطارا للتعاون الدفاعي من هذا النوع بات على وشك الإقرار.»

وترى جميل أن المبادرة تهدف إلى تعزيز الدفاع الجماعي، وتحسين قابلية التشغيل البيني بين القوات، وزيادة الاكتفاء الذاتي. وستتوقف أهميتها على ما إذا كانت هذه الأهداف ستفضي إلى التزام ملزم بالدفاع المتبادل، أو إلى إنشاء قوة دائمة، أو ستبقى مجرد آلية للتشاور وإجراء التدريبات المشتركة.

من جانبه، يقول الدكتور غلام علي، الباحث البارز في مركز السلام العالمي والدراسات الاستراتيجية في تايوان، إن القوة المقترحة لا تزال في مراحلها الأولى. لكنه يشير إلى الاتفاق السعودي–الباكستاني باعتباره دليلا على أن المقترحات التي تُرفض في البداية باعتبارها مجرد شائعات يمكن أن تكتسب بسرعة طابعا مؤسسيا.

ويضيف: «في ظل التحولات التي يشهدها الخليج والشرق الأوسط، والتي تعيد تشكيل ميزان القوى، وتغيّر التحالفات، وتحد من الصراعات، فإن جوهر هذا الاتفاق سيكون دفاعيا بالدرجة الأولى.»

ويمنح الالتزام القائم بالفعل بين باكستان والسعودية المقترح مضمونا عسكريا ملموسا. فالاتفاق الموقع بينهما في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥ يعتبر أي عدوان على إحدى الدولتين عدوانا على الأخرى. وفي عام ٢٠٢٦، نشرت باكستان نحو ثمانية آلاف جندي، وما يقارب ١٦ طائرة مقاتلة – معظمها من طراز JF-١٧ – إضافة إلى وحدات للطائرات المسيّرة ومنظومة الدفاع الجوي الصينية HQ-٩. وأفادت وكالة «رويترز» بأن الرياض موّلت عملية الانتشار، بينما يتولى العسكريون الباكستانيون تشغيل هذه القوات.

كما حذرت إسلام آباد طهران من أن أي هجمات تستهدف المنشآت السعودية قد تؤدي إلى تفعيل التزاماتها بموجب المعاهدة. كذلك حذرت الحكومة اليمنية التي تقودها حركة أنصار الله من تهديد الأراضي السعودية أو عرقلة الملاحة في البحر الأحمر، مؤكدة حقها في الدفاع عن المصالح البحرية. ومن شأن هذه الالتزامات أن تجرّ إسلام آباد إلى مواجهات تتجاوز كثيرا حدود جنوب آسيا.

خط الصدع الإيراني

رحبت طهران بمبدأ إنشاء نظام أمني جماعي إسلامي يستبعد الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا أن إيران لم تحظ حتى الآن بمكان يُذكر ضمن الإطار الذي يتشكل حاليا.

> **تساؤلات حول دوره في مواجهة إيران، وحدود استقلاله عن المظلة الامريكية**

ومع تصاعد التوترات الإقليمية، عاد المسؤولون الإيرانيون للمطالبة بأن تتحمل دول غرب آسيا مسؤولية أمنها بنفسها، وأن تنشئ ميثاقا أمنيا خاليا من أي مشاركة امريكية أو إسرائيلية.

وقال إبراهيم ذو الفقاري، المتحدث باسم مقر خاتم الأنبياء المركزي في إيران، في رسالة مصورة موجهة إلى العالمين العربي والإسلامي في ٢٥ مارس/ آذار: «لقد حان الوقت لإنشاء تحالف أمني من دون وجود الولايات المتحدة وإسرائيل.»

لم تولد هذه المبادرة مع اندلاع الحرب الأخيرة. فقد أطلقت باكستان والسعودية وتركيا منصة التعاون الدفاعي الثلاثي في الرياض خلال أغسطس/ آب ٢٠٢٣. وخلال اجتماعها الثاني الذي عقد في مدينة

روالبندي في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٤، ناقشت الدول الثلاث معدات الدفاع، والتكنولوجيا، والبحث العلمي، وكيف يمكن لخبراتها ومواردها المالية وكوادرها البشرية أن تحقق «الأهـداف المشتركة» وتعزز الاعتماد على الذات.

وبدت تلك الأهداف أكثر وضوحا خلال مشاورات الرياض. إذ إن التقارير التي أفادت بأن الهجمات الإيرانية على الملكيات المنتجة للنفط هيمنت على الاجتماع تثير احتمال أن يتطور الهيكل الذي يُروَّج له باعتباره إطارا للاعتماد الإسلامي على الذات إلى إطار ذي طابع مناهض لإيران.

غير أن أيمن جميل تحذر من استخلاص هذا الاستنتاج في هذه المرحلة، قائلة: «فـي هـذه المرحلة، لا أصفه بأنه معاد لإيران بصورة جوهرية. فالأمر سيعتمد إلى حد كبير على مهمة التحالف، وأهدافه الاستراتيجية، وكيفية عمله وآليات تشغيله. ولن يكون تحالفا مناهضا لإيران طالما ظل يركز على الدفاع الجماعي، والأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي.»

> ما الذي تريد الرياض أن يدافع عنه هذا الترتيب؟

وتحذر من أن الحسابات ستتغير إذا تبنى التحالف نهجا تصادميا أو إقصائيا يهدف إلى احتواء إيران أو إلى خدمة مصالح معسكر إقليمي على حساب آخر. وترى أن مثل هذا المسار قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات الجيوسياسية التي يدّعي أنه يسعى إلى إدارتها.

وأضافت: «السؤال سيكون ما إذا كان سيعزز استقرارا إقليميا شاملا، بدلا من تكريس سياسة التكتلات أو الطموحات الهيمنية.»

وترى جميل أن إيران قد لا تنظر إلى هذه الشراكة باعتبارها تهديدا مباشرا في الوقت الراهن، إلا أن طهران ستراقب عن كثب تأثيرها في ميزان القوى الإقليمي وفي حلفائها.

كما تكشف جذور هذا التكتل عن غياب وحدة الموقف تجاه إيران. فالسعودية وباكستان ترتبطان باتفاق دفاع متبادل، بينما تركز تركيا ومصر على الحوار السياسي. وبالتالي، فإن الدول الأربع تجمعها مصالح متقاطعة أكثر مما يجمعها توافق استراتيجي راسخ.

ويشير شيرازي إلى أن غياب موقف موحد تجاه إيران يمثل نقطة الضعف الرئيسية في هذا الإطار، قائلا: «إن الدول الأربع الأعضاء في القوة الدفاعية المقترحة للشرق الأوسط ليست موحدة في كيفية التعامل مع إيران. فالسعودية وباكستان لم تعودا على الحياد، بسبب اتـفـاق الـدفـاع الثنائي الـذي وقعته الدولتان العام الماضي، وهما تريدان من إيران أن تتوقف عن استهداف الـمـمـلـكـة. كـمـا أن باكستان أعلنت استعدادها العسكري ووجهت تحذيرات إلى إيران مرات عديدة.»

وأضاف أن تركيا ومصر اتبعتا مسارا مختلفا، وفضلتا اللجوء إلى المفاوضات لإنهاء الأزمة. ويمكن لتحالف أمني أن يستمر رغم وجود اختلافات بين أعضائه، لكنه لا يستطيع أن يعمل كقوة مشتركة ذات مصداقية من دون اتفاق على التهديد الذي أُنشئ لمواجهته.

الاستقلالية تحت المظلة الامريكية

قدّم مؤيدو الاتفاق المقترح هذا الإطار باعتباره مسارا محتملا لتقليص الوجود العسكري الامريكي في دول الخليج العربي المنتجة للنفط. وكانت إيران

قد طالبت مرارا بإغلاق القواعد الامريكية في المنطقة، ومن شأن قيام قوة إقليمية قادرة تحل تدريجيا محل القوات الأجنبية أن يلبّي أحد أبرز المطالب الأمنية لطهران.

ويرى محللون أن هناك مؤشرات قليلة على أن واشنطن تستعد للانسحاب. فالولايات المتحدة تحتفظ بقواعد عسكرية، واتفاقيات دفاع، وعقود تسليح، وبنية تحتية للقيادة العسكرية في مختلف أنحاء الخليج. كما أن اتفاق التعاون الامريكي–السعودي الجديد في مجال الطاقة النووية المدنية يؤكد متانة هذه العلاقات، رغم أنه لا يزال بانتظار مراجعة الكونغرس، في حين سعى الرئيس الامريكي دونالد ترامب إلى ربطه بتطبيع العلاقات السعودية مع إسرائيل.

ويجادل الدكتور غلام علي بأن الإطار الإقليمي الناشئ سيُكمل البنية العسكرية الامريكية بدلا من أن يحل محلها، قائلا: «لن يحل هذا الاتفاق محل القوات والقواعد الامريكية في منطقة الخليج. فالولايات المتحدة وافقت حتى على إبرام اتفاق نووي مع المملكة العربية السعودية. ويُعد ذلك نقطة تحول في بيئة الشرق الأوسط، لأنها المرة الأولى التي توافق فيها واشنطن على الدخول في اتفاق نووي مع دولة عربية مسلمة. والولايات المتحدة لا تنوي تقليص وجودها في الشرق الأوسط، بل تسعى إلى تعميق وترسيخ موقعها، وتعزيز إعادة انخراطها الاستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي.»

وتبدي أيمن جميل الحذر ذاته تجاه الطروحات التي تفيد بأن الترتيب الناشئ سيجعل القواعد الامريكية غير ضرورية. وقالت: «من المبكر جدا التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج. فالولايات المتحدة تمتلك بنية تحتية عسكرية ضخمة وتحالفات استراتيجية في المنطقة، ولذلك فمن غير المرجح إيجاد بديل فوري لها. لكن مثل هذا التوجه قد يقلل، مع مرور الوقت، من حاجة المنطقة إلى الخدمات الأمنية الخارجية.»

وترى أنه إذا أعطى هذا الإطار الأولوية للتعاون، وتجنب الصراعات، واحترام السيادة، من دون السعي إلى الهيمنة، فإنه قد يسهم في تحقيق استقرار طويل الأمد. كما قد تسعى دول أخرى مستقبلا إلى الارتباط به في أنحاء غرب آسيا وجنوب آسيا.

> **جوهر هذا الاتفاق سيكون دفاعيا بالدرجة الأولى**

وعليه، فإن الاتفاق المقترح يحمل مستقبلين متنافسين. فمن جهة، قد يجمع قدرات الدول الإسلامية ويؤدي تدريجيا إلى تخفيف الاعتماد على منظومة أمنية تقوم على القواعد الأجنبية والضمانات الامريكية. ومن جهة أخرى، قد يُبقي تلك المنظومة قائمة كما هي، مع منح الرياض أداة جديدة تستطيع من خلالها فرض نفوذها على جيرانها واستعادة ادعائها بقيادة العالمين العربي والإسلامي.

وسيكون الاختبار الحاسم ليس عدد الجيوش التي ستجتمع تحت مظلة هذا الاتفاق، بل ما إذا كان سيُسمح لها بتحديد مفهوم الأمن الإقليمي بنفسها، وما إذا كانت إيران ستُعامل بوصفها جزءا من هذا الإقليم، أم بوصفها العدو الذي ينبغي تنظيم هذا التحالف في مواجهته.

www.marsaddaily.com

شنكال...
جرح الإنسانية الذي لم يلتئم

*محمد شيخ عثمان

فاجعة شنكال لم تكن مجرد هجوم إرهابي عابر، بل كانت لحظة سوداء في تاريخ العراق والإنسانية، عندما تحول مجتمع آمن إلى ضحية لإحدى أبشع جرائم الإبادة الجماعية في العصر الحديث، ففي أيام قليلة، ارتكب تنظيم داعش جرائم هزت ضمير العالم، عبر قتل آلاف من الأبرياء، واختطاف النساء والأطفال، وممارسة الاستعباد الجنسي، وتشريد مئات الآلاف، وتدمير إرث ديني وثقافي يعود إلى قرون.

لقد أثبتت تلك المأساة أن التطرف لا يستهدف جماعة بعينها، وإنما يستهدف قيم التعددية والتعايش والكرامة الإنسانية، وما تعرض له الإيزديون لم يكن اعتداء على مكون أصيل من مكونات العراق وكوردستان فحسب، بل كان اعتداء على الضمير الإنساني بأسره، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة وعددا كبيرا من البرلمانات والدول إلى الاعتراف بما جرى بوصفه جريمة إبادة جماعية تستوجب العدالة وعدم الإفلات من العقاب.

ورغم مرور سنوات على الكارثة، فإن جراح شنكال ما تزال مفتوحة. فما زال آلاف المفقودين مجهولي المصير، وما تزال المقابر الجماعية شاهدة على حجم المأساة، فيما لا تزال آلاف العائلات تكافح من أجل العودة إلى ديارها واستعادة حياة طبيعية تليق بكرامة الإنسان و إن إعادة إعمار شنكال ليست مشروعا عمرانيا فحسب، بل هي مسؤولية أخلاقية ووطنية وإنسانية، تبدأ بإرساء الأمن والاستقرار، وتمر بتعويض الضحايا وإنصافهم، ولا تنتهي إلا بإعادة بناء الثقة والأمل.

الوفاء الحقيقي لضحايا شنكال لا يكون بإحياء الذكرى السنوية وحدها، وإنما بتحويل هذه الذكرى إلى التزام دائم يمنع تكرار مثل هذه الجرائم، ويؤسس لدولة تحمي جميع مواطنيها دون تمييز، وتكرس العدالة وسيادة القانون، وتصون التنوع الديني والقومي باعتباره مصدر قوة وغنى للمجتمع.

وفي مسار الدفاع عن حقوق الإيزديين، برز الاتحاد الوطني الكوردستاني بوصفه أحد أبرز الداعمين لقضيتهم على المستويين الوطني والدولي، إذ تبنى منذ الأيام الأولى للمأساة خطابا يقوم على إنصاف الضحايا، وكشف حقيقة ما جرى، والعمل على ترسيخ الاعتراف القانوني والحقوقي بالجريمة بوصفها إبادة جماعية.

ولم يقتصر هذا الدور على المواقف السياسية، بل امتد إلى دعم الجهود الرامية إلى توثيق الجرائم، وإسناد المبادرات التشريعية الخاصة بإنصاف الناجين، والدفاع عن حقوق المكون الإيزدي في المحافل العراقية والدولية، والمطالبة المستمرة بمحاسبة الجناة، والكشف عن مصير المفقودين، وإعادة إعمار شنكال وتهيئة الظروف لعودة أهلها بكرامة وأمان. وقد ظل هذا الالتزام يمثل جزءا ثابتا من رؤية الاتحاد الوطني في حماية التعددية وصون حقوق المكونات الأصيلة في كوردستان والعراق.

ستبقى شنكال عنوانا للألم، لكنها يجب أن تتحول أيضا إلى عنوان للإرادة والانتصار على ثقافة الكراهية، فالأمم التي تحفظ ذاكرة ضحاياها، وتنصفهم، وتحاسب الجناة، هي وحدها القادرة على بناء مستقبل أكثر أمنا وعدالة. أما النسيان، فهو انتصار متأخر للجريمة، وإعادة إنتاج للمأساة بصور مختلفة.